

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفوائد الطارقة في الاوراق المتفرقة

■  
مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

■  
مرتب و شارح:

محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزادہ

تایپ: محمد صادق امیری

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

### الفوائد الطارقة فی الاوراق المتفرقة

- ◆ مؤلف: مرحوم مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ
- ◆ مرتب و شارح: محمد رابع ولد مولوی ابوالحسن صاحب زاده
- ◆ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده
- ◆ تایپ: محمد صادق امیری
- ◆ ویرایش: اول

مرکز پخش

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مرحوم مولوی محمد سرور فیضی  
موبایل: 0706961289 - 0798465869

## فهرست مطالب

أ	بيانية مولوى ابوالحسن .....
ث	مقدمه شارح .....
د	نحوه ترتيب و توضيح كتاب .....
1	الباب الاول القواعد و التأسيسات الاصولية فى تشريع الجمعة .....
2	مقدمة الباب: .....
3	الفصل الاول: بيان النصوص الموجبة و الاداء .....
3	مقدمة الفصل: .....
4	تقسيم النصوص باعتبار اضافتها إلى العبادات .....
5	فى بيان عدم تأثير نصوص الاداء فى الموجب .....
6	فى بيان عدم الملازمة بين الوجوب و الاداء .....
7	فى بيان ان الموجب عام شامل للقادر على الاداء و العاجز عنه .....
8	الفصل الثانى: فى بيان امر العاجز عن الشروط و الاركان .....
8	مقدمة الفصل: .....
10	العاجز غير مأمور .....
11	فى بيان شرط المأمورية .....
16	رسالة فى بيان ان لا شرط بدون الامر .....
18	المنع فى باب الجمعة غير موجود اجماعا .....
19	الفصل الثالث: فى بيان تخصيص آية الجمعة .....
19	مقدمه: .....
21	فى بيان عدم تخصيص آية الجمعة .....

26	تخمينات واقعة في منع الجمعة .....
28	تأثير الحرج للترخيص لا المنع .....
30	اختلاف في تشريع الجمعة غير متصور .....
31	اليقين لا يزول بالشك .....
32	النهى العارضى مقيد بوجود القدرة في الاركان و الشروط .....
34	الفصل الرابع: التحقيق في قواعد الاصولية لبيان تشريع الجمعة .....
34	مقدمة الفصل: .....
36	الى مَ ينجر القول بعدم جواز الجمعة في القرى .....
39	في بيان حديث على <small>عليه السلام</small> .....
40	التأسيسان في شرطية المصر باطل .....
41	لا بد من مراعات قانونين في باب اشتراط المصر .....
43	وجوه اربعة في تشريع الجمعة .....
45	الباب الثاني بيان عبارات المذهبية في باب الجمعة .....
46	مقدمة الباب: .....
48	الفصل الاول: بيان عبارات "لاتجوز" .....
48	مقدمة الفصل: .....
50	في بيان الاحكام المبنية على الشروط و الاركان .....
51	في بيان ان عبارات لا تصح مقيدة بقيد الشروط و الاركان .....
52	في بيان ان الشروط و الاركان مقيدة بالقدرة .....
53	الامر يتبع القدرة .....
54	إطلاق عبارات المتون يفضى إلى تكذيب الله او القول بلا دليل .....

55	الفرع مقيد بقيد الاصل
56	يتوقف الفرع على ما يتوقف به الاصل
58	في بيان وجه الافتراق بين اشتراط المصر و الوقت
61	لا بد لاشتراط الشروط من اعتبار امرين
62	في بيان ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدورى زلة
63	لا بد من معرفة امرين في تفسير عبارات المتون
64	في بيان ان المكلف مأمور باداء الصلوة مادام قادرا على اصل الصلوة
65	الفصل الثانى: في بيان استدلالات المانعين و الجواب عنها
65	مقدمة الفصل:
68	الجمعة هى المقطوع بها لا الظهر
69	ايضا في بيان ان الجمعة هى المقطوع بها
70	في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان الظهر امر مقطوع"
72	في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان اليقين لا يزول الا بمثله"
73	نص الجمعة عام مطلق
75	في رد استدلال صاحب المستخلص
76	الفصل الثالث: في بيان عبارات المتون و تفسير الفناء
76	مقدمة الفصل:
77	في بيان ان اشتراط المصر مبنى على رواية عدم تعدد الجمعة
78	في بيان ان اشتراط المصر قول مرجوح
79	في بيان فناء المصر
81	في بيان فناء المصر ايضاً

82	في بيان علة اشتراط القدورى المصر لاداء الجمعة
84	الفصل الرابع: التحقيق في عبارات المذهب
84	مقدمة الفصل:
85	في بيان اشتراط السلطان
86	في بيان حد المصر وان جواز الجمعة في المصر ليس موقوفا بالاذن
87	بيان احكام القادر على المصر والعاجز عن المصر
89	بيان اصل المذهب في باب الجمعة
92	التحقيق في الجمعة
103	نامة مصنف <small>رحمته الله</small> به رئيس الحكومة
105	الباب الثالث مسائل و فتاوا في غير الجمعة
106	مقدمة الباب:
107	الفصل الاول: في بيان اشارة السبابة في الصلوة
107	مقدمة الفصل:
109	بيان مراد الطحاوى <small>رحمته الله</small> من قوله "ولا يشير بشئ منها"
110	بيان الاحاديث الواردة في منع الاشارة
111	التحقيق في اشارة السبابة
114	الفصل الثانى: في بيان عشرية اراضى خراسان
114	مقدمة الفصل:
115	بسم الله الرحمن الرحيم
116	بسم الله الرحمن الرحيم
117	بسم الله الرحمن الرحيم

118	بسم الله الرحمن الرحيم .....
119	الفصل الثالث: مسائل متفرقة .....
119	حكم زوجة المفقود .....
120	حكم زوجة المفقود ايضا .....
121	بسم الله الرحمن الرحيم .....
122	مسائل فى الطلاق .....
124	فى بيان ما يفعله الطالب مقابل اقوال الفلاسفة .....
127	خاتمة الكتاب .....
128	خاتمه: .....
130	التأسيسات الاربعة: .....
131	التأسيس الاول: .....
133	التأسيس الثانى: .....
135	التأسيس الثالث: .....
137	التأسيس الرابع: .....
138	استدلالات المانعين التى ردها المصنف <small>رحمته الله</small> : .....
138	باب الجمعة: .....
141	اشارة السبابة فى الصلوة .....
143	باب العشر و الخراج .....



## بیانیه مولوی ابوالحسن

الحمد لله رب العالمين و الصلوة و السلام على رسوله قائد الغز المحجلين و على آله و اصحابه و من تبعه الى يوم الدين؛ اما بعد:

انا لا نستطيع ان نشكر الله على انعامه لنا من نشر علوم و اوراق لا نظير لها في هذه الاعصار في تمام عالم الاسلام من عالم مجاهد مجتهد مرشد في الشريعة و الطريقة و حافظ للقرآن المجيد معرض عن الدنيا مع اقبال الدنيا اليه محب للفقراء و المساكين المحسود بين الاقران المرجع بين العلماء و الافاضل و سائر الانام المولوى محمد سرور رحمته الله فيضى المتوفى في سنة 1346 ش .

شكر الحمد لله که در این زمان نازک و پر مشکل خداوند بنده ابوالحسن را توفیق داد تا با همراهی همکاران، هریک عبدالبصیر ولد حاجی عبدالعلیم ولد حاجی ملا عبدالله کهدانکی فراهی، محمدرباع ولد بنده (ابوالحسن) و محمدصادق ولد حبیب الله نواسه دختری بنده، این مجموعه را مرتب و توضیح و چاپ نمائیم که مصرف چاپ آنرا عبدالبصیر همراه دوستان آن بدوش گرفته و به خاطر خدمات ارزنده ایشان جا دارد تا از ایشان تشکری نمایم، همچنان از محمدرباع از زحمتی که در ترجمه و توضیح آن کشیده خیلی متشکریم و همچنان از محمدصادق که زحمت کشیده این کتابها را تایپ و غلط گیری نموده خیلی متشکر میباشیم خداوند اجرشان بدهد و در آینده توفیق بیشتر بدهد برای چنین کارهای خیریه.

و در ذیل میخواهم چهار نقل از مواضع مختلف آثار مرحوم را ذکر نمایم که برای خواننده گان میتواند مفید واقع شود:

- از این کتاب عالمی مستفید میشود که باضافه داشتن تقوی و انصاف و استقلال فکری از اهل استدلال نیز باشد یعنی بعلم مروجہ دینی مخصوصاً به علم اصول فقه خیلی ماهر باشد و قواعد آن کاملاً برای آن مستحضر باشد و از مواجه شدن با اقوالی نظیر (لم قال صاحب فتح القدير هذا القول و من این قال هل دلیله صحیح ام لا) نه تنها وحشت نکند بلکه منشرح القلب نیز شود و الا فهو من الذين قال فيهم الفاضل القندهاری یخلى و طبعه و لا یشتغل بالبحث معه بناء عليه كسان اخير الذكر نه تنها منتفع نخواهند شد بلکه متضرر هم میشوند. مرحوم رحمته الله می نویسد: فقد نقل المولوى سعد الله القندهاری فی السحاب الاضماک عن الغزالی ان الانصاف ان جعل الحق وقفاً على واحد من النظار بعینه قول قریب الى الکفر و متناقض فی نفسه آه ملخصاً و فيه ايضاً المقلد الذى ران التقليد على قبله كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان يخلی و طبعه و لا یشتغل بالبحث معه؛ انتهى.

- غرض از نقل دوم این است که تکرار بسیار مسائل و دلائل تصنیفات مرحوم رحمته الله قصدی بوده و هدف از این نحو بیانات باضافه افاده مطالب و دلائل استحضار آنها است در ذهن خواننده چون این دلائل برای

اکثر در این عصر غیر مأنوس میباشد بناءً علیه باید غرض از تکرار را فهمیده اعتراض نکنند. مرحوم رحمته الله می نویسد: و قد اطلنا النظر فی هذا الباب و اوسعناه بملاحظة كتب غیر محصورة و کررنا لک التحقیق لانه کان غیر مأنوس عند اکثر اهل الزمان تأسیا بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: 27].

● مقصد از نقل سوم این است که چون تقلید حق شرایط خاص خود را دارد اما در بین بسیاری از علماء زمان این شرائط نادیده گرفته میشود لذا جناب مرحوم بعد از بیان تقلید جامد و تقبیح نمودن آن این مطلب را روشن نمود که غرض تقبیح نمودن تقلیدات و اجتهادات مطلقاً نیست اگر چه عدّه که ماهر بعلم نباشد چنین فکر خواهند نمود بلکه غرض از این بیانات این است که شرائط تقلیدات و اجتهادات مراعات گردد و الا سبب اشتباهات حتی گمراهی میشود. مولوی محمد سرور رحمته الله اینطور می نویسد: ومن لم یکن ذا مهارة فی علوم التفاسیر و الاحادیث و ما توقفا علیه من سائر العلوم و القواعد المذهبية یظن هذا منا تحقیرا للاجتهادات و التقليدات خصوصاً اذا کان به رائحة تعصب المذهبی و لیس الامر کذلک بل الغرض ان لها شروطا اذا لم تراع بل یذهب فیها یمین الافراط و شمال التفريط صارت سببا للضلالة فهی تضاهی فی هذه الامور الکلام الالهی فی انه ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: 26] و لوعدنا ما فی فتاوی اصحابنا من فروع خالفت المذهب بل بعضها الشریعة الغراء ایضاً لعجزنا عن احصاء ها حتی قالوا ان الفتاوی کالصحاری فیها الافاعی و الغرض ازالة استبعاد المصنف من وقوع الخطاء و التغیر فی بعض الاحکام مع استیناس الناس علیه حتی صار المعروف منکرا و المنکر معروفا و نحن نبین الخ.

● تحقیق معنی جمعه میباشد بطور خلاصه که تمام تناقضات ظاهری دلائل آن باین تحقیق مرفوع میگردد و هم در این تحقیق بیان فوائد دنیوی و اخروی این فریضه بزرگ یادآوری شده هم بطور مفهوم ضرر منع آن بر مسلمین که در حقیقت خواسته دشمنان جهان اسلام است گوشزد غمخواران دین مبین اسلام شده است. مرحوم رحمته الله می نویسد: و تحقیق المقام ان الله تعالى انما بعث رسوله صلی الله علیه و آله بالهدی و دین الحق لیظهره علی الدین کله و جعل بعض هذا الاظهار بالسيف و بعضه بالحجة و بعضه بالعبادات التی هی الشعارات الاسلامیة من الصلوات الخمسة و غیرها و الجماعات المخصوصة ثم انزل علینا آیه هدینا و امرنا علی شعار اتم و اکمل من تلك الشعارات حیث امرنا بالسعی الیه و ترک الشواغل و اخبرنا علی لسان رسوله صلی الله علیه و آله بطبع القلوب و استحواذ الشیطان و نفی جمیع اعمال البر من الصلوات و الزکوة و الصوم و الحج بترکه و شدد فی امره و عظمه فکان فیہ مظنة الحرج لبعض الاشخاص و فی بعض المواضع و ما جعل فی الدین من حرج فبین لنا علی لسان رسوله صلی الله علیه و آله الاشخاص الذین رخص لهم التبرک فممنهم الخائف من الیهود و النصری و المنافقین لکون هذا الشعار اغیظ لهم من اکثر الشعارات الاسلامیة فکان فیہ مظنة الاذی من طرفهم لا لمعنی خلل فی اکیة هذا الشعار فجمعة الخائف جائزة کجمعة المریض و امثاله و کذلک خفف علی اهل البوادی لمعنی حرج الاجتماع و قد ورد به حدیث بطرق شتی یقوی

بعضها بعضا «ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم» (اى لا انهم ان اقاموها لم يجز عنهم)  
كما فى الحجة الله البالغة لولى الله الدهلوى و كما فى بعض القرى بل الامصار لخصوص الواقعة كحديث  
«ليس على ما دون الخمسين جمعة» مع حديث «الجمعة واجبة على كل قرية» و حديث «الجمعة واجبة  
على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» الحاصل ان لا تحجير فيها لانه خلاف اكديتها بل فيه فى  
بعض المواضع و من بعض الاشخاص تشتتت فى اغراض الشارع و خلاف الاحاديث الواردة فى الباب الخ.

ابوالحسن صاحب زاده ابن المرحوم.

## مقدمه شارح

الحمد لله الذى يجدد ديننا فى رؤوس المئات و الصلوة و السلام على من اخبر الله تعالى بلسانه بتفريق الامة فى الآراء و المختلفات و على آله و صحبه الذين كانوا يردون الاحكام فى اختلاف بينهم الى النصوص من الاحاديث و الآيات اما بعد:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الرَّائِيَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُشْغَلُوا، وَصِلُوا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ إِيَّاهُ، وَالصَّدَقَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، تُجَبِّرُوا، وَتُنْصَرُوا، وَتُزْرَقُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي يَوْمِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي، أَوْ بَعْدَ مَوْتِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ، أَوْ جَائِرٌ، اسْتِخْفَافًا بِهَا، وَجُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ اللَّهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا زَكَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا صِيَامَ لَهُ، أَلَا وَلَا حَجَّ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، فَإِنْ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا وَلَا يَوْمٌ أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، أَلَا وَلَا تَوْمٌ امْرَأَةٌ رَجُلًا، أَلَا وَلَا يَوْمٌ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَخَافَ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ" الحديث

خداوند متعال بر ما؛ امت محمد ﷺ منت نهاد و دين مان را به پايه اكمال رساند، نعمت خود را بر ما اتمام نمود و دين اسلام را مورد پسند خود قرار داد ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، فرائض و هدايات را براى ما معين ساخت تا با اداى آنها در راه شكر نعمات او تعالى قدمى بر داريم و از زمرة مهتدين به حساب آييم ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103] و از ميان اين هدايات و فرائض تعدادى را از جمله شعائر قرار داد تا با تعظيم آنها، به درجه تقوى نایل آييم ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: 22] و از ميان شعائر، شعار هفته گى جمعه را از همه بهتر دانست ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون به گونه كه آنرا معادل با ذكر خود قرار داد ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] و ذكر خود را از همه چيز سواى آن، بزرگتر دانست ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: 45] و همچنان اداى جمعه را معيار قبول شدن ديگر طاعات قرار داد «الا ولا صلوة له، الا ولا حج له الا ولا صدقة له الا ولا زكاة له الا ولا صيام له الا ولا بر له» الحديث

اما با وجود اكمال دين و تعيين حدود و شرائع، باز هم اين دين مقدس در درازناى تاريخ دستخوش تغييرات مبتدعين شده است به همين اساس و همچنان به دليل انس و عادت قرون، آب زلال احكام و شعائر آن از مجراى اصلى منحرف و در عوض، زهر افراط و تفريط و چركآب بدعات وارد آن گرديد پس بر اساس اقتضاى اتمام نعمت و بر اساس وعده الهى مبنى بر محفوظ نگه داشتن اين دين، خداوند متعال از سر لطف بى کران خود، در هر قرن مجددى مى فرستد تا اين دين را احيا نموده و آب زلال احكام را به مجارى اش باز گرداند «ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» سنن ابى داوود

شکی نیست که نماز جمعه یکی از آن شعائری می باشد که بوسیله آنها خداوند این دین برحق را بر تمام ادیان دیگر غالب می گرداند ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 33] البته که این شعار بزرگ اسلام، سبب برانگیختن خشم یهود، نصاری و مشرکین میگردد زیرا دیدن اجتماع هفته گی و برادرانه مسلمانان آنها را به حسد وامیدارد و همچنان به این دلیل که خود یهود و نصاری به علت اختلاف در این روز مبارک از فیوضات و خیرات آن محروم گردیدند، و این فیض بزرگ الهی نصیب امت محمدی ﷺ گردید رسول الله ﷺ می فرماید «كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا فَأَخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، فَلْيُيْهَوِ الْغَدُ، وَلِلنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ» مسند الطيالسی.

اما متأسفانه خواسته یا ناخواسته ما هم راه آنها را در پیش گرفته و در این فریضه بزرگ به اختلاف به پا خواستیم «لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سُنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَدَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ حَتَّىٰ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَىٰ أُمَّهُ عِلَانِيَةً، لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ» مسند ابی داوود الطيالسی و متأسفانه امروزه در مذهب ما احناف، منع از نماز جمعه به کثرت شایع شده است به گونه ای که در بسیاری از مواضع بزرگ و همچنان در اجتماع های عظیم مسلمانان، عدم اقامه جمعه به چشم میخورد و به مذهب احناف نسبت داده میشود و آنچه از همه بیشتر به این تأسف می افزاید همانا وقوع عده از علمای عظیم الشأن، به این ورطه می باشد که با زعم اینکه منع از جمعه اصل اقوال امام می باشد، تعداد زیادی از مسلمانان را از این خیر بزرگ محروم نمودند البته چون هنوز بر اشتباه دلائل خود مطلع نگردیدند و دلائل اقامه جمعه به سمع شان نرسیده بناء معذور بوده و اجتهاد شان برایشان یک اجر به دنبال دارد، و در صورتیکه بر اشتباه بودن دلائل شان واقف گردند، و صرف به خاطر تقلید محض، از اقامه جمعه منع نمایند در آن صورت بزرگترین مصیبت را هم به خود و هم به پیکر اسلام وارد نموده اند.

اما هستند علماء محقق در مذهب، که با کاوش و پویایی که در باب دلائل جمعه نمودند، اصل اقوال ائمه را، از تخریجات تفکیک نمودند، علمائی امثال شیخ عبدالحق دهلوی، شاه ولی الله دهلوی و مولانا عبدالحی لکنوی. و از جمله علماء متأخر که دلائل منع جمعه را رد نمود و نسبت آنرا به مذهب، افتراء دانست مولوی محمد سرور فراهی نورزهی می باشد که در نیمه اول سده چهاردهم هجری شمسی بعد از تحقیق در باب جمعه، آثار گرانبهای در این باب از خود بر جای گذاشت.

بعد از اینکه مولوی محمد سرور فتوای وجوب جمعه در قریه ها را صادر میکند تمام علماء آن مناطق به مخالفت به پا خواسته و خواستند تا با ارائه دلائل خود جناب شیخ را از این فتوا منع کنند، بدین منظور عده از علماء برای سماع دلائل شان به حضور ایشان شتافتند تا از نزدیک و رو در رو دلائل را رد و بدل نمایند و عده هم به فرستادن رسائل و کتاب ها به نزد جناب شیخ بسنده نمودند که بعداً جناب شیخ در فرصت مناسب در پاسخ به

کتاب و رسائل شان چند کتاب به رشته تحریر در آوردند.<sup>1</sup> البته مولوی محمد سرور فقط به همین جواب ها بسنده ننمودند بلکه چندین کتاب دیگر نیز در باب جمعه و در باب عشر و خراج تحریر داشتند<sup>2</sup> که محتوای تمام کتاب ها تا حدودی شبیه هم هستند اما در هر کتاب نکات و ظرایفی به چشم میخورد که در کتاب های دیگر دیده نمیشود. و با وجود مشغله های زیاد و مصروفیت ها، هرگاه مدتی را با خود خلوت مینمود و تنها میبود و به دلیل نبود همنشین همدل، تکه کاغذ و یا ورق را میگرفتند و بر روی آن مطالبی را در باب نماز جمعه و دیگر ابواب می نوشتند گویا تنها همنشین و همدم آن، همین اوراق بود، و بر این عمل تا آخر عمر مداومت نمود تا اینکه در هنگام وفات ایشان تعداد این تکه کاغذها زیاد گردیده بود و بعد از جمع آوری آثار شان توسط فرزند شان مولوی ابوالحسن تمام این کاغذها و اوراق تحت نام اوراق متفرقه در کتاب مجموعه الآثار چاپ گردید. ولی چون در ابتداء هدف فقط حفظ آثار جناب مرحوم، بود بناء تمام سعی و کوشش بر روی جمع آوری و طبع کتابها، صورت گرفت و جهت تنظیم و توضیح کتابها هیچ گونه سعی به عمل نیآمد بناء در کتاب مجموعه آثار هیچ مقدمه ای جهت توضیح کتاب ها و رساله ها به چشم نمیخورد و همین موضوع فهم کتب و رساله های آن مرحوم را کمی پیچیده و مشکل میسازد چون اکثر مطالعه کننده گان با روش و شیوه نگارش و همچنان ساختار کتابها نا آشنا میباشند بناء این کتاب و مجموعه ارزشمند نیازمند یک ویرایش اساسی میباشد تا ساختار کتاب را توضیح و مواضع مغلق و پیچیده را ساده و آسان سازد و به خصوص اوراق متفرقه که اکثر مطالعه کننده گان در هنگام مطالعه آن گیج و سر در گم میگردند چون هیچ تناسبی در بین صفحات و مطالب آن، مشاهده نمی کنند. به این علت که آنها از اصل موضوع اوراق متفرقه آگاهی ندارند مگر آنده که با زیرکی و فراست از اسم کتاب به اصل موضوع پی ببرند.

به همین اساس در کتاب پیشرو، سعی شده است که کتاب اوراق متفرقه که کتاب شماره نهم از مجموعه الآثار میباشد، ترتیب و مواضع پیچیده آن توضیح گردد و در عنوان بعدی به بیان چگونه گی ترتیب و توضیح کتاب خواهیم پرداخت ولی قبل از آن شایان ذکر است که آنچه همت اکثر علماء و طلاب علم را برای مطالعه آثار جناب مرحوم، سست می کند، گوش دادن به شایعاتی است که عده از علماء مغرض جهت جلوگیری از نشر

<sup>1</sup>: که این کتابها تحت نام های التمهید فی جواب الفاضل الگرشکی کتاب یازدهم از مجموعه الآثار، کتاب التحقیقات الثلاثة فی جواب مولوی عبدالرؤف انار دره گی کتاب دوازدهم، کتاب المناهج الثلاثة ایضاً فی جواب مولوی انار دره گی کتاب سیزدهم و کتاب فی جواب المولوی محمد اعظم البرنابادی الهروی کتاب چهاردهم، در مجموعه الآثار مولوی محمد سرور رحمته الله به چاپ رسیده اند. البته متن دلائل مولوی گرشکی تحت یک عنوان جداگانه به نام متن فاضل گرشکی در مجموعه الآثار به چاپ رسیده است که کتاب دهم از مجموعه کتب مجموعه الآثار را تشکیل میدهد.

<sup>2</sup>: کتابها به ترتیب قرار ذیل میباشند: الدلائل القاطعة فی تجدید فضائل الجمعة، التأسیسات الاربعة فی تجدید دلائل الجمعة، التأسیسات الثلاثة، الفصول الثلاثة، الاصول العديدة، الفائدة الضرورية، رسالة فی بیان وجوب الجمعة، التحقیق فی الجمعة، حامدا مصلیا فی بیان العشر، بیان ماء الخراجی، بیان احیاء اراضی الموات، فذلکة الرسالة فی بیان العشر و بیان عشر هرات و فراه که همه آنها در کتاب مجموعه الآثار به چاپ رسیده اند.

آثار آن جناب، به این سو و آن سو پخش نمودند شایعاتی از قبیل اینکه جناب شیخ محمد سرور بر اساس مذهب شافعی، فتوای اقامه جمعه را صادر نموده است در جواب می گوئیم: صحیح است که در کتب مرحوم در مواضع بیشمار ذکر گردیده که اگر کسی بر اساس مذهب شافعی، نماز جمعه را اقامه نماید برای وی مانعی وجود ندارد چون تمام مذاهب اهل سنت مذاهب حق میباشند و هیچ یک بر دیگری اولویت ندارد اما به این معنا نیست که فتوای جناب مرحوم بر اساس مذهب شافعی بوده بلکه جناب مرحوم ابتداء بر اساس مذهب احناف اثبات می کنند که منع از جمعه در اصل مذهب وجود ندارد و با استناد به قواعد و تأسیسات متفق علیه در مذهب دلائل منع را نتیجه برداشت اشتباه متأخرین مذهب از اقوال متقدمین میدانند و اقامه جمعه را اصل اقوال ائمه و مطابق به افعال و اقوال پیغمبر اکرم ﷺ و صحابه رضی الله عنهم بیان میدارند و بعداً برای تأکید اقامه جمعه قایل میشوند که اگر بالفرض عدم اقامه آن در قریه ها اصل مذهب احناف باشد و روایت مستقیم و صریح از ائمه باشد و هیچ اختلافی در مذهب مبنی بر منع جمعه وجود نداشته باشد با این وجود اگر در قریه ای بر اساس مذهب شافعی نماز جمعه اقامه شود باز هم برای شان مانعی وجود ندارد چون عمل به تمام مذاهب اربعه اهل سنت سبب نجات در آخرت می گردد و به خصوص در قضیه نماز جمعه که قبول شدن تمام اعمال خیر به آن وابسته است پس باید حداکثر احتیاط صورت گیرد. و همچنان باید خاطر نشان ساخت که در کتاب اوراق متفرقه برای اقامه جمعه هیچ ذکری از مذهب غیر نگردیده است بلکه تماماً از قواعد و تأسیسات مذهب استفاده شده است، در واقع جناب شیخ علاقه وافی به کتاب التوضیح فی شرح التنقیح تألیف صدر الشریعة داشتند و از قواعد و تأسیسات موجود در آن کتاب استفاده وسیعی در باب نماز جمعه نموده است بناءً تألیفات جناب شیخ میتواند دستیار خوبی برای فهم و تطبیق قواعد مذهب و استنباط احکام، برای علماء باشد. به همین دلیل آنده از علماء که با علم اصول فقه آشنایی ندارند، مطالعه کتاب برایشان توصیه نمی گردد، در واقع مغز و اساس کتاب را فقط آنده از علماء درک میکنند که مهارت بالای در علم اصول فقه دارند و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزاده 1402/4/31 هـ. ش

## نحوه ترتیب و توضیح کتاب

الحمد لله رب العالمین و الصلوة و السلام علی سید المرسلین و علی آله و صحبه اجمعین اما بعد:

در بخش مقدمه گفته شد که کتاب اوراق متفرقه (کتاب شماره نهم از مجموعه الآثار) در حقیقت یک کتاب منظور شده نیست بلکه مجموعی از مسائل و مطالبی میباشد که مصنف رحمته الله آنها را در برهه های زمانی مختلف در وقت خلوت و تنهایی بر روی تکه کاغذی می نوشتند و هیچ وقت اینطور نبوده که مصنف رحمته الله بر روی یک ورق مسأله ورق قبلی را ادامه دهد بلکه محتوای هر ورق بدون در نظر داشت اوراق دیگر نوشته شده است و هنگامیکه کتب مرحوم بعد از وفات شان جمع آوری گردید، به دلیل زیاد بودن این ورق های پراکنده، تمام شان در یک بخش جداگانه تحت نام اوراق متفرقه چاپ گردید. اما میتوان ادعا نمود که اوراق متفرقه خلاصه و چکیده از تمام کتب مرحوم میباشد به گونه ای که هر کس بر محتوای همین اوراق تسلط یابد میتواند گفت که بر دیگر کتب مرحوم نیز تسلط دارد به همین دلیل قصد داریم که اوراق متفرقه را ترتیب بندی نموده و توضیحات لازم را به آن علاوه کنیم تا فهم آن برای مطالعه کننده گان آسان گردد، و برای تحقق این مأمول، کتاب را از چند وجه ویرایش نمودیم اول آنرا بر اساس موضوع و محتوا به سه باب تقسیم نمودیم و هر باب را به چهار فصل و در هر فصل چندین ورق مرتبط به ترجمه الفصل را گنجانیدیم به همین دلیل ترتیب اوراق در این کتاب با ترتیب آن در مجموعه الآثار خیلی متفاوت است و بعدا برای هر باب و هر فصل مقدمه ای تعریف نمودیم و در آن موضوع هر باب و هر فصل، و همچنان ارتباط آنرا با باب و فصل قبل بیان نمودیم تا خواننده در یک مسیر مشخص کتاب را مطالعه کند و در اخیر هم مواضع مغلق و پیچیده را تا حد امکان با حاشیه ها توضیح دادیم.

رساله ها (اوراق) معظم شان در باره نماز جمعه میباشد و تعداد خیلی کمی از آنها در دیگر مسائل مانند عشر، خراج، اشاره سبابه در نماز، طلاق و غیره نگاشته شده اند به همین دلیل در تقسیم بندی رساله ها به باب ها، دو باب اول را به نماز جمعه و باب سوم را هم به مسائل غیر از نماز جمعه اختصاص دادیم و بعدا رساله های مرتبط به موضوع جمعه را به دو بخش تقسیم نمودیم بخش اول رساله های اند که مصنف رحمته الله از قواعد و تأسیسات اصول فقه برای اثبات ادعای خویش استفاده نمودند که این رساله ها را در باب اول تحت نام القواعد و التأسیسات الاصولية فی تشریع الجمعة ذکر نمودیم و بخش دوم هم رسائلی اند که مصنف رحمته الله در آن به بیان اصل مذهب می پردازند و عبارات متون و ظاهر الروایة را طوری تفسیر می نمایند تا با قواعد و تأسیسات یاد شده در باب اول مطابقت داشته باشند که ما این رساله ها را در باب دوم تحت نام بیان عبارات المذهبية فی باب الجمعة گنجانیدیم. و در قسمت توضیح کتاب، از حاشیه استفاده نمودیم؛ حاشیه ها به نوبه خود به دو نوع تقسیم میشوند اول حاشیه های که خود مصنف رحمته الله بر روی اوراق وضع نمودند که ما با نوشتن کلمه مصنف در آخر هر حاشیه، آنرا تفکیک نمودیم، و راجع به حاشیه مصنف یک نکته قابل ذکر است که اکثر



حاشیه ها ادامه دهنده مطلب متن میباشد نه اینکه به توضیح متن بپردازد و نوع دوم حاشیه ها، حاشیه شارح میباشد که مواضع مغلق متن کتاب را با استفاده از کتب مرجع و یا دیگر تصنیفات مصنف رحمته الله، توضیح میدهد، این نوع حاشیه اکثرا به زبان عربی و گاهی به زبان فارسی نوشته شده است به این دلیل که اول تصمیم بر این بود تا توضیح کتاب به زبان فارسی باشد بعدا به دلیل اینکه اصطلاحات به زبان عربی و مخاطبین این کتاب هم، علماء میباشد بناء استفاده از زبان عربی را مناسب تر دانستیم. همچنان باید علاوه نمود که برای توضیح بیشتر و درک بهتر موضوع، برای هر رساله عنوان مناسب با موضوع متن انتخاب نمودیم بناء تمام عناوین داده شده از جانب شارح میباشد نه مصنف به جز یک رساله تحت عنوان (تخمینات واقعة فی منع الجمعة) که از جانب مصنف عنوان داده شده است. و در ختم کتاب هم چهار تأسیسی که مصنف رحمته الله بر آنها تأکید زیاد داشتند و از خلال آنها وجوب جمعه به وضاحت فهمیده می شود را ذکر نمودیم و گر چه اکثر مطالعه کننده گان با دلائل مانعین جمعه و عشر آشنا هستند اما باز هم دلائل مانعین را در اخیر کتاب تحت عنوان استدلالات المانعین التي ردها المصنف جهت یادآوری ذکر نمودیم و کتاب را هم به اسم الفوائد الطارقة فی الاوراق المتفرقة مسمی نمودیم تا فوائد حاصله از این اوراق متفرق همچون ستاره درخشان در ذهن علماء بتابد و نور حاصله از آن، ظلمت و تاریکی موجود در باب جمعه را بشکافد.

و در اخیر هم راجع به نحوه تصنیف مصنف رحمته الله باید علاوه نمود که مصنف رحمته الله در تمام تصنیفات شان، بعضی از موضوعات و دلائل را زیاد تکرار نمودند که خودشان در کتاب التحقیقات الثلاثة فی جواب مولوی عبدالرؤوف اناردهرگی علت این تکرار را نامأنوس بودن موضوعات و دلائل به نزد مخاطبین، بیان میدارند و می فرمایند: "انما کررنا دلائل الرد لانها کانت غیر مأنوسة عند اکثر ناظری الفتاوی" ولی باید این نکته را یاد آور شد که اکثرا تکرار به گونه وقوع پیوسته که مصنف رحمته الله یک دلیل را با در نظر داشت جوانب مختلف، به چند طریق و روش مختلف بیان نموده اند و از دیدگاه های مختلف آنرا مورد بررسی قرار دادند تا مخاطب عمق موضوع را به خوبی درک کند و بتواند بر تمام دلائل منع جمعه که در نزدش مألوف و مأنوس است، غلبه کند. و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین و الصلوة و السلام علی سید المرسلین و علی آله و صحبه اجمعین. محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزاده 1402/5/18 هـ ش



# الباب الاول

القواعد و التأسيسات الاصولية فى تشريع الجمعة

## مقدمة الباب:

همانگونه که از نام این باب پیداست در این باب رساله های ذکر می گردد که در آن برای اثبات تشريع جمعه در قریه ها از قواعد و تأسيسات اصول فقه استفاده شده است و در این مقدمه ما دو موضوع را مورد بحث قرار میدهیم؛ اول طرز استفاده مصنف از تأسيسات و دوم نحوه تقسیم این باب به چهار فصل.

قواعدی که مصنف رحمته الله در اکثر تألیفات شان به کار میبرند، را میتوان به دو دسته تقسیم نمود؛ دسته اول سلسله قواعدی اند که در بین اصولیون معهود و شناخته شده اند و برایشان اصطلاحات و احکام خاص در کتب اصول فقه وضع شده است مانند تخصیص، عبارت نص، دلالت نص، وجوب اداء، نفس الوجوب، مفهوم وصف، مفهوم شرط و غیره و مصنف رحمته الله تمام این قواعد را از دید مذهب احناف مورد استفاده قرار میدهند اما دسته دوم قواعدی اند که تمام علماء اصول فقه بر صحت آنها اتفاق نظر دارند اما اصطلاحات و احکام جداگانه ای برای شان وضع نشده است، و از خلال احکام فقهی مذاهب برداشت میشوند و از آنجائیکه دلالت این دسته از قواعد، بر اثبات وجوب جمعه، به مراتب بیش از دیگر قواعد میباشد، مصنف رحمته الله بیشتر آنها را مورد تمرکز خود قرار دادند و مبتکرانه، برایشان اصطلاحات خاص وضع نمودند و احکام هر کدام را به تفصیل بیان نمودند و در تمام تألیفات خویش از آنها استفاده به عمل آوردند در حقیقت میتوان گفت: بسیاری از احکام فقهی متفق علیه، را در زیر تأسيسات و قواعد داخل ساختند و قضیه جمعه را بر آنها قیاس نمودند.

مصنف رحمته الله بعد از بیان هر تأسيس و قاعده، به تعقیب آن چند مثال متفق علیه را نیز یادآور میشوند تا با استفاده از آنها، چگونه گی تناقض فتوای منع جمعه را با تأسيس مذکور با بیان هر چه واضحهتر واضح سازند و در واقع علاوه بر اینکه مصنف رحمته الله از تأسيس مذکور، وجوب جمعه را اثبات میکنند، بسیاری از مسائل ظاهر الروایة و متون را نیز در زیر تأسيس جا میدهند و برایشان تعلیل های مناسب ذکر می کنند و با این کارشان در راستای فقه احناف خدمات بزرگی انجام دادند.

اما در مورد نحوه تقسیم باب به چهار فصل میگوئیم: همانگونه که در قسمت فوق ذکر گردید مصنف رحمته الله علاوه بر تأسيسات شایع در کتب اصول فقه، از تأسيساتی که خودشان مبتکرانه برای شان اصطلاحات و احکام خاص وضع نمودند، نیز استفاده به عمل آوردند بناء در فصل اول رساله هایی را گنجانیدیم که این دسته از تأسيسات را به ما معرفی می کند و وجوب جمعه را از طریق آنها اثبات می کند و از آنجائیکه بر تأسيسات یاد شده در فصل اول و همچنان بر دلالت شان بر وجوب جمعه ممکن است چند سوال وارد گردد بناء در فصل دوم و سوم رساله های را گنجانیدیم که به سوالات وارده بر قواعد فصل اول پاسخ مدلل ارائه میدارند و در فصل چهارم هم رساله های را جا دادیم که از مجموعه قواعد یاد شده در فصلهای قبلی و دیگر قواعد، استفاده نموده و وجوب جمعه در قریه ها را اثبات میکنند. و لله الحمد و الیه المتاب.

## الفصل الاول: بيان النصوص الموجبة و الاداء

### مقدمة الفصل:

يكي از موارد يكه مصنف رحمته الله در تمام تأليفات شان از آن استفاده به عمل آورده اند و با دانستن آن، فهم وجوب جمعه در قريه ها به شكل روشن و بدون پرده در عقل نمايان مى گردد، تقسيم نصوص شريعت به دوگونه نصوص وجوب و نصوص اداء مي باشد. در واقع اين مورد، نه تنها مسائل نماز جمعه بلكه ميتواند استدلال قوى براى بسيارى از فتواهاى كتب فقه باشد بناء در اين فصل قصد داريم رساله هاى را جا دهيم كه نصوص موجبه و نصوص اداء و احكام مربوط به آنها را واضح و اهداف ذيل را محقق ميسازد:

- معرفى نصوص موجبه و نصوص اداء
  - بيان اينكه سمت و جهت هر يك از نصوص موجبه و نصوص اداء متفاوت مي باشد.
  - بيان اينكه هيچ گونه تقابل و تضادى بين نصوص موجبه و نصوص اداء وجود ندارد.
  - بيان اينكه نصوص اداء در تشريع و عدم تشريع احكام تأثيرى ندارند.
  - تخصيص نصوص موجبه توسط نصوص اداء غير ممكن و خلاف غرض شارع مي باشد.
  - بيان چگونه گى دلالت قواعد فوق بر وجوب نماز جمعه در قريه ها
- البته هدف اصلى در اين فصل، فهم اين موضوع مي باشد كه نصوص تشريع و نصوص اداء، با هم ملازمى ندارند و هيچ يك از ديگرى متأثر نميشود. و لله الحمد و اليه المتاب.

## تقسيم النصوص باعتبار اضافتها إلى العبادات

اعلم ان النصوص باعتبار اضافتها الى العبادات على قسمين نصوص وردت لتشريع اصل العبادات و الامر بها على حسب الطاقة نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] و ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] (و نحو «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة») <sup>1</sup> و نصوص وردت مؤكدة لها (اي لنصوص الاولى) و مقررة لامرها <sup>2</sup> ببيان كمية ادائها و كيفيته نحو ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144] و ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] <sup>3</sup> مثلاً 12

<sup>1</sup> : فقله تعالى و اقيموا الصلوة ورد لتشريع مطلق الصلوة (اي ليس مقيدا بالوقت كصلوة الظهر مثلاً) فيكون تقديره ان الله يأمر عباده ان يعبدوه بفعل الصلوة و الصلوة هي حركات مخصوصة بالبدن و قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله ورد لتشريع الجمعة و كذلك حديث من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة فيكون تقديرهما أن الله يأمر عباده ان يؤدوا شكر هذا الوقت بفعلهم صلوة الجمعة و الجمعة هي اداء الصلوة مع الاجتماع على مذهب الجمهور و ايضاً نحو قوله تعالى و اقم الصلوة لدلوك الشمس لتشريع الظهر مقيداً بالوقت فيقدر انه اذا زالت الشمس فإن الله يأمر عباده ان ادا الصلوة و نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون لتشريع الصيام و نحو قوله تعالى اتوا الزكاة لتشريع الزكاة و ايضاً نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً لتشريع فريضة الحج فكل هذه النصوص وردت لتشريع اصل العبادات و ليس فيها بيان كمية ادائها و لا كيفيته فسمى المصنف ﷺ هذه النصوص بالنصوص التشريعية و النصوص الموجبة و سمي قسميهما بنصوص الشروط و نصوص الاداء.

<sup>2</sup> : مؤكدة لها و مقررة لامرها أه: قوله مؤكدة حال من ضمير وردت و قوله مقررة عطف على مؤكدة و اما تأكيد نصوص الاداء للنصوص التشريعية فلا يخفى لان قوله سبحانه اركعوا و اسجدوا يقدر فيها ان الصلوة التي شرعت عليكم بقولي و اقيموا الصلوة تؤدي بهذا النحو (اي لا بد فيها من الركوع و السجود) فلا يخلو عن تأكيد لها و اما تقرير امرها اي توضيح امر العبادات فقد فسره المصنف ﷺ بقوله ببيان كمية ادائها أه.

<sup>3</sup> : و ايضاً نحو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن و نحو قوله تعالى و قوموا لله قانتين و قوله ﷺ انما الاعمال بالنيات فهذه النصوص لم ترد لتشريع اصل الصلوة بل لتقرير امرها ببيان ان الصلوة على هذا النحو فيكون تقديرها ان من اراد ان يصلي فعليه ان يستقبل القبلة و يركع و يسجد و يقرأ و يقوم و ينوي فسميت بنصوص الشروط و الاداء فلا يلزم من هذه النصوص ان الصلوة مشرعة علينا لولم تكن النصوص الموجبة نحو اقيموا الصلوة و قوله تعالى ثم افوضوا من حيث افاض الناس و ايضاً قوله تعالى فليطوفوا بالبيت العتيق انما وردت لبيان كيفية الحج بانه لا بد للحاج بالوقوف في العرفات و الطواف بالبيت العتيق و لا يلزم منها تشريع الحج لولم يكن نص ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فجبهة كل من الموجب و الاداء متفاوتة و اذا علمت هذا فاعلم ان الموجب للجمعة هو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع و حديث على ﷺ انما وردت لبيان كيفية ادائها بانه لا بد لمن اراد الجمعة ان يؤديها في المصرو لا يلزم من الحديث ان الجمعة مشرعة علينا لولم يكن نص الجمعة بل كل ما في الحديث ان اتيان المصرو لازم لاداء الجمعة (و هذا لو فرضنا ان الحديث يدل على اشتراط المصرو فلا يدل الحديث على تشريعها على احد كما لا يدل على عدم تشريعها على احد و لا صلة له بالتشريع فيكون تقدير نص الموجب ان ادوا الجمعة ايها المؤمنون و يكون تقدير الحديث ان اداء الجمعة لا بد له من اتيان المصرو فافهم.

## في بيان عدم تأثير نصوص الاداء في الموجب

(فائده) من النصوص ما ثبت به تشريع اصل العبادة و الامر بها على حسب الطاقة و منها ما هو مؤكد و مقرر له ببيان شروطها و اركانها فلا يتصور نسخ الاول<sup>1</sup> و تخصيصه<sup>2</sup> و تقييده بالثاني<sup>3</sup> و ما يتفرع منه 12

<sup>1</sup>: لا يتصور نسخ الاول أه: اى لا يتصور نسخ النصوص الموجبة بنصوص الاداء فإذا زالت الشمس مثلاً قدرنا ان الله تعالى يطلب اداء الظهر بقوله اقم الصلوة كما قال ائمة الاصول و لو اعتبرنا أن قوله تعالى اركعوا مثلاً انما سيق لتشريع اصل العبادة و اعتبرناه عبادة مستقلة فى مقابلة الصلوة لنسخنا نص التشريع و اقم الصلوة بنص الاداء اى اركعوا و يصير التقدير حينئذ انه اذا زالت الشمس يقول الله تعالى امرنكم باداء الصلوة بقولى و اقم الصلوة و الآن لا تصلوا و لكن اركعوا و هذا المعنى باطل بالاتفاق بل المعنى الحقيقى لنص الاداء هو بيان كيفية اداء الصلوة فيكون تقدير قوله تعالى اركعوا انه لابد لاداء الصلوة من اتيان الركوع فإذا زالت الشمس طلب الله تعالى اداء الظهر بقوله و اقم الصلوة ثم اقامة الصلوة تطلب الركوع و السجود و الله تعالى اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: تخصيصه أه: اى تخصيص النصوص الموجبة بالاداء بمعنى انه لا يلزم من نفي الركوع مثلاً نفي وجوب الصلوة و لو قلنا به لخصنا قوله تعالى وأقيموا الصلوة بنص اركعوا و جعلنا الوجوب مختصاً على الراكع مثلاً فيصير المعنى انه اذا زالت الشمس طلب الله تعالى بقوله اقم الصلوة اداء الظهر و لكن بدليل قوله تعالى اركعوا يتعلق هذا الطلب بالراكع فقط و يكون المعنى ان من لا يكون راکعاً فليس على ذمته وجوب الصلوة و هذا المعنى باطل بالاتفاق و ليس هو الغرض من نصوص الاداء بل انما سيق لبيان كيفية اداء الصلوة فلا تُخصَّص نصوص التشريع بها فلو قلنا بتخصيص قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله على اهل الامصار متمسكا بحديث على عليه السلام و متمسكا باشتراط المصر لخالفنا غرض الشارع فى ايراد نصوص الاركان والله تعالى اعلم بالصواب.

<sup>3</sup>: اى لا يقيد قوله تعالى اقم الصلوة بقوله تعالى اركعوا و يمكن ان نقول فى تفسيره انه لا يقيد وجوب الصلوة بوجوب الركوع فيصير المعنى انه اذا زالت الشمس طلب الله تعالى اداء الظهر و لكن بشرط ان يكون قادراً على الركوع فلو قيدنا الموجب بالاداء لصار المعنى ان من كان عاجزاً عن الركوع لا تجب عليه الصلوة لعدم وجوب الركوع عليه و هذا خلاف مراد الشارع من ايراد نصوص الاركان لبيان النص الموجب لا للتعارض معها و يمكن ان نقدر كلمة القيد قبل الثانى فى قول المصنف ولا تقييده بالثانى اى و لا تقييده بقيد الثانى فانه لا شك ان نص اركعوا مقيد بالقدرة على الركوع فلا يقيد نص الموجب و اقم الصلوة بالقدرة على الركوع ايضاً و المعنى واحد و لكننا قدرنا فى الاول الحكم فصار تقدير قول المصنف و لا تقييده بالثانى اى و لا تقييد حكم النص الموجب بحكم نص الاداء و فى الثانى القيد و الله أعلم بالصواب.

## في بيان عدم الملازمة بين الوجوب و الاداء

اعلم انه لا ملازمة بين الاداء و الوجوب نفياً و اثباتاً<sup>1</sup> فلا يتصور ان يكون قيد احدهما قيداً للآخر<sup>2</sup> و لا نفى احدهما تخصيصاً للآخر<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: به این معنا که نفی و اثبات هر یک از نصوص موجب و نصوص اداء به هم دیگر مرتبط نمیباشد بلکه مطالبه هر کدام از نصوص اداء و موجب وابسته به ظروف و شرایط متعلق به خود همان نص بوده و صحنه ورود هر کدام از نصوص به میدان تقاضا، متفاوت و مستقل از هم صورت می گیرد به طور مثال هر گاه ما نص موجب و اقم الصلوة لدلوك الشمس و نص ارکعوا واسجدوا را مد نظر بگیریم ملاحظه می شود که مطالبه نص موجب وابسته به دو عامل میباشد اول زوال خورشید دوم قدرت مکلف بر اصل نماز پس هر گاه خورشید زوال نمود و مکلف بر اصل نماز قادر بود و تا قبل از خروج وقت، نص موجب وارد صحنه شده و از وی تقاضای ادای نماز ظهر را می نماید و در این مطالبه، نص ارکعوا واسجدوا هیچ دخالت و تأثیری نداشته و ساکت میباشد یعنی این طور نیست که وجوب نماز را به رکوع کننده و سجده کننده گان و یا افراد قادر بر رکوع و سجده مختص نماید و گفته شود که نماز بر کسی واجب است که در حالت رکوع و یا سجده باشد و یا هم توانایی رکوع و سجده را داشته باشد اما تقاضای نصوص اداء منجمله نص ارکعوا و اسجدوا و صحنه ورودشان به میدان تقاضا بعد از تقاضای نصوص موجب صورت می گیرد و در واقع تقاضای نصوص موجب سبب تقاضای نصوص اداء می گردد بناء در مثال فوق هنگامیکه خورشید زوال کند در وقت ظهر نص اقم الصلوة تقاضای ادای نماز ظهر را می کند و بعد اینکه نص موجب تقاضا نمود و تقاضای آن ثابت و اداء لازم گردید خود همین اداء که مقتضای نص موجب میباشد، سبب مطالبه نصوص اداء می گردد و هر یک از نصوص اداء تقاضای مربوط به خود را از مکلف می نماید و این تقاضا در صورتی رخ میدهد که مکلف بر ادای تکلیف آن نص قادر باشد و در تقاضای هر یک از نصوص اداء، نص موجب و اقم الصلوة هیچ دخالتی ندارد یعنی این طور نیست که رکوع را مختص به نماز واجب قرار دهد زیرا نتیجه چنین میشود که هر گاه مکلف نماز غیر از نماز واجب را در این وقت اداء نماید نص ارکعوا از او تقاضای رکوع نمی نماید و بطالان این قول کاملاً آشکار است.

<sup>2</sup>: لا كلام في ان نص وقوموا لله قانتين مقيد بالقدرة على القيام فلا يُقيد قوله تعالى وأقيموا الصلوة بما قيد به نص القيام من القدرة إذ يلزم منه ( اي من القول بتقييده به ) ان وجوب الصلوة مختص على القادرين بالقيام والالزام باطل فكذلك الملزوم



## في بيان ان الموجب عام شامل للقادر على الاداء و العاجز عنه

اعلم ان في النصوص ما ثبت به اصل الصلوة (نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] عام شامل للقادر على الشروط و الاركان و العاجز عنها) و الامر بها على حسب الطاقة و فيها ما هو مؤكد و مقرر له ببيان شروطها و اركانها فلا يتصور نسخ قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] و لا تخصيصه و لا تقييده بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]<sup>1</sup> و بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] و لا بما يتفرع منهما<sup>2</sup> من الجواز و عدم الجواز.

<sup>1</sup>: قوله فولوا آه فلا يتصور تخصيص قوله تعالى اقيموا الصلوة على حالة توجة القبلة و القدرة عليه فكذلك المصر في نص الجمعة اقول لا حاجة لنا الى اثبات مصرية موضع و لا الى بيان تفسيره و ذلك لان فذلكتة قولنا ان الموضع الذي تقام فيه الجمعة ان صدق عليه في الواقع انه مصر فجوازها لكون الشرط انه قد روعى و الا ففاقد المصر العاجز عن اتيانه غير داخل تحت نصه لما اخبر الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا فلا يتصور للمانع ان يستدل في مدعاه انه من قبيل فوت المشروط بفوت شرطه لان الواقع هنا هو انعدام الشرط لا فوته. مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: و لا بما يتفرع منهما من الجواز و عدم الجواز آه لا شك بانه يتفرع من قوله تعالى اركعوا ان الصلوة لا تجوز بلا ركوع ولكن لا يفهم من عدم جوازها بدونها عدم وجوبها لانه لا تأثير لعدم الجواز في نص التشريع (اي اقم الصلوة) لانه انما سيق ليبيان ان الصلوة مطلوبة من المكلف سواء قدر على الشروط و الاركان او عجز عنها و لا دخل لنصوص الاداء في مطالبتة و انما يأتي دورها بعد مطالبة الموجب و ثبوت الاداء فبعد ثبوت الاداء ان كان المكلف قادرا على مقتضى نصوص الشروط فالنص مطالب و الا فساكت فلا يقال ان العاجز عن الركوع مثلا لا يأتي بالركوع في صلوته و الصلوة لا تجوز بلا ركوع فالصلوة لا تجب على العاجز عن الركوع لان مطالبة الموجب انما تثبت قبل ان يقال آهو قادر على الركوع ام عاجز بل يقال عندها آهو قادر على الصلوة نفسها ام لا فإن كان قادرا على الصلوة نفسها طلب الموجب فاذا طلب الموجب و تم مطالبتة و ثبت الوجوب يأتي دور نصوص الشروط فيقال آهو قادر على الركوع ام عاجز فان كان قادرا اتى به و الا اداها بدونها لان الوجوب باق فيكون الامر ان الصلوة مطلوبة من المكلف سواء كان قادرا على الركوع او عاجزا عنه فان كان قادرا فعليه مراعاته في صلوته و ان كان عاجزا اداها بدونها و كذلك امر الجمعة فان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله يطالب من جميع المؤمنين اداء الجمعة اذ الخطاب عام سواء كانوا قادرين على الشروط و الاركان او عاجزين عنها فبعد زوال الشمس من يوم الجمعة و قبل خروج وقت الظهر عندنا (اي خلافا لمالك رحمته الله) يطالب نص الموجب اي فاسعوا الى ذكر الله اداء الجمعة و نصوص الاداء ساكتة اي لا يقال آهو قادر على المصر ام عاجز عنه حين مطالبة الموجب و بعد ثبوت الوجوب تأتي نصوص الاداء مطالبة فالنص و قوموا لله قانتين يطالب منه القيام لادائها و حديث على رحمته الله يطالب منه الاتيان الى المصر لادائها و لكن لا تأثير لهما في وجوب الجمعة و عدمه لان الوجوب قد ثبت و تم مطالبة الموجب فلا تأثير لما يأتي بعد (اي نصوص الاداء) في شئ قد تم امره من قبل (اي مطالبة الموجب) فلا يقال ان من كان جالسا ليس داخلا تحت خطاب النص الموجب متمسكا بقوله تعالى و قوموا لله و ايضا لا يقال ان من كان في القرية ليس داخلا تحت خطابه متمسكا بحديث على رحمته الله و حديث على رحمته الله (على فرض دلالة على اشتراط المصر) يتفرع منه ان الجمعة لا تجوز في القرى و لكن لا يدل عدم جوازها فيها على عدم وجوبها على القروى كما لا يدل عدم جوازها جالسا على عدم وجوبها على الجالس بل على القروى ان يأتي المصر و يودى الجمعة فيها اذا كان قادرا عليه و اما اذا كان عاجزا عنه فعليه ادائها بدونها لبقاء النص التشريع على حاله فمن قال بتخصيص وجوب الجمعة على اهل الامصار متمسكا باشتراط المصر فهو جاهل بامور التشريع فافهم.

## الفصل الثاني: في بيان امر العاجز عن الشروط و الاركان

### مقدمة الفصل:

در کتب اصول ذکر شده است ( بفوت الشرط يفوت المشروط اذا كان الشرط شرطاً للاداء ) اگر بخواهیم این عبارت را با یک مثال توضیح دهیم می گوئیم: هر گاه شخصی نماز را عریان اداء نماید نماز وی صحت ندارد زیرا ستر عورت شرط ادای نماز میباشد و با فوت شرط، مشروط (نماز) فوت می گردد پس وی نماز را ادا نکرده است و هر گاه بخواهیم مثالی را مرتبط با موضوع بحث مان ذکر کنیم می گوئیم: هر گاه شخصی نماز جمعه را در قریه اداء نماید نماز وی صحت ندارد زیرا مصر شرط ادای نماز جمعه میباشد (به فرض اشتراط مصر) و چون شخص مذکور شرط را فوت نموده بناء مشروط یعنی نماز جمعه نیز فوت می گردد. و در فصل نص موجب و نص اداء ذکر گردید که نصوص اداء در نصوص موجب تأثیر ندارد و هر گاه مکلف از مراعات شروط و ارکان عاجز بود، الزاما اصل عبادت را بدون مراعات شروط و ارکان، به جا آورد بناء هر گاه شخص عریان توانایی ستر عورت را نداشت، باید نماز را عریان اداء نماید و هرگاه قروی توان رفتن به مصر را نداشت، باید نماز جمعه را در قریه اداء نماید. اما آیا این حکم با اصل فوق در تضاد قرار ندارد؟ زیرا گرچه شخص عریان و قروی از ادای شرط عاجز است اما به هر حال فوت شرط رخ داده است و با فوت شرط، مشروط نیز فوت می گردد پس آیا این سخن اصولیون اشتباه است؟

و همچنان، ممکن است اعتراضی وارد گردد که: اگر مکلف از حضور در اجتماع عاجز بود، اتفاقاً نماز جمعه ساقط و نماز ظهر لازم می گردد، پس قاعده مصنف رحمته الله مبنی بر عدم تأثیر شروط و ارکان در اصل عبادت، کلی نبوده و مردود میباشد.

بناءً در این فصل قصد داریم تا آن رساله هایی از مصنف را ذکر کنیم که پیرامون همین موضوع بحث می کند، رساله هایی که واضح میسازند که چگونه امکان دارد یک شخص بدون مراعات شروط و ارکان، عبادتی را به جا آورد و در عین حال فوت شرط هم رخ ندهد و همچنان اینکه چرا با فوات اجتماع اصل جمعه ساقط می گردد. بناء اهداف این فصل قرار ذیل است:

- به جا آوردن شروط و ارکان برای انجام عبادات الزامی است.
- عدم قدرت بر شروط و ارکان، منجر به سقوط اصل عبادت نمی گردد.
- شخص عاجز از شروط و ارکان، الزاماً عبادت را بدون شروط و ارکان به جا می آورد.
- رعایت نشدن شروط و ارکان توسط عاجز، منجر به فوت مشروط نمی گردد.

- بر اساس قواعد فوق علماء اجماع نمودند که در باب نماز جمعه منع وجود ندارد.
  - اصل ذکر شده در ماده سوم هیچ گونه تضادی با قاعده اصولی (بفوت الشرط يفوت المشروط) ندارد.
  - اجتماع علاوه بر شرط اداء، محل تشريع و رکن اصلی نماز جمعه نیز میباشد، بناء با فوت آن اصل جمعه فوت می گردد.
- در واقع هدف اصلی و عمده این فصل اثبات این موضوع میباشد که چگونه حکم به عدم فوت مشروط در صورت رعایت نشدن شروط توسط عاجز، با قاعده اصولی فوق در تقابل و تضاد قرار ندارد و اینکه چرا با عدم قدرت بر شروط و ارکان اصل نماز ساقط نمی گردد. و لله الحمد و اليه المتاب.

## العاجز غير مأمور

اعلم ان العاجز عن الشروط و الاركان غير مأمور بمراعاتها على ما أخبر الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة<sup>1</sup> و اتفق عليه الامة فالقول بعدم جواز الصلوات مع تعذر الركوع و السجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] خطأ فاحش مستلزم لتكذيب الله تعالى و اهمال للنصوص<sup>2</sup> الموجبة المطالبة لاصل الصلوات بلا دليل و كذلك القول بعدم جوازها مع تعذر التوجه الى القبلة تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144] وقس على هذا سائر النصوص الاركان و الشروط و كذلك القول بعدم جوازها مع تعذر الفاتحة تمسكا بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و كذلك سائر الاحاديث نحو «لا صلوة لمن صلى خلف الصف و في الصف فرجة» و نحو «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» و كذلك حديث التسمية في الوضوء و نحوه آه.

<sup>1</sup>: خداوند متعال میفرماید لا یکلف الله نفسا إلا وسعها که معنا و مفهوم عدم دخول عاجز در زیر تکلیف نصوص را میبیرساند پس شخصیکه از انجام رکوع عاجز و ناتوان باشد در زیر تکلیف نص ارکعوا داخل نیست و نص مذکور از وی هیچ گونه تقاضای نداشته و هیچ گونه تکلیفی مطالبه نمی کند. به این مفهوم که نص ارکعوا در حق وی منعدم بوده و وجود ندارد و قایل شدن به خلاف این گفته، ( یعنی قایل شدن به دخول عاجز از رکوع در زیر تکلیف نص ارکعوا) تکلیف ما لا یطاق را به دنبال دارد و تکلیف ما لا یطاق، منتج به تکذیب خداوند در این گفته شان لا یکلف الله نفسا الا وسعها می گردد. و همینگونه در حق شخص عاجز از قیام، قرائت، اتیان مصر به ترتیب نص وقوموا لله قانتین، حدیث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب و حدیث علی علیه السلام منعدم میباشد. و هرگاه نص منعدم باشد حکم آن نیز منعدم می گردد پس در حق عاجز از رکوع، شرط رکوع وجود ندارد پس هنگامیکه نماز را بدون رکوع ادا نماید هیچ شرطی فوت نمی گردد پس مشروط نیز فوت نمی گردد و الله اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: مستلزم لتکذیب الله تعالى و اهمال للنصوص الموجبة آه: اما استلزامه لتکذیب الله فظاهر لان هذا القول (ای القول بعدم جواز الصلوة مع تعذر الركوع تمسکا بقوله تعالى ارکعوا) مبني على أن العاجز عن الركوع داخل تحت نص ارکعوا و مأمور بمراعاته و هذا ما يستلزم لتکذیب الله في قوله تعالى لا یکلف الله نفسا إلا وسعها حيث يدل على أن العاجز غير مأمور و اما قوله اهمال للنصوص الموجبة بلا دليل فمعناه ان النص الموجب يطالب الاداء و بعد ثبوت الاداء يطالب نص ارکعوا اتیان الركوع و العاجز لا یقدر علیه و ان اداها بدونہ لم تصح صلوة فیبقى النص الموجب مهملا فی حقه بعد ان طالب الاداء و الله اعلم بالصواب.

## في بيان شرط المأمورية

اعلم ان شرط المأمورية<sup>1</sup> هو الوسع والقدرة (دون العجز) باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة فلذا اجمعت الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف في وجوده عقلا فالقادر على المادة الاصلية<sup>2</sup> للصلوات و هي مجرد الحركة في سائر الصلوات و الحركة مع الاجتماع<sup>3</sup> في الجمعة فهو داخل تحت الامر الموجب المطالب لاصل الصلوة

<sup>1</sup>: شرط المأمورية أه: در اين جمله مولوی محمد سرور رحمہ اللہ یک قاعدہ عمومی تشریح را بیان میدارند:

برای اینکه یک مکلف در زیر دستور و امر خداوند جل جلالہ داخل شود شرط است که آن مکلف توانایی انجام تکلیف را داشته باشد و از انجام آن عاجز نباشد زیرا در نصوص متواتر، خداوند جل جلالہ به ما خبر میدهد که انجام تکلیف بر عهده عاجز نمیباشد آنجائیکه می فرماید (( لا یكلف الله نفسا الا وسعها )) و به همین اساس علماء اجماع نمودند که در شریعت امر برای عاجز وجود ندارد اما در مورد اینکه آیا عقلا عاجز میتواند تحت تکلیف قرار گیرد یا خیر اختلاف وجود دارد. بناءً هر نص، در صورتیکه مکلف بر مقتضای آن قادر باشد مطالب، و در صورتیکه مکلف از انجام مقتضای آن عاجز باشد، ساکت میباشد پس هرگاه ما نص و اقم الصلوة لدلوك الشمس و نص اركعوا را در نظر بگیریم ملاحظه میشود که بعد از زوال خورشید نص اقم الصلوة تقاضای خود را می نماید اما مشروط بر اینکه مکلف بر مقتضای آن قادر باشد و مقتضای آن نیز انجام عبادت خداوند توسط اعضای بدن میباشد پس هرگاه مکلف صرف بر تحریک سر قادر باشد نص از وی تقاضای ادای نماز را می نماید و بعدا بر اساس نص اركعوا ادای نماز، تقاضای انجام رکوع را می نماید آنهم در صورتیکه مکلف بر انجام رکوع قادر باشد ولی اگر از انجام رکوع عاجز بود، انجام آن از عهده آن ساقط است اما از آنجائیکه نص موجب تقاضای ادای نماز را نموده و مطالب آن باقی است پس الزاما نماز را بدون رکوع به جای آورد و همچنان حال سائر شروط و ارکان نیز اینگونه است؛ در صورت قدرت بر آنها، ادای آنها الزامی میباشد و در صورت عجز شرطیت و رکبیت شان ساقط می گردد در حالیکه مطالب نص موجب بر جای خود باقی است مادامی که بر اصل نماز قادر باشند و الله اعلم بالصواب

<sup>2</sup>: فالقادر على المادة الاصلية أه: تفريع على قوله امر العاجز غير موجود شرعا و بيانه ان قوله تعالى و اقيموا الصلوة موجب لاصل الصلوة و شرط دخول المكلف تحت النص هو الوسع والقدرة على اتيان التكليف والقدرة على اتيان الصلوة هي مجرد الحركة و اما قوله تعالى اركعوا واسجدوا فقد ورد لبيان كيفية اداء الصلوة فعلى المكلف ان يأتي بالركوع و السجود في صلوته اذا كان قادرا عليهما و اما ان كان عاجزا عن الركوع و السجود و قادرا على اصل الصلوة فعليه اقامة الصلوة بدونهما لدخوله تحت نص و اقيموا الصلوة دون نص اركعوا واسجدوا لوجود الشرط اى الوسع والقدرة في الاول دون الثانى فكل نص من النصوص مطالب للتكليف مادام وجود الشرط و هو الوسع والقدرة و ساكت (عطف على مطالب) عند العجز و كذلك امر الجمعة إن فرضنا ان حديث على رضي الله عنه يدل على اشتراط المصر فإن قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع يطالب الجمعة مادام المكلف قادرا على الحركة و حضور الاجتماع و حديث على رضي الله عنه يطالب إتيان المصر لإقامة الجمعة فالقادر على إتيان المصر يجب عليه اقامة الجمعة في المصر لدخوله تحت نصي الموجب و حديث على رضي الله عنه كليهما و اما العاجز عن المصر و القادر على حضور الاجتماع ( و هو ثلثة بدون الامام على الراجح من المذهب ) فعليه اقامة الجمعة بدون اتيان المصر لدخوله تحت نص الموجب دون حديث على رضي الله عنه و الامر هين فتأمل.

<sup>3</sup>: الحركة مع الاجتماع أه: مصنف رحمہ اللہ در باب نماز جمعه علاوه بر حرکت مطلق، توانایی حضور در اجتماع را نیز شرط مأموریت قرار میدهد زیرا هدف از جایگزینی نماز ظهر توسط نماز جمعه، برپایی آن به هیئت اجتماعی میباشد که این هیئت اجتماعی از خود ماده جمعه در این قول خداوند من يوم الجمعة گرفته میشود که دلالت بر علیت مأخذ اشتقاق دارد بناء جمهور علماء بر این نظر اند که اجتماع محل تشریع نماز جمعه بوده و بدون

لوجود الشرط (ای القدرة والوسع) سواء قدر على الشروط و الاركان او لم يقدر و كذلك سائر الاركان و الشروط<sup>1</sup> فالقادر عليها مأمور بها و العاجز عنها غير مأمور بها على القطع و البتات باخبار الله تعالى و اجماع الامة فلا ركن في حقه و لا شرط لعدم الامر فلذا ترى انه لا كلام في صحة<sup>2</sup> جمعة العاجز عن جميع الاركان و الشروط كالقيام و القراءة و الركوع

آن نماز جمعه منعقد نمی گردد اما عدۀ از علماء انعقاد نماز جمعه را به صورت انفرادی جایز می دانند البته به شرط اینکه شعار اجتماعی جمعه از نزدش فوت شده باشد. اما در تعیین اجتماع مذاهب وجود دارد که راجع در مذهب اجتماع عبارت از سه نفر بدون امام میباشد. قوله الحركة مع الاجتماع أه: گفته شد که هر نص در صورت قدرت بر مقتضای آن مطالب، و در صورت عجز ساکت میباشد پس در روز جمعه و بعد از زوال خورشید بر اساس نص موجب فاسعوا خداوند متعال از تمام مؤمنان طلب ادای نماز جمعه را می نماید ولی در صورتی آنها در زیر تقاضای نص موجب جمعه داخل می شوند که بر مقتضای آن قادر باشند و مصنف رحمته الله بیان میدارند که مقتضای نص فاسعوا انجام عبادت بدنی (نماز) همراه با اجتماع میباشد به این معنا که مصنف رحمته الله اجتماع را رکن اصلی و محل تشریع نماز جمعه میدانند پس هر گاه مکلف بر حرکت بدن و حضور در اجتماع قادر باشد نص فاسعوا تقاضای ادای جمعه را مینماید و هر گاه از حضور در اجتماع عاجز باشد نص فاسعوا ساکت است در واقع این استدلال مصنف رحمته الله پاسخی هست در مقابل کسانی که اشتراط مصر را بر اشتراط جماعت قیاس می کنند و می گویند: همانطور که با فوت جماعت، نماز جمعه ساقط می گردد پس با فوت مصر نیز ساقط می گردد.

<sup>1</sup>: سائر الاركان و الشروط أه: ای فی غیر الصلوات و الجمعة

<sup>2</sup>: انه لا كلام فی صحة أه: در اینجا مصنف رحمته الله قصد دارد تا برای صحت قول خویش از متون مذهب استشهاد کند و آنها را پیش درآمدی قرار دهد برای قضیۀ مصر و بیان دارد که چگونه فتوای علمای مذهب در قضیۀ مصر دچار لغزش شده اند و اصل مذهب را رعایت ننمودند بناء می فرماید فلذا ترى انه لا كلام الخ و توضیح آن قرار ذیل است:

در صورتیکه شخص عاجز از قیام، قرائت، رکوع و سجده نماز جمعه را ادا نماید در صحت نماز وی هیچ اختلافی وجود ندارد و تمام اهل مذهب متفق هستند که نماز جمعه چنین شخصی صحت دارد و به عوض نماز ظهر می ایستد. در اینجا ما به بیان این فتوا می پردازیم و مشخص می کنیم که این فتوای متون مذهب بر چه تأسیسات و قواعدی بنا یافته و این قواعد را بر اساس سوالاتی که ممکن است بر این فتوا وارد گردد توضیح می دهیم و در اخیر هم بیان میداریم که چگونه اهل مذهب در فهم قضیۀ مصر و برداشت شان از متون دچار اشتباه شده اند. در ابتدا سوال وارد می گردد که چرا بدون قیام، قرائت و غیره نماز صحت دارد؟ مگر اینها از جمله ارکان نیستند؟ مگر بجا آوردن ارکان الزامی نیست؟ در جواب می گوئیم چرا! به جا آوردن قیام و قرائت که از جمله ارکان میباشد الزامی است زیرا خداوند متعال می فرماید و قوموا لله قانتین و در جایی دیگر می فرماید فاقروا ما تیسر من القرآن اما شرط مأموریت قدرت است و عاجز از قیام و قرائت و دیگر ارکان در زیر تکلیف نصوص یاد شده داخل نیستند بناء می گوئیم که در حق عاجز، ارکان فوق وجود ندارد پس اگر نماز جمعه را بدون آنها ادا نماید صحت دارد. خوب باز هم سوال پیش می آید که پذیرفتیم که عاجز در زیر تکلیف داخل نیست اما در صورت ناتوانی بر رعایت ارکان چرا می گوئید نماز را بدون ارکان بجا آورد؟ چرا نمی گوئید که نماز را اقامه نکنند زیرا هدف از نماز رعایت ارکان مخصوصه است و عاجز هم در زیر تکلیف نصوص ارکان داخل نیست در جواب می گوئیم هر یک از نصوص ارکان و نصوص موجهه تقاضای خود را دارد و درست است که عاجز از ارکان در زیر نصوص ارکان داخل نیست اما نص موجب از او تقاضای ادای نماز می کند تا زمانی که بر اصل عبادت قادر باشد بناء عاجز از قیام، قرائت و دیگر ارکان در زیر تکلیف نصوص و قوموا لله قانتین، فاقروا ما تیسر من القرآن و دیگر نصوص ارکان داخل نیست اما در زیر نص و اقیما الصلوة که نص موجب میباشد داخل است پس اگر ما بگوئیم که شخص عاجز از ارکان، نماز را ادا نکند، در واقع نص و اقیما الصلوة را بدون هیچ دلیلی ترک نموده و آن را مهمل گذاشتیم بناء می گوئیم که نماز را بدون ارکان ادا نماید. باز هم سوال پیش می آید که در این وقت (زوال خورشید در روز جمعه) نص موجب ( و اقم الصلوة لدلوك الشمس ) از مکلف تقاضای ادای نماز ظهر را دارد پس چرا اگر نماز جمعه را به جای آورد به عوض ظهر می ایستد؟ در جواب می گوئیم نصوصی که به ترتیب

و السجود و توجه القبلة و السلطان و الخطيب المأذون و اذن العام و الخطبة و غيرها و هذا كمال سائر الصلوات فكذلك لو قلنا بشرطية المصر اذ اللبنة في الكل شئ واحد و هو ان العاجز غير داخل تحت الامر كما اخبر الله تعالى و اتفقت عليه الامة فالقول بعدم جواز الصلوة جمعة كانت او غيرها مع العجز عن الركوع و السجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] خطأ فاحش يستلزم تكذيب الله تعالى فيما اخبر و الخروج عن

نازل شده اند و تقاضای نسخ و یا تخصیص همدیگر را دارند اولویت با نصوص مؤخر میباشد و این نصوص مؤخر اند که مزاحم نصوص مقدم می گردند و کاملاً مسلم است که نص موجب جمعه یعنی یا ایها الذین آمنوا إذا نودی للصلاة من یوم الجمعة فاسعوا إلى ذکر الله بعد از نص موجب ظهر نازل شده است و نماز جمعه را به عوض نماز ظهر (در این وقت) بر ما تشریع می گرداند و آنرا بهتر از نماز ظهر معرفی می کند از آنجائیکه بعد از تشریع خداوند متعال می فرماید ذلکم خیر لکم پس در این وقت (زوال خورشید در روز جمعه) اولویت با نص جمعه است و نص جمعه از مکلفین تقاضای تکلیف می کند نه نص ظهر. خوب باز هم سوال پیش می آید که اگر در این وقت نص جمعه مطالب باشد پس باید اقامه جمعه واجب باشد و اقامه ظهر صحت نداشته باشد نه اینکه مریض مختار باشد که هر کدام از نمازها را خواست ادا نماید زیرا اگر نص جمعه مطالب است پس اقامه ظهر صحت ندارد و اگر نص ظهر، مطالب است اقامه جمعه صحت ندارد در جواب می گوئیم: تا حد مزاحمت نصوص مؤخر، نصوص مقدم معدوم به حساب می آیند بناء جائیکه نص جمعه تقاضای وجوب نماید اقامه نماز ظهر حرام است و جائیکه اقامه جمعه رخصت باشد، اقامه ظهر نیز رخصت میگردد و هنگامیکه مزاحمت جمعه برداشته شود اقامه ظهر الزامی می گردد ( یعنی هنگام خروج وقت ) و کاملاً مشخص است که نص موجب جمعه تمام اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد و تشریع جمعه را به هیچ مکانی مقید نمی گرداند پس تمام مؤمنان در سراسر جهان شامل این تشریع می گردند ولی چون عده، حضور در اجتماع برای شان مشقت و حرج را به بار می آورد از جمله اهل رخصت قرار گرفتند و وجوب جمعه از ذمه شان برداشته شده است اما هیچ گاه از زیر تشریع جمعه بیرون نگردیدند پیغمبر اکرم ﷺ می فرمایند خمسة لا جمعة علیهم پس مریض که از جمله اهل رخصت میباشد اگر نماز جمعه را ادا نماید به عزیمت عمل نموده و اگر نماز ظهر را ادا نماید به رخصت عمل نموده است. پس متوجه شدی که این فتوای متون ( یعنی صحت جمعه عاجز از قیام، قرائت، رکوع، سجده، سلطان، خطیب و غیره ) بر سه تأسیس ذیل بنا یافته است اول عاجز از نص در زیر خطاب نص داخل نیست دوم سمت و جهت هر یک از نصوص ارکان و نصوص موجب متفاوت است. سوم نصوصیکه به ترتیب نازل می شوند و متقاضی نسخ و یا تخصیص همدیگر میباشند، نص دومی تا حد مزاحمت نص اولی را معدوم میسازد اما تعجب اینجاست که عده از اهل مذهب فتوای عدم جواز جمعه در قریه ها را به مذهب نسبت میدهند ولی متوجه نمیشوند که چگونه پای شان از مذهب بلغزیده اند زیرا اگر مصر شرط برپائی نماز جمعه باشد و حدیث علی رضی الله عنه نیز همین تقاضا را داشته باشد باز هم منافی اقامه جمعه توسط قروی که از آمدن به مصر عاجز میباشد، نیست زیرا اگر بگوئید که شخص مذکور باید به مصر برود در مخالفت با تأسیس اول قرار می گیرید یعنی قابل می شوید به اینکه شخص عاجز در زیر تکلیف داخل است و اگر بگوئید که چون به مصر رفته نمیتواند نماز جمعه را اقامه نکند پس با مخالفت با تأسیس دوم قرار می گیرید یعنی با عدم قدرت بر نصوص شروط (حدیث علی رضی الله عنه) نص موجب (آیت جمعه) را ساقط نمودید و مانند این است که بگوئید چون رکوع کرده نمیتواند پس نماز را اقامه ننماید و اگر بگوئید که نص جمعه مطالب نیست بلکه مطالب، نص ظهر است در مخالفت با تأسیس سوم قرار می گیرید یعنی از نصوص ظهر بر علیه نص جمعه استدلال می کنید - و مانند اینست که کسی با استدلال بر تقدم استقبال به بیت المقدس در هنگام ادای نماز روی به طرف آن بگرداند- در حالیکه نص جمعه عام است و همه را در زیر تشریع خود در بر می گیرد و هیچ مؤمنی از زیر تشریع جمعه بیرون نیست ( چه در مصر باشد چه در قریه چه در بیابان) و نهایت چیزی که در باب جمعه موجود بوده میتواند این است که در بعضی جاها و بر بعضی از افراد که برایشان اقامه جمعه مشقت و حرج را به بار میآورد عدم اقامه آن رخصت است اما عدم جواز تحت هیچ دلیل و قاعده قرار نمی گیرد بلکه سبب اهمال نصوص جمعه می گردد. و الله اعلم بالصواب.

اجماع الامة اذ (علة لقوله يستلزم تكذيب الله) لا يتصور ذلك إلا بالقول بان العاجز مأمور<sup>1</sup> و كذلك القول بعدم جواز الوضوء عند العجز عن التسمية تمسكا بحديث «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» و كذلك حديث «لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده و في الصف فرجة» و كذلك حديث «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» و حديث «لا صلوة الا بفتحة الكتاب» فالكل احكامها مقصور في حالة مقدوريتها كما عرفت قطعاً فلكذلك حديث على عليه السلام لو قلنا بثبوت اشتراط المصر به<sup>2</sup> مقصور على واجد المصر القادر على اتيانه دون الفاقد اياه العاجز عن اتيانه ففي الوقاية و المختصر و التنوير الابصار و الدر المختار و الرد المحتار ان فاقد الصحة و فاقد الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام مكلفاً اي عاقلاً بالغاً آه ملخصاً ففاقد الصحة هو المريض لا كلام في صحة جمعته و ان عجز عن جميع شروط الاداء و اركانه و شمل<sup>3</sup> العجز الامام و من معه و فاقد الإقامة بمصر هو القروى و المسافر قاله القهستاني في شرح المختصر فلا مناقضة بين اشتراط المصر و بين صحة الجمعة عند العجز عنه<sup>4</sup> فاي شئ اشد تهاونا في حق الجمعة من مكابرة نصها<sup>5</sup> القاطع و سائر

<sup>1</sup>: بالقول بأن العاجز مأمور آه: حاصل اين سخن مولوى محمد سرور عليه السلام اين گونه است:

در صورتیکه شخص عاجز از رکوع، نماز را بدون رکوع ادا نماید، سپس مفتی با تمسک به آیه ((ارکعوا و اسجدوا)) حکم به عدم صحت چنین نمازی را بدهد مفتی باید بداند که اين فتاوى وى مستلزم تکذيب خداوند جل جلاله و مخالفت با اجماع امت میباشد. زیرا چنین حکمی منتج میشود به اینکه عاجز در زیر تکلیف داخل است و باید رکوع را انجام میداد و چون رکن رکوع را انجام نداده پس نماز وى صحت ندارد. به همین علت مولوى محمد سرور عليه السلام می فرماید که قول به عدم جواز نماز عاجز از شروط و اركان، با تمسک به نصوص شروط اركان، متصور نیست؛ مگر اینکه قایل شویم که عاجز در زیر تکلیف داخل است که اين خود تکذيب خداوند جل جلاله و خروج از اجماع را به دنبال دارد. و بعد از ذکر اين عبارت، مولوى محمد سرور عليه السلام چند مثال از نماز های پنجگانه را یاد نموده و در اخير هم می فرماید که اگر حديث على عليه السلام بر اشتراط مصر دلالت کند، شرط بودن مصر فقط بر عهده قادر میباشد اما شخص عاجز از آمدن به مصر در زیر اشتراط مصر داخل نمیشود مگر اینکه قایل شویم به اینکه عاجز در زیر تکلیف داخل میباشد و الله اعلم.

<sup>2</sup>: قوله به متعلق بثبوت و جملة لو قلنا معترضة بين المبتدا الذى هو حديث على و خبره الذى هو مقصور

<sup>3</sup>: و شمل العجز الامام آه: قوله و شمل عطف على عجز فى قوله و إن عجز آه و ما ذلك إلا لدخوله تحت نص فاسعوا إلى ذكر الله و لو كان غير ذلك لما ثابت جمعته عن فرض الوقت اذ فيه ابطال النصوص الظهيرية بلا دليل فافهم.

<sup>4</sup>: كما انه لا مناقضة بين اشتراط الركوع و بين صحة الجمعة عند العجز عنه

<sup>5</sup>: مكابرة نصها آه: اي تركه بلا دليل بعد مطالبته اما ترك النص لعدم مطالبته فليس مكابرة كالقول بعدم جواز الجمعة عند خروج الوقت او عند فقد الجماعة فانها محل تشريع الجمعة و ركنها الاصلی فالعاجز عنها عاجز عن مقتضى النص الموجب فلا يطالب منه النص اداء الجمعة فليس القول بعدم الجواز عند فقد الجماعة مكابرة نص الجمعة لان النص لم يطلب بدونها اصلاً بخلاف القول بعدم الجواز عند فقد المصر و القدرة على



الدلائل الآتية بلا دليل<sup>1</sup> بل مع استلزام قوله تكذيب الله تعالى والخروج عن الاجماع كما عرفت ففي الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى فى الحجة وقال فيها وفى المصنفى شرح المؤطا ان الاصح عندى انه يكفى فى وجوب الجمعة اقل ما يتقرى به قرية لحديث «الجمعة على خمسين رجلا»<sup>2</sup> و اقل ما يقال انه جماعة لحديث الانفضاض<sup>3</sup> فمن تخلف حينئذ فهو آثم و ان السلطان ليس بشرط آه ملخصا و قال مولينا بحر العلوم فى الاركان لم اطلع الى الآن على دليل يفيد اشتراط السلطان وايضا فى الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» اورده البيهقى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ 12.

الاجتماع فانه مكابرة لنصها لان النص الموجب يطالب بالقدرة على حضور الاجتماع و القول بعدم جوازها دون المصر عند فقده معارضة و مكابرة له بعد مطالبته و لكن يرد هنا شيان؛ الاول ربما يقول القائل ان النص المطالب كما لا يطالب عند فقد الاجتماع لا يطالب عند فقد المصر ايضا فالنص يطالب من اهل المصر فقط دون اهل القرى فالقول بعدم جوازها عند فقده ليس مكابرة للنص الموجب لانه لا يطالب دونه اصلا نقول ان خطابه تعالى يا ايها الذين آمنوا عام يشمل القروى ايضا و القول بعدم مطالبته عن اهل القرى يقتضى تخصيص العام فيصح هذا الادعاء اذا صح القول بتخصيص نص الجمعة و سيأتى بيان التخصيص فى الفصل الثالث من هذا الباب و الثانى ان يقول القائل ان القول بعدم جواز الجمعة مع القدرة على المصر ايضا مكابرة للنص الموجب لانه مطالب عند القدرة على الاجتماع فالقول بعدم الجواز دون المصر مكابرة له سواء كان قادرا عليه او عاجزا عنه نقول ان القول بعدم جوازها عند القدرة عليه ليس منعا عنها بل امر بمراعاته فلا يفضى الى تركها بخلاف القول بعدم الجواز عند فقده فمفض الى ترك الموجب بلا دليل

<sup>1</sup>: بلا دليل أه: إن قيل ان قوله بلا دليل مفهوم من قوله مكابرة نصها القاطع فما الفائدة فى تكراره نقول إن هذا القول قد قال به اكثر علماء المذهب و افتوا به فلا يكاد الطالب يصدق انه واقع فى مقابلة النص القاطع بلا دليل فكرره لينفذه فى قلبه و يجبره على التأمل فتأمل.

<sup>2</sup>: على خمسين رجلا أه: و هذا لا ينافى ما فى المذهب من وجوبها على اربعة لان ذكر الخمسين لواقعة الحال اذ الحديث وارد فى شأن اهل الثغور و كانوا لا يتقرون و لا يأمنون على انفسهم باقل من خمسين رجلا مع ان من شرائط وجوب الجمعة حصول الامن المعبر عنه بالسلطان فى قوله ﷺ و له امام عادل او جائر فلو كانوا يتقرون باقل من الخمسين و يأمنون انفسهم به لوجب عليهم الجمعة فالحديث بدلالته يدل على انه يكفى فى وجوب الجمعة اقل ما يقال قرية و يدل عليه حديث الانفضاض و حديث الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها إلا اربعة و الله اعلم بالصواب.

<sup>3</sup>: حديث الانفضاض أه: و الحديث عن جابر، قال: أَقْبَلْتُ عَيْرٌ يَتَجَارَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَأَنْصَرَفَ النَّاسُ يُنْظَرُونَ، وَ بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَ إِذَا زَأُوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا} [الجمعة: 11] فاشتهر الحديث بحديث الانفضاض لانفضاض الناس عن الجمعة الى التجارة و قال المحدث الشاه ولى الله ﷻ والظاهر انهم لم يرجعوا و اقام ﷺ الجمعة مع اثني عشر رجلا

## رسالة في بيان ان لا شرط بدون الامر

اعلم بان من القواطع الاعتقادية ان العاجز البعيد من المصر غير مأثور<sup>1</sup> بمراعاته (فلا شرط بدون الامر) في اداء الجمعة بالنصوص العامة المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة<sup>2</sup> فهو غير داخل تحت حديث على عليه السلام كالعاجز عن سائر الشروط و الاركان الجمعة كانت<sup>3</sup> الصلوة او غيرها فانه غير داخل تحت نصوصها قطعاً بما ذكرنا (من النصوص و الاجماع) فانكار جوازها حينئذ انكار عن القاطع المطالب بلا دليل<sup>4</sup> (لعدم حديث على عليه السلام عند العجز) فلذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين<sup>5</sup> كما في ابي داود و الصحابة رضي الله عنهم في برارى مصر (ولا يناقض هذا اشتراط المصر عند القدرة<sup>6</sup>) كما في مغازى الواقدي و في مصر و السواحل زمن طويل من خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما كما في البيهقي عن ليث بن سعد<sup>7</sup> و مصعب رضي الله عنه بن عمير في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و اسعد رضي الله عنه بن زرارعة مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط صفحة 25 و في الحديث «الجمعة واجبة على الخمسين رجلاً» اورده المحدث الدهلوي في الحجة و ايضاً في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده في الحجة ايضاً واختاره فيها و في المصنف شرح المؤطا و قال انه هو الاصح آه و

<sup>1</sup>: قوله غير مأثور آه فلا يتصور بناء القول بعدم جواز الجمعة في القرى على اشتراط المصر هنا و ذلك لعدم الشرط بدون الامر 12 مصنف رضي الله عنه قوله غير مأثور آه قوله غير مأثور آه فما جاء في كتبنا من عدم جواز الجمعة في القرى مقصور على حالة مقدورية المصر و اما عند العجز فالشروط القواطع ساقطة فكيف بهذا الظنى 12 مصنف رضي الله عنه

<sup>2</sup>: قوله و اجماع الامة آه اذ من جملة عقائد اهل الاسلام ان العاجز غير مأثور اذ تكليف ما لا يطاق غير موجود شرعاً 12 مصنف رضي الله عنه <sup>3</sup>: قوله الجمعة كانت آه فلذا جازت الجمعة المعذورين كسائر الصلوات و لو شمل العجز عن جميع الاركان و الشروط الامام و من معه 12 مصنف رضي الله عنه <sup>4</sup>: قوله بلا دليل آه اذ الخطاب سبب وجوب الاداء مادام الجزء الآخر من الوقت باقياً و الوقت هو سبب نفس الوجوب 12 مصنف رضي الله عنه <sup>5</sup>: تقرير لقوله فهو غير داخل تحت حديث على عليه السلام اذ لو كان العاجز مأثوراً بمراعاته او ان اقامة الجمعة لا تجوز بدونه لما اقام صلى الله عليه وسلم الجمعة في الحديبية لان في الاول تقويت للشرط و في الثاني ابطال للنصوص الظاهرية بلا دليل فاعلم انه صلى الله عليه وسلم اقام الجمعة في الحديبية و الحنين و ابطال الظاهر لدخوله صلى الله عليه وسلم تحت خطاب الجمعة و عدم دخوله تحت خطاب المصر للعجز عنه أو التخرج في اتيانه (لو فرضنا ان هناك ما يدل على اشتراطه) و كذلك الصحابة في برارى مصر فمن قال بسقوط الجمعة عند العجز عن المصر فقد ابطال نص الجمعة بلا دليل و الله تعالى اعلم بالصواب.

<sup>6</sup>: كما ان اقامته صلى الله عليه وسلم الصلوة جالسا في مرضه لا تناقض اشتراط القيام عند القدرة

<sup>7</sup>: قوله عن ليث آه و من مذهب على (رض) و الحنفية قاطبة ضرورة التشريق في عرفات الى الان 12 مصنف رضي الله عنه

الحق<sup>1</sup> انه لم يكن اختلاف بين الاوائل في جواز الجمعة (بل الاختلاف انما هو في الوجوب وعدمه) نحو عرفات كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و مبحث جمعة منى و عرفات من خلاصة الفتاوى و عليه سياق الجامع الصغير صفحة 19 و 20 و قال العارفون هو قول ائمة المذاهب فلو اقيمت في غير الابنية و بدون الحاكم جازت عندهم كما في الميزان و في حج رحمة الامة قال ابويوسف رحمه الله يصلى الجمعة في عرفات (قال القرطبي رحمه الله يصلى الجمعة في عرفات عند ابى حنيفة رحمه الله و ابى يوسف رحمه الله و كذا في حج الميزان مستدلا على انه لم يورد نهى من الشارع<sup>2</sup> و عند الجمهور عدم اقامتها فيها اخف على الحاج<sup>3</sup> آه و كتب عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما في المبسوط و ايضا كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» (كما في البيهقي) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فله الحمد تم

<sup>1</sup>: والحق انه آه: مصنف رحمه الله بيان داشتند كه قول به عدم جواز جمعه هنگام عجز از مصر، سبب انكار آيت جمعه ميگردد. اما در كتب معتبر مذهب به كثرت ذكر شده كه بنابه قول ائمه مذهب، اقامة نماز جمعه در عرفات جواز ندارد و همچنان در جواز اقامة جمعه در منى نيز اختلاف نظر وجود دارد پس آيا ائمه مذهب در فهم شان نسبت به اقامة جمعه در منى و عرفات دچار اشتباه شدند؟ در جواب مولوى محمد سرور رحمه الله مى فرمايند كه اختلاف ائمه در باب جمعه منى و عرفات، حول وجوب و عدم وجوب مى چرخد اما جواز و عدم جواز، حقيقت سخنان شان را بيان نميدارد بلكه از سخنان ايشان برداشت شده و به آنها نسبت داده شده است و براى اينكه اين امر به وضاحت براى شما آشكار شود ميتوانيد كتاب حج الميزان تأليف امام عبدالوهاب شعرائى رحمه الله و كتاب رحمة الامة، را مطالعه كنيد كه در آنجا اصل اقوال ائمه بدون هيچ تخريجى بيان شده است و قطعا در آنجا خواهيد يافت كه ابويوسف رحمه الله اقامت جمعه در عرفات را سزاوارتر و اولى تر ميداند در حاليكه جمهور علماء قائلند كه عدم اقامة آن در عرفات به تخفيف نزديكتر است. پس نسبت دادن عدم جواز به ائمه، اشتباه بوده و از واقعيت به دور است. و الله اعلم بالصواب

<sup>2</sup>: قوله نهى من الشارع آه اذ النهى من حيث الذات غير متصور اجماعا لانه يقتضى البغض و النهى بدون الشروط مقصور على حالة مقدوريتها<sup>12</sup> مصنف رحمه الله

<sup>3</sup>: قوله على الحاج آه و لا تخفيف فى الجمعة عند اصحاب الظواهر فلذا قال الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات<sup>12</sup> مصنف رحمه الله

## المنع في باب الجمعة غير موجود اجماعا

الفاقد للمصر العاجز عن اتيانه غير مأمور بمراعات المصر كسائر الشروط القواطع و الاركان باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة على ان العاجز عن الشيء غير مكلف به فالفاقد<sup>1</sup> الكذائي تنوب جمعته عن الفرض كما في الوقاية و المختصر و شرحه القهستاني و الدر المختار و متنه التنوير الابصار و الرد المختار و جعلها ضرورية في القرى في الحجة الله البالغة و المصنفى شرح المؤطا و في حج الرحمة الامة عن ابي يوسف رحمته الله انه قال يصلى الجمعة في عرفات و كذا في حج الميزان عنه فيها و لم يكن<sup>2</sup> اختلاف في الاوائل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و ائمة المذاهب في الجواز في جمعة نحو عرفات كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان 12

<sup>1</sup>: فالفاقد آه مبني على قوله الفاقد للمصر العاجز عن اتيانه غير مأمور بمراعات المصر فالمصنف رحمته الله بعد ان بين الاصل شرع في بيان فروع المبنية عليه في المذهب فما جاء في المتون و الكتب المعتبرة في المذهب من ان فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت فمبني على هذا الاصل اذ لو كان مأمورا بمراعاته لما صحت جمعته و لما نابت عن فرض الوقت اذ يفوت الشرط يفوت المشروط فإذا ادى الجمعة قروى عاجز عن المصر صحت جمعته و نابت عن الظاهر على ما في المتون و هذا هو المعنى الحقيقي للمتون الموافق لاصل المذهب المؤيد بالتأسيسات الاجماعية الرافع للتناقضات الواردة في غير هذا التفسير و ايضا هو الموافق للاحاديث الواردة في الباب (وقد مر ان اقامته صلى الله عليه و آله الجمعة في الحديبية و الحنين حين كان مسافرا مبني على هذا الاصل) إلا ان المصنف رحمته الله يقول بوجوبها عند العجز عنه لا بنيابتها فلذا ذكر بعده قول الشاه ولي الله الدهلوي بضرورة اقامة الجمعة في القرى و حاصل القول ان هذا الاصل مرعى عندنا و عند اصحاب المتون و المشائخ الا انهم قالوا بنيابة الجمعة في القرى و قلنا بوجوبها فيها و ذلك لبقاء النص المطالب على حاله اذ هو سبب وجوب الاداء مادام الجزء الاخر من الوقت باقيا و هو علة نفس الوجوب فصحتها و جوازها فيها امر اجماعي و الله تعالى اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: قوله و لم يكن آه: جواب عن سؤال مقدر يرد على القول بأن جواز اقامة الجمعة امر اجماعي و تقديره ان اقامة الجمعة لا يجوز في العرفات عند ائمة المذهب واختلفوا في جواز اقامته في المنى فكيف تدعون ان جواز اقامة الجمعة امر اجماعي و قد أجاب المصنف رحمته الله بأن عدم الجواز ليس من اصل المذهب و الاختلاف بين الائمة في جمعة العرفات و المنى دائر بين الوجوب و عدمه لا الجواز و عدمه و سيأتى تفصيله إن شاء الله

## الفصل الثالث: في بيان تخصيص آية الجمعة

### مقدمه:

در فصل قبل ما روی این موضوع بحث کردیم که هرگاه شخص عاجز از شرط، نماز را بدون رعایت آن شرط ادا نماید در این صورت فوت شرط رخ نمیدهد و علت آن هم بیان شد که عاجز در زیر تکلیف داخل نیست بنأ آن شرط در حق وی منعدم است و از این قاعده و قاعده فصل اول نتیجه گرفتیم که هرگاه قروی از آمدن به مصر، عاجز بود، با این عجز از زیر تکلیف نص موجب بیرون نمی گردد (قاعده فصل اول) و هرگاه نماز جمعه را بدون مصر اداء نماید، تقویت شرط رخ نمیدهد و نماز جمعه وی صحت دارد (قاعده فصل دوم).

اما با این حال، باز هم شبهه در باب نماز جمعه در نزد علماء احناف موجود میباشد و آن اینکه آیت جمعه مخصوصه البعض بوده و تخصیص شده است و می گویند: درست است که عاجز با عدم قدرت بر شرط، از زیر تکلیف نص موجب خارج نمیشود اما این قضیه در حق قروی عاجز از مصر صدق نمی کند زیرا قاعده فوق وقتی درست است که عاجز در زیر تکلیف نص موجب داخل باشد اما ما قائلیم که اهالی قریه ها در زیر تشریع نماز جمعه داخل نیستند و آیت جمعه فاسعوا إلى ذکر الله فقط از اهل مصر تقاضای ادای نماز جمعه را مینماید پس نمیتوان در حق قروی قایل شد که وی با عدم قدرت بر مصر، اصل نماز جمعه را فوت نموده و نص مطالب جمعه را مهمل گذاشته است زیرا نص جمعه اصلالتا از وی تقاضای ادای نماز جمعه را نمی نماید و چون نماز جمعه را به پا دارد بی دلیل نص ظهر را مهمل می گذارد و این روا نبود.

شکی نیست که نص فاسعوا إلى ذکر الله عام است و از تمام مؤمنان تقاضای ادای جمعه را می نماید زیرا خداوند ﷺ در ابتدای کلام، تمام مومنان را با عبارت یاایها الذین آمنوا مخاطب قرار میدهد پس مختص گرداندن تقاضای نص فاسعوا بر اهل مصر، همانا مفهوم تخصیص مشهور در نزد علمای اصول فقه را افاده میکند. بناء برای پاسخ به شبهه فوق رساله های را ذکر نمودیم که مصنف رحمه الله در آنها به بیان تخصیص آیت جمعه می پردازند.

مصنف رحمه الله برای اثبات عدم تخصیص آیت جمعه، تمام دلائلی که مخالفین جمعه با استناد به آن آیت جمعه را تخصیص نمودند، و یا هم میتوانند مدعی تخصیص شوند، را به طور ذیل برشمردند:

• تخصیص آیت جمعه توسط نص قطعی قرآن کریم

• تخصیص آیت جمعه توسط اجماع

• تخصیص آیت جمعه توسط حدیث علی رحمه الله

• تخصيص آيت جمعه توسط نصوص ظهر

• تخصيص آيت جمعه توسط نصوصيکه عدۀ را اهل رخصت قرار دادند

و بعدا تخصيص جمعه را در هر مورد از موارد فوق، مورد بررسی و تحقيق قرار دادند و با استناد با ادله عقلی و نقلی و قوانين اصول فقه، عدم تخصيص آنرا در هر يك از موارد ياد شده، اثبات نمودند.

بناء در اين فصل قصد داريم تا نص جمعه که با استناد به شواهد فوق محکوم به تخصيص شده است، را به محکمه اصول فقه احضار کنيم و بعدا با پاسخ مدلل در مقابل هر يك از شواهد براءت آنرا از تخصيص اعلان داريم و لله الحمد و إليه المتاب.

## فی بیان عدم تخصیص آیه الجمعة

اعلم انه قد صرح الائمة عليه السلام و العلماء من اصحاب الفتاوى على ان الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها لقطعية نصها و انعقاد الاجماع عليها و ما ذلك الا لعدم تخصيصه<sup>1</sup> لان المخصص (بافتح) بعد التخصيص لا بد ان يكون ظنيا و قال ائمة الاصول<sup>2</sup> ان المخصص (بالكسر) هو كلام مستقل قاطع مقارن للصدر<sup>3</sup> و هو غير موجود بضرورة الحس فضلا من ان يكون

<sup>1</sup>: لعدم تخصيصه آه: یعنی قطعی بودن نص جمعه خود یکی از دلایل عدم تخصیص آن میباشد زیرا در مذهب احناف دلالت تمام نصوص عام بر مدلولات خود قطعی میباشد. اما هنگامیکه نص عام تخصیص شود دلالت آن بر افراد، ظنی می گردد و از آنجائیکه تمام علماء و محققین بر قطعیت نص جمعه اتفاق نظر دارند پس نص جمعه تخصیص نشده است. در نورالانوار صفحه 70 در مبحث العام آمده: فان لحقه خصوص معلوم او مجهول لا یبقی قطعیا لکنه لا یسقط الاحتجاج به آه انتهی پس اگر نص جمعه تخصیص شده باشد بنابه همین قاعده قطعیت نص آن از بین می رود و ظنی می گردد و الزاما منکر آن کفر نگردد به این دلیل که تشریع آن بر یک عده از اهل ایمان، از ذمه برداشته میشود و چون این امکان وجود دارد که شخص منکر از جمله کسانی باشد که تشریع آن از ذمه شان برداشته شده است پس در حق وی شبهه پدید می آید و با وجود شبهه نتوان آنرا کافر خواند. در نورالانوار صفحه 166 در مبحث الواجب آمده: والثانی (ای الثانی من المشروعات) واجب و هو ما ثبت بدلیل فیه شبهة کالعام المخصوص البعض و المجمل و خبر الواحد و حکمه للزوم عملا لا علما علی الیقین حتی لا یکفر جاحده آه انتهی

<sup>2</sup>: قال ائمة الاصول آه: این جمله عطف میشود به محل قول مصنف (لان المخصص بعد التخصيص آه) و توضیح آن قرار ذیل است: مصنف عليه السلام همواره برای اثبات گفته های خویش از قواعد و احکام متفق علیه استفاده می کنند تا دیگر جای هیچ شبهه و تردیدی باقی نماند. به همین اساس، برای اثبات عدم تخصیص آیت جمعه، ایشان در ابتداء اجماع علماء را مبنی بر قطعیت آیت جمعه یادآور می شوند و مدعی میشوند که همین قطعیت آیت، یکی از دلایل عدم تخصیص آن میباشد و بعدا با استفاده از احکام مخصص (به فتح) و مخصص (به کسر) و تأثیر آنها در قطعیت آیات، صحت ادعای خویش را به اثبات می رسانند. بناء بعد از ذکر ادعای خود (یعنی عدم تخصیص آیت جمعه)، عبارت "لان المخصص بعد التخصيص الخ" را ذکر می کنند تا از طریق احکام مخصص (به فتح) به این حقیقت دست یابند که آیت جمعه، با وجود اجماع مبنی بر قطعیت آن، از جمله مخصصات (به فتح) بوده نمیتواند چون مخصصات ظنی میباشد و با ذکر جمله "و قال ائمة الاصول الخ" به تعریف و بیان احکام مخصص (به کسر) می پردازند تا این حقیقت را واضح سازند که طبق تعریف علماء از مخصص، در باب نماز جمعه مخصصی وجود ندارد. و الله اعلم بالصواب

<sup>3</sup>: مقارن للصدر آه: علماء اصول در تعریف تخصیص، مخصص را این گونه تعریف می کنند: مخصص (نسی که تخصیص می کند) باید کلامی مستقل، قاطع، و مقارن با صدر باشد.

کلامی مستقل باشد؛ به این معنا که در یک جمله کاملا مجزا و جدا از جمله ما قبل ذکر شود و به تنهایی افاده حکم کند اما غیر مستقل به تنهایی افاده حکم نمی کند مانند استثناء، صفت، غایت و غیره.

قاطع باشد؛ به این معنا که مخصص از جمله احادیث آحاد که ثبوت آن ظنی است، نباشد.

مقارن صدر باشد؛ به این معنا که از نسی که تخصیص میشود فاصله زمانی نداشته باشد. زیرا تخصیص بیانگر این امر است که مقدار بیرون شده از عام، از ابتدای امر، مراد متکلم نبوده و متکلم از لفظ عام بعض را اراده داشته است نه کل را، و اگر فاصله زمانی موجود باشد مفهوم فوق را نمی رساند بلکه به این مفهوم میباشد که متکلم در ابتداء کل افراد عام را شامل حکم می کند و سپس یک عده از افراد عام را از زیر حکم بیرون می کند که این امر مفهوم نسخ جزء را میرساند و یکی از فرق های تخصیص و نسخ هم همین مورد میباشد.

من جنس الصدر ليتصور بينهما المنافات بالنفي و الاثبات<sup>1</sup> فيكون دافعا لجريان الصدر على عمومه اذ<sup>2</sup> لا يخفى<sup>3</sup> ان تشريع الجمعة انما هو باعتبار ذاتها<sup>4</sup> كسائر الصلوات لكونها

پس طبق شرایطی که از مخصص در بالا ذکر شد در باب جمعه كاملا قابل مشاهده است که چنین نصی وجود ندارد. و این تخصیص در باب نماز جمعه وقتی وجود میداشت که بعد از نص تشريع جمعه چنین نصی و یا مانند آن وجود میداشت ((یا ایها الذین آمنوا من اهل القرى لا تصلوا الجمعة)) یعنی یک کلام مستقل، قاطع، مقارن باید وجود داشته باشد و خواندن نماز جمعه را برای یک عده از افراد عام، منع نماید و از آنجائیکه چنین کلامی در قرآن کریم موجود نمیباشد پس تخصیص نص جمعه از کجا می آید؟ نه تنها موجود نمیباشد بلکه تصور هم نمیرود که وجود داشته باشد زیرا منجر به نهی ذاتی می گردد (بعدا به تفصیل بیان خواهد شد ان شاء الله تعالی). حال بعد از بیان حال مخصص و مخصص، كاملا واضح است که نص جمعه بنابه قطعیت خود از جمله مخصصات (بافتح) بوده نمیتواند و در باب جمعه عدم وجود مخصص قابل مشاهده است و مسلم است که تخصیص بدون مخصص و مخصص معنای ندارد پس گفته مصنف و ما ذلک الالعدم تخصیصه اثبات میشود.

<sup>1</sup>: ليتصور بينهما المنافات بالنفي و الاثبات أه: این جمله علت از برای عبارت (مقارن للصدر) میباشد و جمله (و هو غير موجود بضرورة الحس الى من جنس الصدر) اعتراضیه هست و معنای آن اینگونه میشود:

مخصص باید کلامی مستقل، قاطع و مقارن با صدر باشد تا اینکه بین شان (بین صدر کلام و مخصص) منافات رخ دهد به گونه که صدر کلام اجرای حکم را اثبات اما مخصص اجرای آن را در بعضی از حالات نفی کند در نتیجه مخصص (بالکسر) مانع جريان حکم صدر بر عموم میشود. پس آیت جمعه وقتی تخصیص می شود که بعد از آن نص مستقل وجود داشته باشد و این نص (مخصص) اجراء حکم (یعنی تشريع جمعه) را بر تمام افراد عام (یعنی مومنان) دفع نماید و معارض با صدر کلام باشد تا بین شان منافات رخ دهد و یک عده از افراد عام (یعنی یک عده از مومنان) از زیر تشريع جمعه بیرون گردند و عدم وجود چنین نصی قابل مشاهده و حتی غیر ممکن است زیرا نهی از نماز جمعه نشان دهنده مبغوضیت آن در نزد خداوند متعال هست در حالیکه نماز جمعه در نزد خدای متعال محبوب است و الله اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: إذ لا يخفى أه: علة لقوله (فضلا من ان يكون من جنس الصدر) ثم في كلام المصنف عليه السلام تقديم و تأخير و يمكن ان ترتبه كما يلي و قال ائمة الاصول ان المخصص هو كلام مستقل قاطع مقارن للصدر ليتصور بينهما (المخصص بالفتح و المخصص بالكسر) المنافات بالنفي و الاثبات فيكون دافعا لجريان الصدر على عمومه و هو غير موجود بضرورة الحس فضلا من ان يكون من جنس الصدر إذ لا يخفى أن تشريع الجمعة الخ

<sup>3</sup>: إذ لا يخفى أه: علت است برای جمله (فضلا من ان يكون من جنس الصدر). و توضیح آن قرار ذیل است: مصنف عليه السلام بعد از معرفی تخصیص مصطلح در نزد اصولیون، اظهار داشتند که عدم وجود مخصص (بالکسر) کذائی در باب جمعه، را میتوان از طریق حس و مشاهده درک نمود جدا از اینکه موجود بودن آن از جنس صدر غیر ممکن میباشد و غیر ممکن بودن آن بدین دلیل است که هر آنچه خداوند متعال بر ما تشريع می کند اقتضای آن چنین است که آن شیء در نزد الله متعال محبوب است و از هر آنچه نهی می کند آن چیز در نزد او باری تعالی مبغوض است و خداوند متعال نماز جمعه را از حیث ذات بر ما تشريع نموده است به این مفهوم که تشريع جمعه بخاطر کدام عارض در نماز ظاهر صورت نگرفته بلکه به دلیل اینکه ذات جمعه یک شیء محبوب در نزد خداوند متعال هست آنرا بر ما تشريع نموده است و قطعاً منع از آن بیانگر مبغوضیت آن در نزد خداوند است پس چطور امکان دارد که یک شیء در نزد خداوند هم محبوب باشد و هم مبغوض؟

<sup>4</sup>: انما هو باعتبار ذاتها أه: آنچه علماء اصول فقه در باب تخصیص مثال می آورند قول خداوند متعال در سورة بقره میباشد: و احل الله البيع و حرم الربوا (گرچه علماء در مورد درست بودن این مثال در باب تخصیص اظهار نظر دارند اما در اینجا با در نظر داشت قاعده در مثل مناقشه نیست این مثال را ذکر می کنیم) در این آیه لفظ "البيع" عام است به دلیل الف و لام و حلال نمودن آن بیانگر عدم بغض آن در نزد خداوند متعال میباشد پس بر اساس آن هر نوع بيع حلال میباشد اما نص و حرم الربوا عام بودن لفظ "البيع" را تخصیص می کند و بیان می دارد که منظور از بيع، غیر از معاملات ربوی میباشد و خداوند عليه السلام با منع قرار دادن معاملات ربوی و نهی ذاتی از آن، بیان میدارد که این نوع معاملات در نزد وی مبغوض است و همچنان خداوند متعال می فرماید یا ایها الذین آمنوا اذا نودی للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذکر الله که خطاب یا ایها الذین آمنوا عام



محبوبة عند الله تعالى واجمعوا على انه (كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى الجامع لادلة المذاهب الاربعة) لا يتصور ورود نهی بهذا الاعتبار<sup>1</sup> (لكون المنهى عنه باعتبار الذات مبغوضا عند الله تعالى) فلا يتصور كون الشئ الواحد مأمورا به و منهيا عنه (لعدم تصور كون الشئ الواحد محبوبا عند الله تعالى و مبغوضا من جهة واحدة) من جهة واحدة و لا تخصيص الا بوجود النهی الكذائي في ضمن الكلام المستقل الى آخره و لا يتصور ايضا

بوده و امر به سعی به سوی نماز جمعه بیانگر محبوبیت آن در نزد خداوند است پس اگر فرض شود که نصی همانند یا اهل القرى لا تصلوا الجمعة وجود دارد که عام جمعه را تخصیص کند پس اینچنین نهی منجر می شود به اینکه نماز جمعه اهل قریه همانند معاملات ربوی در نزد خداوند مبغوض است. ممکن است سوال شود که نهی ذاتی از آنچه ذاتا بدان مأمور شده غیر متصور است یعنی شما گفتید که چون جمعه ذاتا تشریع شده پس تخصیص آن غیر متصور است چون ممکن نیست یک شئی در آن واحد هم مبغوض باشد هم محبوب پس چطور نص احل الله البیع تخصیص شده است پس از آنجائیکه تخصیص در لفظ البیع متصور است در قضیه جمعه نیز متصور است و معنا چنین میشود که جمعه اهل مصر محبوب و جمعه اهل قریه مبغوض است و این به هیچ عنوان جمعه بین محبوب و مبغوض در آن واحد نیست در جواب می گوئیم: اولاً جمله حرم الربوا مثالی از تخصیص مصطلح نیست به دلیل عدم استقلالیت آن چون ضمیر حرم راجع به الله در جمله قبل است پس مفهوم کلام به کلام ماقبل وابسته است ثانیاً مصنف رحمه الله می گوید وجود امر و نهی در یک چیز از یک جهت و از یک اعتبار متصور نیست اما از جهات و اعتبار های مختلف متصور است و ببع به اعتبار ذات محبوب نیست به همین دلیل من حیث یک عبادت تشریع نشده بلکه به اعتبار احتیاج مادی انسانها و عاری بودن از مفسده برای ما حلال گردیده است پس انجام آن به اعتبار ببع بودن عبادت نیست و با این حال از همین حیث و اعتبار، دوباره از آن نهی نمودن متصور نمیشد اما از این حیث که بخشی از آن مبغوض است چرا به این معنا که ممکن نیست بعد از اینکه ببع حلال گفته شد خداوند از حیث ببع بودن یک عده از مسلمانان را از آن منع کند اما از حیث اینکه در بعضی از افراد آن عیب وجود دارد نهی متصور است زیرا از حیث ذات تشریع نشده است اما نماز جمعه به دلیل اینکه خود ذات آن در نزد خداوند محبوب است بر ما تشریع شده و انجام آن از حیث اینکه جمعه گذاردیم عبادت است به خلاف ببع که اگر در آن معنی عبادت هم باشد از حیث اینکه روزی حلال کسب نمودیم و یا غیره، عبادت میباشد نه از حیث اینکه ببع انجام دادیم پس اگر ما قایل شویم که نماز جمعه اهل قریه مبغوض است این به معنای وجود بغض و عیب در بعضی از افراد جمعه می باشد که نهایتاً منجر به وجود عیب در ذات جمعه می گردد یعنی حتما در یک بخش از جمعه مشکلی وجود داشته که اهل قریه از انجام آن منع شدند همانطور که در یک بخش از ببع که همانا را میباشد مشکل وجود داشته و به دلیل همین مشکل، آن بخش حرام گردیده است مگر اینکه مانعین قایل شوند که منع از نماز جمعه اهل قریه به دلیل وجود مشکل در ذات قریه است نه در ذات نماز جمعه که این قول فاسد و بدون دلیل میباشد و یا اینکه قایل شوند که در ایمان اهل قریه عیب وجود دارد که فساد این قول نیز کاملاً آشکار است.

<sup>1</sup>: ورود نهی بهذا الاعتبار آه: ممکن سوالی پیش آید و آن اینکه در باب جمعه و حتی در دیگر نماز ها نهی وجود دارد نظیر اینکه نماز را نشسته نخوانید و یا اینکه نماز جمعه را در قریه نخوانید پس عبادات هم مأمور به و هم منهی عنه میباشد و شما قائل شدید که متصور نیست یک عبادت هم مأمور به و هم منهی عنه باشد؟ در جواب می گوئیم که امر و نهی به اعتبار ذات متصور نیست اما نهی به اعتبار اینکه کدام شرط و یا رکن ادا گردد، متصور است که آنرا نهی عارضی گویند و در واقع نهی عارضی به معنای امر به انجام شرط و یا رکن بوده و موقت میباشد نه اینکه از ذات عبادت نهی کند پس متصور نیست که در باب نماز جمعه نهی ذاتی مانند یا اهل القرى لا تصلوا الجمعة و امثال آن که به معنای منع از ذات میباشد، وجود داشته باشد اما نهی عارضی مانند یا ایها الذین آمنوا لا تصلوا الجمعة فی القرى، یا ایها الذین آمنوا لا تصلوا الجمعة بلا رکوع و امثال اینها که معنای مراعات مصر و رکوع را میرساند، متصور الوجود هست و قطعاً با نهی عارضی تخصیص صورت نمی گیرد زیرا نهی عارضی با نصوص شروط و اداء ثابت میگردد و در فصل اول همین باب اثبات گردید که نصوص شروط و اداء به منظور تخصیص نصوص موجب سیاق نشده اند بلکه تخصیص خواهان نهی ذاتی در ضمن کلام مستقل میباشد.

التخصيص بالنصوص الظهرية<sup>1</sup> لتقدمها بل هي معدومة باعتبار المزاخمة فحيث ظهر ترخيص ترك الجمعة<sup>2</sup> ظهر ترخيص فعل الظهر و حيث لا تجوز الجمعة بخروج الوقت ظهر ضرورة الظهر لعدم المزاخمة حينئذ و لا يتصور من طرف النصوص الاداء<sup>3</sup> ايضا لاختلاف الجهة لان نصوص الشروط و الاركان لم ترد لرفع ايجاب الجمعة و تشريعها اصلا و لا ملازمة بين الاداء و الوجوب و التشريع<sup>4</sup> فعدم صحة اداء الجمعة و ان كانت اتفاقيا بجمعة المحدث لا يستلزم رفع الايجاب<sup>5</sup> و التشريع فعليه بمراعات الشرط و الركن عند القدرة و سقوطها عند العجز لعدم الشرط و الركن حينئذ لعدم الامر بعدم النص مع بقاء الموجب المطالب

<sup>1</sup>: التخصيص بالنصوص الظهرية أه: بعد از اینکه این مسئله کاملاً واضح گردید که آیت جمعه تخصیص نشده و آیتی مناقض با تشريع جمعه وجود ندارد مصنف رحمته الله به بررسی یک شبهه احتمالی می پردازند و آن اینکه ممکن است عده بگویند که نص ظهر مناقض تشريع جمعه میباشد بناء مصنف رحمته الله تخصیص جمعه را توسط نصوص ظهر مورد بررسی قرار میدهند و بیان میدارند: تخصیص جمعه توسط نصوص ظهر امکان پذیر نیست زیرا به اساس ترتیب نزولی نصوص ظهر مقدم است، و از نصوص مقدم نمیتوان بر علیه نصوصی که ترتیب نزول آن موخر است، استدلال نمود بلکه قضیه به عکس است و این نصوص موخر اند که بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد میکنند و در جائیکه نصوص موخر بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد می کنند در آن جا نصوص مقدم معدوم به حساب می آیند یعنی انگار وجود ندارند. پس به هیچ عنوان نمیتوان از نصوص ظهر بر علیه نصوص جمعه استدلال کرد

<sup>2</sup>: فحيث ظهر ترخيص ترك الجمعة أه: بیان شد که نصوص موخر بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد می کنند و نصوص مقدم در حین مزاحمت نصوص موخر، معدوم به حساب می آیند. و کاملاً واضح است که نص جمعه بعد از نص ظهر نازل شده است. پس تا هنگامیکه نص جمعه، مطالب باشد و از مکلفین تقاضای تکلیف کند؛ نص ظهر معدوم میباشد. حال از این عبارت شاید سوالی در اذهان خطور کند و آن اینکه اگر در هنگام مطالبت نص جمعه نص ظهر معدوم میباشد پس چرا اهل رخصت اجازه دارند تا نماز ظهر را اقامه کنند و همچنان چرا هنگام بیرون شدن وقت جمعه، به قضایای نماز جمعه، نماز ظهر ادا می گردد و ادای نماز جمعه جایز نمیشود؟ مولوی محمد سرور رحمته الله در جواب می فرماید که تا حد مزاحمت نصوص موخر، نصوص مقدم معدوم است پس جائیکه در ادای نماز جمعه ( به خاطر مشقت ) رخصت باشد ادای ظهر در آن مکان نیز رخصت میباشد و همچنان با خروج وقت ( که علت تشريع جمعه میباشد )، مزاحمت نص جمعه برداشته میشود و در این هنگام ادای نماز ظهر الزامی می گردد.

<sup>3</sup>: من طرف النصوص الاداء أه: شبهه دیگری که در باب تخصیص آیت جمعه وجود دارد حدیث علی رضی الله عنه میباشد زیرا ممکن است عده بگویند که حدیث علی رضی الله عنه مناقض تشريع آیت جمعه میباشد بناء مصنف رحمته الله تخصیص آیت جمعه را از این حیث نیز مورد بررسی قرار میدهد و بیان میدارد که حدیث علی رضی الله عنه از جمله نصوص اداء میباشد و قبلاً هم گفته شد (در فصل اول همین باب) که نصوص اداء در تشريع و عدم تشريع هیچ تأثیری ندارند و در همین رساله ذکر شد که نصوص اداء به نهی عارضی منجر می شوند نه نهی ذاتی و الله اعلم بالصواب.

<sup>4</sup>: بین الاداء و الوجوب و التشريع أه: و قد مر تفسیره فی الفصل الاول من هذا الباب.

<sup>5</sup>: لا يستلزم رفع الايجاب أه: به طور مثال بطلان قول چنین شخصی کاملاً واضح است که مدعی شود که نماز جمعه بدون وضوء صحت ندارد و چون من وضوء ندارم پس نماز جمعه بر ذمه من واجب نیست. با ذکر این عبارت، مولوی محمد سرور رحمته الله قصد دارد تا به این منظور دست پیدا کند که اگر بالفرض این عبارت فقهاء ( لا تصح الجمعة فی القرى ) دارای سند باشد و امر متفق علیه باشد باز هم عدم صحت نماز در قریه ها مستلزم عدم وجوب نماز جمعه نیست همانطور که عدم صحت نماز جمعه انسان بی وضوء، مستلزم عدم وجوب نیست.

على حاله<sup>1</sup> و دخول العاجز عن الشروط و الاركان داخلا تحته للقدرة على اصل الصلوة كحال سائر الصلوات و كيف و قد صرح ائمة الاصول بانه لا بد ان يكون المخصص كلاما مستقلا قاطعا مقارنا للصدر نافيا دافعا لاجرائه على عمومه و هو مفقود بضرورة الحس و من ضرورة كونها مقطوعا بها<sup>2</sup> عدم جواز تركها بمزاحمة الاخبار الاحاد فضلا عن الاختلاف و الاشتباه في تفسير المصير و الفناء مع انها لا يتصور ان تكون مزاحمة لفرضية الجمعة و تشريعها لاختلاف الجهة .

---

<sup>1</sup>: مع بقاء الموجب المطالب على حاله آه: و قد علمت ان الموجب يطالب اداء العبادة اذا كان المكلف قادرا على اصل العبادة دون ان يلاحظ قدرته على الشروط و الاركان او عجزه عنهما و ان اصل عبادة الجمعة هو تحريك الرأس مع حضور الاجتماع على مذهب الجمهور فإذا كان المكلف في القرية قادرا على حضور الاجتماع و عاجزا عن اتيان المصير فإن حديث على عليه السلام لا يطالب منه الاتيان اليه فيكون اشتراطه منعدا في حقه مع ان النص الموجب فاسعوا يطالب اداء الجمعة لقدرته على حضور الاجتماع و هذا هو معنى قول المصنف عليه السلام في كل تصنيفاته ان العاجز عن الشروط و الاركان غير داخل تحت نصوصها مع بقاء الموجب المطالب على حاله

<sup>2</sup>: من ضرورة كونها مقطوعا بها آه: من ضرورة خبر مقدم و عدم جواز تركها مبتدا مؤخر .

طبق مذهب احناف اخبار آحاد نمیتوانند برای نصوص قطعی قرآن کریم مزاحمت ایجاد کنند که این امر در کتب معتبر مذهب به صراحت ذکر شده است. حال در این مورد مولوی محمد سرور رحمته الله بیان میدارند که در این شکی نیست که آیه جمعه قطعی میباشد و یکی از ضروریات قطعی بودن آن اینست که اخبار آحاد به مزاحمت آن قرار نمی گیرد. و آنجائیکه احادیث آحاد نمیتواند مزاحمت ایجاد کند، مزاحمت مصر با این همه اختلاف در تفسیر آن و این همه احتمال در تعیین آن، امری بسیار بعید است. در حالیکه اگر مصر امری متفق علیه میباشد و هیچگونه اختلافی در آن وجود نمیداشت باز هم تصور نمیرفت که مزاحم فرضیت و تشریع نماز جمعه گردد زیرا همانطور که قبلا هم ذکر شد جهت آن با جهت نصوص تشریع متفاوت است.

## تخمينات واقعة في منع الجمعة<sup>1</sup>

الاول دعوى الاجماع على عدم جواز الجمعة في البرارى و بعض القرى مع ثبوت الاجماع على اصل الجواز كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان<sup>2</sup> و الثانى دعوى تخصيص نص الجمعة بهذا الاجماع<sup>3</sup> مع تصريح ائمة الاصول على عدم جواز تخصيص النصوص بالاجماع<sup>4</sup> كنسخها و الثالث<sup>5</sup> التزام صيرورة نص الجمعة ظنيا شاءوا ام ابوا ليتمكنوا بعد ذلك بتخصيصه بحديث على عليه السلام مع تصريح اصحاب الفتاوى على قطعية النص

<sup>1</sup>: اعلم ان مدلول العام قطعى عندنا فى ما يتناولوه فلا يجوز نسخه و لا تخصيصه بالخبر الواحد و لوقوع خبر الواحد مخصصا (بالكسر) له لا بد للعام ان يخصص (بالبناء على المفعول) فى المرتبة الاولى بقاطع مقارن له ثم يجوز بيانه بالخبر الواحد و ان علماءنا لما فهموا من المتون ان الجمعة لا تجوز فى القرى قالوا فى استدلالهم ان آية الجمعة خصصت بحديث على عليه السلام عند الائمة حتى لا تجوز فى غير الامصار ثم لما وجدوا ان هذا الاستدلال مخالف لتأسيسهم من ان العام قطعى و لا يجوز تخصيصه بالخبر الواحد قالوا بأن آية الجمعة خصصت اولاً بالاجماع فبعد تخصيصها فى المرتبة الاولى يصح ان يقع الحديث مخصصا و مبينا لها فى المرتبة الثانية فانجر قولهم الى منع الجمعة فى كثير من المواضع فبين المصنف عليه السلام فى هذه الرسالة ان ما افضى إلى منع الجمعة من دلائل و تأسيسات انما هو تخمينات و انما سماه تخمينات لانه ليس مبني على دليل او تأسيس من التأسيسات المتفق عليه فى المذهب بل ان صاحبه خمن ان هذا ربما كان مستدل الامام و صاحبيه عليه السلام فإليك دلائل المصنف عليه السلام فى بيان وقوع استدلالاتهم خلاف القواعد و التأسيسات الاجماعية و ان كون استدلالاتهم تخمينات.

<sup>2</sup>: على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان أه: ففي حج الميزان قال ابو يوسف عليه السلام يصلى الجمعة فى العرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يورد امر فعدم اقامة الجمعة فيها اخف و قال اهل الكشف الاصل فى اقامة الجمعة هو عدم التحجير أه ملخصا و قد بالغ الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات بلزومها فى العرفات فمن هنا علمت ان ما قال بعض اصحابنا لا تجوز اقامة الجمعة فى البرارى اجماعا فاسد ثم دعويهم تخصيص الآية بهذا الاجماع افسد بل تخصيصها فى المرتبة الاولى بالاجماع غير متصور أه مقتبس من كتاب الدلائل القاطعة من تأليفات المصنف عليه السلام

<sup>3</sup>: بهذا الاجماع أه: اى لو فرضنا ان دعوى الاجماع على عدم الجواز صحيح لما جاز تخصيص النص القطعى به لان ائمة الاصول صرحوا على انه لا يجوز تخصيص النصوص بالاجماع

<sup>4</sup>: عدم جواز تخصيص النصوص بالاجماع أه: ففي التوشيح حاشية التلويح بما ملخصه ان مذهبنا فى التراخى انه نسخ لا تخصيص و قد تقرر انه لا نسخ بعد النبى عليه السلام و من المعلوم انه لا اجماع فى زمنه عليه السلام فلا معنى لتخصيص الكتاب بالاجماع لان الاجماع يكون بعد حياة النبى عليه السلام فيكون تخصيص الكتاب بالاجماع متراخيا و المتراخى نسخ و لا نسخ بالاجماع أه تم ملخصا

<sup>5</sup>: قوله والثالث أه: هذا هو الوجه الثالث فى بيان ان استدلالهم بالاجماع و حديث على عليه السلام تخمين محض و هذا الوجه على فرض عدم صحة الوجهين السابقين اى لو فرضنا صحة دعوى الاجماع و ان تخصيص الكتاب بالاجماع جائز فمع ذلك لا يجوز تخصيص آية الجمعة بحديث على عليه السلام فى المرتبة الثانية لدلائل اربعة: الاول التزام صيرورة نص الجمعة ظنيا مع تصريح اصحاب الفتاوى على قطعيته و الثانى ان حديث على عليه السلام من نصوص الاداء و تخصيص الايجاب بالاداء غير متصور كما مر فى الفصل الاول من هذا الباب و الثالث لو فرضنا ان الحديث من نصوص الموجب فإن تخصيص الايجاب هو يلزم عدم الايجاب لا عدم الجواز و الرابع ان الحديث لم يرد لمنع الجمعة عن القرى بل لوجوبها على الجماعة فهو معلل بعللة الاجتماع

وان الجمعة يكفر جاحدها و عدم تصور تخصيص الايجاب بنصوص الاداء و ان تخصيص  
 الايجاب<sup>1</sup> هو يلزم عدم الايجاب لا عدم الجواز و ان حديث على عليه السلام من اعظم الدلائل  
 على جواز الجمعة في القرى و البرارى لكونه معللا بعلّة الاجتماع<sup>12</sup>

---

<sup>1</sup>: تخصيص الايجاب أه: اى لو فرضنا ان حديث على عليه السلام ليس من نصوص الاداء بل من النصوص الموجبة مع انه ليس منها لذكره لفظ "فى" الظرفية لا "على" الايجابية فلم يقل الا على مصر جامع فان (جواب لو) تخصيص الايجاب يلزم عدم الايجاب لا عدم الجواز كقوله عليه السلام اربعة لا جمعة عليهم و فى رواية خمسة لا جمعة عليهم فلا شك ان قوله لا جمعة عليهم يلزم عدم وجوبها عليهم لا عدم جوازها فلو اقام الاربعة او الخمسة المذكورة فى الحديث الجمعة جازت صرح بذلك المتون و اصحاب الفتاوى فلا تخصيص الا بدفع التشريع عن بعض الافراد و منع الجمعة عن الذات اما تخصيص الوجوب للخرج او المشقة فشائع و لا يصير النص به ظنيا فافهم.

## تأثير الحرج للترخيص لا المنع

و الشرط و الركن عند التعذر معدوم شرطيته و ركنيته بالعدم الاصلی فلا وجود له بنفسه فضلا عن التأثير في رد القاطع بل الموجود هنا الحرج و تأثيره و وضعه الترخيص و التسهيل لا المنع لعوده حينئذ على ضد وضعه<sup>1</sup> و من الابطال جعل دليل شروط الاداء و اركانه مخصصا و مقيدا لعموم النص المشرع لاصل العبادة و اطلاقه اذ هو وضع كلام الشارع على خلاف غرضه<sup>2</sup> مثلا قوله تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] غرض الشارع فيه تشريع الصلوة على العموم و الاطلاق سواء قدر على الشروط و الاركان او عجز ثم قوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] غرضه مراعات القيام عند القدرة من غير التعرض لعدم صحة الصلوة عند العجز فجعله مخصصا مقيدا للنص المشرع خلاف غرض الشارع

<sup>1</sup>: قبلا بيان شد که هنگام عجز از شرط و یا رکن، آن شرط و یا رکن معدوم به حساب می آید و وجود ندارد پس به اساس این گفته، مصنف رحمته الله بیان میدارند که: "چیزی که خود وجود ندارد قطعاً نمیتواند آیت قاطع قرآن را رد کند پس ادعای تخصیص آیت جمعه توسط حدیث علی رضی الله عنه سخنی اشتباه و بر خلاف اصول میباشد زیرا در حق عاجز از مصر، حدیث علی رضی الله عنه وجود ندارد و شرطیت مصر نیز منعدم میباشد پس چطور ممکن است که یک چیز معدوم در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد و آنرا تخصیص کند" و چون از این سخن مصنف رحمته الله اینطور مفهوم میشود که مخصص (به کسر) باید در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد ممکن است مانعین شبهه وارد کنند و آن اینکه مشقت در نص جمعه تأثیر گذاشته و عده را اهل رخصت قرار داده است پس آیت جمعه تخصیص شده است در جواب این سوال، مصنف رحمته الله می گوید: بل الموجود هنا الحرج الخ و توضیح آن قرار ذیل است: "تنها چیزی که میتواند در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد حرج و مشقت میباشد پس هر گاه در خود اقامه جمعه مشقت و حرج وجود داشته باشد آنگاه این حرج میتواند در نص مطالب جمعه تأثیر بگذارد اما باز هم تأثیر آن تا حد برداشتن وجوب نص و رخصت قرار دادن میباشد نه منع از نماز جمعه و برداشتن تشريع آن (در حالیکه تخصیص خواهان چنین تأثیری میباشد). به گونه که اگر اهل حرج و مشقت نماز جمعه را اقامه کنند برایشان مانعی وجود ندارد کما اینکه آنرا اقامه نکنند زیرا مشقت فقط در وجوب نماز جمعه تأثیر می گذارد و قادر نیست تا از نماز جمعه منع کند زیرا غرض از تأثیر حرج، رخصت و آسانی میباشد و اگر این تأثیر به منع از نماز جمعه و امر به ادای ظهر منجر گردد قطعاً در تناقض و تضاد با غرض خود که رخصت میباشد، قرار میگیرد زیرا رخصت در ترک یک شیء به معنای اختیار در انجام و ترک آن شیء میباشد نه اجبار در ترک آن پس اینکه عده از مؤمنین، اهل رخصت قرار گرفتند، در تخصیص آیت تأثیری ندارد زیرا این رخصت به دلیل حرج میباشد نه منع از نماز جمعه و به کثرت ذکر شد که تخصیص خواهان نهی ذاتی میباشد یعنی مخصص (بالکسر) باید نماز را منع کند و یک تعداد را از زیر تشريع جمعه بیرون کند و اقامه جمعه را در حق شان ممنوع گرداند" والله اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: و قد مر تفسیره فی الفصل الاول من هذا الباب

فالمبنى على الاختلاف في شرطية الشئ و عدمه و ركنية الركن و عدمه انما هو ضرورة  
المراعات<sup>1</sup> لا قيد التشريع و عدمه و تخصيصه

---

<sup>1</sup>: یعنی هرگاه بر سر شرطیت یک چیز یا رکنیت آن اختلاف باشد در واقع اختلاف بر سر اینست که آیا آن چیز در هنگام ادای عبادت، مراعات بشود یا نه، نه اینکه اختلاف بر سر این باشد که آیا اصل عبادت ادا بشود یا نه. به همین اساس اختلاف بر سر قضیه اشتراط مصر به این معنا است که آیا هنگام ادای جمعه رفتن به مصر الزامی است یا نه، پس بر اساس گفته قائلین به شرطیت مصر، در هنگام ادای نماز جمعه، رفتن به مصر الزامی است در حالیکه بر اساس گفته مخالفین شرطیت مصر، رفتن به مصر الزامی نمیشد اما این اختلاف به هیچ عنوان به تشریع جمعه و فرضیت آن باز نمی گردد و آیت مطالب جمعه از این اختلاف در امان است پس اشتراط مصر و عدم آن ربطی به تخصیص آیت جمعه ندارد والله اعلم بالصواب.

## اختلاف في تشريع الجمعة غير متصور

ثم ايضاً قد علمت ان النص القرآني المطالب للجمعة ايضاً قاطع لقطعية الاثر المرتب عليه (و هو تكفير جاحد الجمعة) فالطلب قطعي باق على حاله<sup>1</sup> كما في الفتاوى و ما ذلك الا لعدم وجود ما يرفع بعض افراد الجمعة و المأمور بالذات لا ينسخ و لا يخصص و لا يقيد الا بوجود النهى من هذه الحيثية لا بوجود النهى عن الاداء<sup>2</sup> لانه مؤقت بوجود اركانه و شروطه و انما الاختلاف في منع الاداء<sup>3</sup> و الطلب المقطوع به لا يهمل بالاشتباه<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: قطعي باق على حاله أه: ففي نور الانوار صفحته 67 و 68 في مبحث العام: و انه (اي العام) يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً خلافاً للشافعي حيث ذهب الى ان العام ظني أه الا ان ظنيته عند الشافعي رحمته الله ليس كظنيته عندنا لان الشافعي رحمته الله و ان كان يقول بظنية العام الا انه يقول بتكفير جاحد الجمعة و كذلك سائر العبادات و مراد الشافعي من ظنية العام انه يجوز تخصيصه بالخبر الواحد و نحن نقول بعدم تخصيصه به

<sup>2</sup>: لا بوجود النهى عن الاداء: اعلم ان النهى عن الشيء اما لبغض عنه عند الشارع و هذا ما عناه المصنف رحمته الله بالنهى الذاتي و هو غير متصور في ما هو مأمور من هذه الحيثية اذ لا يجتمع كون الشيء محبوباً عند الله تعالى و مبغوضاً من جهة واحدة و إما لضرورة الاتيان بشئ آخر لادائه و هو ما عناه المصنف بالنهى العارضى و هو متصور في التشريعات الذاتية كالنهي عن الصلوة جالسا او كالنهي عن اداء الجمعة في القرى فالنهي في المثاليين ليس نهياً عن الصلوة او الجمعة بل امر بضرورة مراعات القيام و الاتيان الى المصر لادائها و لكن يجب ان تتعامل مع النهى العارضى على وجه لا يفرض الى النهى الذاتي فلذا نقول انه (اي النهى العارضى) مؤقت بوجود اركانه و شروطه فلا يتوجه القول لا تصلوا الصلوة جالسا الى العاجز عن القيام و كذلك لا يتوجه القول لا تصلوا الجمعة في القرى الى القروى العاجز عن اتيان المصر لعدم الركن و الشرط عند العجز و لافضائه الى النهى الذاتي و هو غير متصور

<sup>3</sup>: انما الاختلاف في منع الاداء أه: لا في تشريع الجمعة و قد اجمعوا بتكفير جاحدها و لو كان في تشريعها شبهة ما جاز تكفير الجاحد اذ الحدود تدراً بالشبهات و الكفر يورث حد القتل ثم قوله و انما الاختلاف معطوف على قوله ان النص القرآني فهو معمول علمت و المناسبة بينهما ان الاول في بيان ان الاختلاف في التشريع غير متصور و الثاني في بيان محل الاختلاف اي ان الاختلاف في الاداء فلا يخفى المناسبة بين المعطوف و المعطوف عليه او الواو للاستيناف فبعد ذكر عدم الاختلاف في التشريع كأن سائلاً يقول فقيم كل هذا الاختلاف بين الائمة بادائها في العرفات او غير العرفات فاجاب المصنف رحمته الله ان الاختلاف في الاداء مع اتفاقهم ان التشريع باق عليهم فلوا ادو الجمعة جازت و قوله "ثم ايضاً" مع ابتداء الكلام ربما كان لترتيب في الذهن اي ان المنصف تصور في ذهنه الاقوال المذكورة في الجمعة و جوابها كانه قال علمت ان الشرط و الركن معدوم ثم ايضاً علمت ان نصه قاطع و انما الاختلاف في الاداء او قال غير ذلك و الله تعالى اعلم بالصواب



## اليقين لا يزول بالشك

اعلم ان العلماء لما قالوا ان نص الجمعة قطعى و صرح ائمة الاصول ان مدلول العام و المطلق ايضا قطعى مقدم عن الاخبار الاحاد (مع انه لم يورد شئ لرفع النص المطالب لاصل الجمعة و لا مزاحمة بينه و بين نصوص الاداء) و ان الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها و ان فى تركها طبع القلوب و استحواذ الشيطان ورد جميع اعمال البر من الصلوة و الزكوة و الصوم و الحج و غيرها فوجب<sup>1</sup> ان لا تترك بالشروط الظنية من المصر و السلطان لان اليقين لا يزول بالشك خصوصا عند العجز<sup>2</sup> (بل ترى جواز الجمعة عند العاجز عن جميع الاركان و الشروط فكذا هذا) اذ لا شرط حينئذ<sup>3</sup> (مع بقاء الامر المطالب على حاله) فالقول بعدم الجواز حينئذ من نتائج طبع القلوب اذ هو حينئذ مكابرة للقاطع القرآنى بلا دليل نعم وجود رخصة الترك امر آخر لا يناقض المقام اذ هو لدفع الحرج لا غير و الا نخيرية الجمعة مطلق عام باخبار الله تعالى بقوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9] فعدم رؤية الخير من نتائج الجهل فقط 12 محمد سرور.

<sup>1</sup>: قوله فوجب آه جواب لما اى انه لا شك بأن نص الجمعة قطعى و ان مدلول العام والمطلق قطعى ايضا عندنا مقدم عن اخبار الآحاد (لو فرضنا ان هناك ما يعارض قطعية نص الجمعة من اخبار الآحاد) و ايضا لا شك انه لم يورد نص و لو ظنيا يعارض قطعية الجمعة و انه يكفر جاحدها و يرد اعمال خير تاركها فكل هذه المقدمات امر يقينى و اما شرطية المصر و السلطان فظنية لثبوتها بالظنية اولا و وجود الاحتمال فى تفسيرها ثانيا و اختلاف العلماء فيها ثالثا و مع هذا فعدم شرطيتهما عند العجز امر يقينى فهل نترك كل هذه اليقنيات و القطعيات و نأخذ بالظنى فى امر عظيم فى تركه طبع القلوب و استحواذ الشياطين و رد جميع اعمال البر هذانا الله جميعا لما فيه صلاح الامة و اجتماع الكلمة آمين

<sup>2</sup>: قوله عند العجز آه كما فى حال استيلاء الكفار بقتل السلطان و تخريب المساجد كما فى الفتاوى 12 المصنف رحمته الله

<sup>3</sup>: قوله حينئذ آه اذ شرطيتهما منعدمة بالانعدام الاصلى لانعدام الامر بمراعاتها عند العجز 12 المصنف رحمته الله

## النهي العارضى مقيد بوجود القدرة في الاركان و الشروط

قال العلماء الجمعة فريضة محكمة اكد من الظهري كافر جاحدها بالاجماع لثبوتها بالنص القطعي اذ هو باعتبار عموميه و اطلاقه ايضاً (اي كما هو مقطوع باعتبار ذاته) قطعي مقدم على الاخبار الاحاد على الرأي<sup>1</sup> الارجح الاصح عند ائمة عليهم السلام الاصول مطالب لها من جميع المسلمين<sup>2</sup> على حسب الطاقة على القطع و البتات مادام جزء من الوقت و ذلك لان المخصص الموقع لها الى الظنية غير موجود بضرورة الحس<sup>3</sup> و سائر المخصصات و المقيدات غير موقعة اليها صرح بذلك ائمة عليهم السلام الاصول<sup>4</sup> مع انها لا يتصور باعتبار تشريعها و خيريتها لان المنع باعتبار الذات غير متصور من الشارع في العبادات المأمورة بهذا الاعتبار لانها محبوبة لله تعالى و المنع بهذا الاعتبار يقتضي البغض فلا يجتمعان (اي الامر و المنع) في

<sup>1</sup>: قوله على الرأي الارجح آه مع عدم ورود حديث يناقض التشريع و حديث على (رض) مؤكداً له ببيان كمية الاداء مقصور على القادر لا قدم له عند العجز كسائر نصوص الشروط و الاركان و ترخيص الترك ليس لمعنى فى الصلوة يناقض الاكديّة بل هو لدفع الحرج فالعزيمة و الخيرية عام مطلق و عند اصحاب الظواهر لا ترخيص فى الترك اصلاً 12 مصنف عليه السلام

<sup>2</sup>: قوله جميع المسلمين آه لظاهر عموم النص كما فى التفسيرات الاحمدية و وجود مأخذ الاشتقاق فى جميع الافراد و اقتضاء الاكديّة و عموم احاديث التشريعة المفسرة له و الاثار و الافعال من رسول الله صلى الله تعالى عليه و آله و صحبه و سلم و الصحابة (رض) و وجود الترخيص فى ترك الجمعة لا يناقض الاكديّة لانه لدفع الحرج لا غير 12 مصنف عليه السلام

<sup>3</sup>: قوله بضرورة الحس آه اذ لا بد حينئذ ان يكون المخصص كلاماً مستقلاً قاطعاً مقارناً لنص تشريع الجمعة و هو مفقود حساً 12 مصنف عليه السلام

<sup>4</sup>: قوله ائمة الاصول آه: ففى التوضيح صفحه 114: قصر العام على بعض ما يتناوله لا يخلو من ان يكون بغير المستقل كالاستثناء و الغاية او بمستقل و هو (اي المستقل) التخصيص و هو اما بالكلام او غيره كالعقل و الحس و العلماء قالوا كل عام خص بمستقل فانه دليل فيه شبهة لكن يجب هناك فرق و هو ان المخصوص بالعقل ينبغى ان يكون قطعياً لانه فى حكم الاستثناء لكنه حذف الاستثناء معتمداً على العقل على انه مفروغ عنه حتى لا نقول ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة و نظائره دليل فيه شبهة و هذا الفرق واجب الذكر حتى لا يتوهم ان خطابات الشرع التى خص منها الصبى و المجنون بالعقل دليل فيه شبهة كالخطابات الواردة بالفرائض فانه يكفر جاحدها اجماعاً مع كونها مخصصة عقلاً فان التخصيص بالعقل لا يورث شبهة آه تم ملخصاً

شئ واحد باعتبار واحد بخلاف النهى العارض<sup>1</sup> بعروض تفويت الشرط و الركن<sup>2</sup> فلذا يشترط القدرة لئلا يفضى الى النهى الذاتى او امر العاجز<sup>12</sup>

---

<sup>1</sup>: قوله بخلاف النهى العارض أه فانه يجتمع مع كون الشئ مأمورا به باعتبار الذات فتبرى ان الشارع منع عن اقامة الصلوة مع تفويت القيام و القراءة مثلا اى عدم مراعاتهما مع القدرة عليهما فان هذا المنع ليس منعاً من حيث الحقيقة بل هو امر بمراعاتهما<sup>12</sup> مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله بعروض تفويت الشرط و الركن: فالنهي العارضى ليس نهياً حقيقة بل هو امر بمراعات الشرط فيقيّد النهى بالقدرة على الشرط و هذا النهى متصور الوجود فى باب الجمعة بل فى كل التشريعات الذاتية فحينئذ يتصور فى باب الجمعة وجود نص كـ "لا تصلوا الجمعة فى القرى" (مع انه ليس موجوداً) و لكنه يدل على الامر بمراعات المصر لا النهى عن الجمعة من حيث هى هى فيقيّد النهى الكذائى بالقدرة على اتيان المصر و اما عند العجز عن اتيانه فالنهي غير موجود مع ان التشريع باق و فى خلافه (اى فى خلاف القول بتقييد النهى العارضى بالقدرة على الشرط) افضاء اما الى النهى الذاتى وإما الى امر العاجز لاننا لو قلنا بمنع الجمعة عند عدم القدرة على المصر فقد منعنا الجمعة من حيث هى هى بلا دليل و هذا غير متصور او لم نقل بمنعها و لكن قلنا بضرورة مراعات المصر فحينئذ كلفنا العاجز بما لا يطيق و هذا غير متصور ايضاً فلا بد لنا بالقول بأن النهى الكذائى عند القدرة على المصر و اما عند العجز فالنهي غير موجود.

قوله بعروض تفويت الشرط و الركن أه: فالنهي الكذائى وارد لعارض و هو تفويت الشرط و قد مر ان الشرط عند العجز عنه منعدم فإذا انعدم الشرط انعدم التفويت و اذا انعدم التفويت انعدم العارض و اذا انعدم العارض انعدم النهى فالقول لا جمعة فى القرى كالقول لا جمعة جالسا انما هو لتفويت الشرط عند القدرة اما عند العجز فالتفويت منعدم و بانعدامه ينعدم القول لا جمعة فى القرى

## الفصل الرابع: التحقيق في قواعد الاصولية لبيان تشريع الجمعة

### مقدمة الفصل:

در سه فصل گذشته این باب، از طریق قواعد و تأسیسات متفق علیه، وجوب جمعه در قریه ها اثبات گردید و همچنان اثبات گردید که تمام دلائل منع نماز جمعه تخمیناتی بیش نیست که نه با اصلی از اصول همخوانی می کند و نه بر اساس دیدگاه امامی از ائمه بنا شده است، و اگر بخواهیم بر تمام قواعد یاد شده، دید کلی داشته باشیم، آنها را به قرار ذیل لیست می کنیم:

- نص مطالب و تشريع جمعه عام و مطلق است.
  - نص اداء با نص موجب ملازمی ندارد.
  - خطابات شرع به عاجز تعلق نمی گیرد.
  - عاجز از شروط و ارکان در زیر حکم نصوص اداء داخل نیستند زیرا خطاب متوجه او نیست.
  - در حق عاجز از شروط و ارکان تقویت شرط رخ نمیدهد چون شرط در صورت عجز منعدم است.
  - در نزد جمهور علماء، جماعت محل تشريع و رکن اصلی نماز جمعه میباشد.
  - تخصیص مقتضی منع ذاتی، میباشد.
  - نهی ذاتی در باب جمعه متصور نیست.
  - رخصت در تشریعات ذاتی به خاطر دفع حرج است نه منع از ذات.
  - نصوص اداء منجر به نهی عارضی می گردد نه نهی ذاتی.
  - تمام علماء بر عدم وجود منع ذاتی در باب نماز جمعه، اجماع دارند.
  - تخصیص توسط اجماع متصور نیست.
  - عزیمت در روز جمعه، نماز جمعه میباشد نه نماز ظهر.
  - از نصوص ظهر به دلیل تقدم شان، نمیتوان بر علیه نصوص جمعه به دلیل تأخر شان استدلال نمود.
- و در این فصل شما خواهید آموخت:

- وقت نماز جمعه علت نفس وجوب میباشد.

- خطاب فاسعوا إلى ذكر الله علت وجوب ادای جمعه میباشد.
  - تا زمان بقای وقت، خطاب فاسعوا مطالب میباشد.
  - ثابت در حدیث علی رضی الله عنه و نظائر آن نفی کمال میباشد.
  - حدیث علی رضی الله عنه معلل به علت اجتماع میباشد.
- در سه فصل گذشته، برای فهم درست مطالب، رساله ها را به ترتیب خاصی قرار دادیم به این معنا فهم رساله های هر فصل را به مفهوم فصل قبل وابسته نمودیم اما در این فصل رساله های ذکر می گردد که هر کدام به تنهایی برای اثبات وجوب نماز جمعه، بسنده است و از مجموع قواعد فوق به یکباره گی استفاده می کند تا به هدف که همانا وجوب نماز جمعه در قریه ها میباشد، نایل آید. و لله الحمد و الیه المتاب.

## الى مَ ينجر القول بعدم جواز الجمعة في القرى

فلو فرضنا ان اشتراط المصر المذكور في مواضع عديدة من كلام الله تعالى لكان فاقدا المصر العاجز عن اتيانه خارجا عن قضية الاشتراط ففي المختصر و الوقاية و الدر المختار و الرد المختار بما ملخصها ان فاقدا الصحة و فاقدا الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام عاقلا بالغال قال القهستاني في شرح المختصر كالقروى (بفقد القيد اى المصر) و المسافر (بفقد المقيد اى الإقامة) و المريض آه ملخصا فاللهية<sup>1</sup> فى الكل شئ واحد و هو ان العاجز عن الشئ غير داخل تحت نص الامر به فالقول بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر و العجز عن اتيانه قول بلا دليل مع استلزامه تكذيب الله تعالى<sup>2</sup> و الخروج عن اجماع الامة اذ لا بد للقاتل الكذائى من القول بان العاجز عن المصر داخل تحت حديث على عليه السلام فكيف و فيه<sup>3</sup> ايضا مكابرة النص القاطع الموجب<sup>4</sup> المطالب لاصل الجمعة اذ هو علة وجوب الاداء مادام الوقت باقيا و هو علة نفس الوجوب<sup>5</sup> فكيف يامرنا و يوجب علينا مع عدم امكان الخروج

فاللهية فى الكل: اى فاعلة فى ترك كل من الشروط و الاركان عند العجز شئ واحد و هى ان العاجز الخ<sup>1</sup>

<sup>2</sup> استلزامه تكذيب الله تعالى: حيث ان الله تعالى اخبرنا أن العاجز غير داخل تحت الامر اذ قال ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) و لابد للقاتل بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر و العجز عن اتيانه أن يقول إن العاجز عن المصر داخل تحت حديث على عليه السلام فيلزم من هذا القول تكذيب الله تعالى ( علة لقوله لابد للقاتل ) لو لم يكن العاجز غير داخل تحت حديث على عليه السلام لما طالب الحديث عنه الاتيان الى المصر فيكون العاجز غير مأثور بمراعاته و هذا ما نحن بصده اذ يلزم من هذا أن شرطية المصر منعدمة فى حق العاجز و أن حديث على عليه السلام لا يخاطبه و لا يطالبه الاتيان مع بقاء الموجب على حاله و الله اعلم بالصواب

<sup>3</sup> و فيه: اى و فى القول بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر و العجز عن اتيانه.

<sup>4</sup> النص القاطع الموجب: اى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله و ذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون

<sup>5</sup> علة نفس الوجوب: فى نور الانوار صفحه 53 فى مبحث الامر: فالوقت سبب للوجوب لانه يختلف الاداء باختلاف صفة الوقت صحة و كراهة فيكون سببا للوجوب ثم ههنا شيان نفس الوجوب و وجوب الاداء فنفس الوجوب سببه الحقيقى هو الايجاب القديم و سببه الظاهرى و هو الوقت اقيم مقامه و وجوب الاداء سببه الحقيقى تعلق الطلب بالفعل (اى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين) و سببه الظاهرى و هو الامر اقيم مقامه و السبب هو الجزء الاول المتصل بالاداء قبل الشروع فى الاداء آه تم ملخصا و على هذا يكون زوال الشمس فى يوم الجمعة سبب نفس الوجوب اذ لا يصح الاداء قبله و تفوت الجمعة بفوته و يختلف الاداء باختلاف صفة الوقت صحة و كراهة و معنا انه سبب لنفس الوجوب اى اذا زالت الشمس يثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة و لكنه لا يطالب على الفور و سبب وجوب اداء الجمعة هو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله و معنا انه سبب لوجوب الاداء اى انه لمطالبة ما ثبت فى الذمة بزوال الشمس و المطالبة تقع عند الجزء الاول المتصل بالاداء و خطاب النص

عن العهدة<sup>1</sup> على قول القائل بالمنع بل لا يتصور ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط اذ لا شرط بدون الدخول في قضية الحديث بل ينجر هذا باعتبار ذات الجمعة و هي بهذا

يتوجه إلى كل مؤمن لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فالدعاء بلفظ آمنوا يدل على علية مأخذ الاشتقاق اى الايمان هو علة خطابهم و هو علة تشريع الجمعة عليهم فحين دخول وقت الجمعة يثبت في ذمة المكلف اداء نوع من العبادة و حين اراد ان يفرغ ذمته عنه و فى الجزء المتصل بالاداء او فى آخر الوقت يطالب نص الوجوب اداءه و هو هنا الجمعة لا الظهر لان المطالب فى هذا الوقت هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله لتأخره نزولا لا قوله و اقم الصلوة لدلوك الشمس لتقدمه و هو (اى قوله تعالى فاسعوا) يطالب من كل مؤمن فى اى بقعة من بقاع الارض (اذ علة الخطاب هو الايمان لا المكان) السعى إلى الجمعة على اختلاف حالهم وجوبا و استحبابا و اما المنع فهو مكابرة النص القاطع و لا شئ اشد تهاونا فى حق نص الجمعة من القول بانه مختص لاهل الامصار و انه لا يخاطب القروى فى القرية و هو مؤمن و لا المسافر فى البرية و هو مؤمن اذ حينئذ يعتبر فى علة الخطاب المكان لا الايمان فالابد من القول بأن كل من يؤمن بالله و اليوم الآخر فى اى كف من اكناف الارض داخل تحت قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله و ان (شرطية) ادوا الجمعة بشرائطها برئت ذمتهم عن اداء ما تعلق فى ذمتهم بدخول الوقت و ان شرائطها منعدمة عند العجز عنها و هي باقية مادام الوقت فافهم.

<sup>1</sup> عدم امكان الخروج عن العهدة: اى كيف يأمرنا سبحانه بفعل شئ لا يمكن فعله على اى صورة و تفصيله ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله يطلب من جميع المومنين اقامة الجمعة من القادر و العاجز عن المصر على السوية اما القادر فاذا اداه فى المصر فقد خرج عن عهدة الجمعة لا تيانه بالشرط و اما العاجز فإن قلنا بانه داخل تحت حديث على عليه السلام فعليه اتيان الشرط فلو ادى الجمعة بدونه لم يخرج عن العهدة مع بقاء الموجب على حاله و طلبه فكيف يوجب علينا مع انا لو اديناه بقدر المستطاع لم نخرج عن العهدة فهل هذا إلا تكليف العاجز و ان قلتم يؤدى الظهر عوضا عن الجمعة قلنا ان المطالب فى هذا الوقت هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله لتأخره نزولا فلو أقام الظهر لم يخرج عن العهدة و ان قلتم إن اهل الرخصة يؤدون الظهر قلنا لدفع المشقة والحرر رفع الشارع وجوب الجمعة عنهم و النص المتقدم يأتي مطالبتهم بقدر رفع النص المتأخر و حين جاء الرخصة فى ترك الجمعة لدفع المشقة جاء الرخصة فى اتيان الظهر مع ان العزيمة فى حقهم اداء الجمعة و قد أقام عليه السلام الجمعة فى سفر الحديدية و الحنين عملا بالعزيمة و الخيرية و ان قلتم ان المراد بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هم اهل المصر فالنص فاسعوا يطالب اداء الجمعة من اهل المصر فقط بدليل الاجماع و حديث على عليه السلام و اما اهل القرى فغير داخل تحت مطالبتهم بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا عام و عام الكتاب قطعى فيما يتناوله عندنا فلا بد ان يكون المخصص فى المرتبة الاولى قاطعا مستقلا مقارنا فاين هذا المخصص ثم ان علماء الاصول صرحوا بأن عام المخصوص البعض ظنى فيما يبقى من افراده مع تصريح اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى بأن منكر الجمعة كافر ثم ايضا تخصيص عام الكتاب بالاجماع غير متصور و مع ذلك ان حديث على عليه السلام من نصوص الاداء و قد علمت ان تخصيص النصوص التشريعية بالاداء غير متصور و قبل كل هذا فان النهى عن ذات الجمعة يقدر فى خيرية الجمعة و محبوبيتها عند الله تعالى و قد علمت هذا فى موضعه و ان قيل ان الله تعالى رفع تشريع الجمعة عن اهل القرى بالاجماع او نقل الاجماع فهو نسخ لا تخصيص اذ تخصيص لدفع التشريع عن اهل القرى و النسخ لرفعه بعد ثبوته و الباقي بعد النسخ قطعى بالاتفاق بخلاف التخصيص فيكفر جاحد الجمعة فلا ينقض قول المتون و الشروح على تكفير الجاحد قلنا قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها فبعد رفع تشريع الجمعة لابد بعوضها من تشريع خير من الجمعة او مثلها على الاقل بإخبار الله تعالى و لا شك ان الظهر ليس خيرا من الجمعة و لا مثلها لقوله تعالى فى تشريع الجمعة ذلكم خير لكم و لاجماع العلماء على خيريتها فان كان هناك تشريع خير من الجمعة فى حق اهل القرى فنعم قولكم صحيح و إن قيل ان خيريتها لاهل القرى ايضا نسخت فيكون الظهر ممثلا للجمعة فى حقهم قلنا هذا محال فى حقه سبحانه ان يقول بشئ ثم يرجع عنه و يقول بضده فان الله تعالى اذا جعل الشئ خيرا فلعلمه تعالى فى الازل انه خير فلا يمكن ان يكون خيرا ثم لا يكون خيرا و إن قيل فيكيف رجع سبحانه تعالى عن خيرية الظهر فشرع الجمعة نقول ان الله تعالى لم يرجع عن خيريته بل شرع علينا ما هو خير منه و لا يلزم من هذا ان الظهر ليس خيرا او هو مبعوض و إن قيل فلم لم يشرع علينا الجمعة من اول الامر قلنا ان الله حكيم و حكمته اقتضت ذلك كما ان تشريع الصيام فى السنة الثانية من الهجرة لا يدل على عدم خيريته فيما قبل و تشريع الحج فى السنوات الاخيرة من حياته عليه السلام و مما يتبادر إلى الذهن ان المسلمين فى ابتداء الامر كانوا قلة لا يعبدون و لا يصلون الا فى الخفية بعيدا عن انظار العامة خشية من الحاق الاذى بهم و شعار الجمعة هو اظهار وحدة المسلمين و شوكتهم باجتماعهم فى مكان واحد يسمعون و يقتدون برجل

الاعتبار مأمور بها<sup>1</sup> ثم كيف يفعل بما جاء في الباب ففي الحديث «الجمعة الواجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى رحمته الله في المحجة ففي ما قلنا جواب شاف كاف<sup>2</sup> عن جميع ما قال بعض الفضلاء من اخواننا من دلائل المنع اذ لا حاجة لنا الى القول بعدم اشتراط المصر ورد تفاسيره مع ان الكل امور متناقضة اذ فيها وضع اللغة بالرأى<sup>3</sup>.

واحد و لا شك ان هذا ادعى الى الحاق الاذى فلا سبيل الى إقامة الجمعة إلا بعد الامن من الحاق اذى المشركين و لذلك اقيمت الجمعة بعد الهجرة و ربما كان مشرعا من اول الامر و لكن لم يكن فى وسعهم اقامة الجمعة فى مكة المكرمة و لذا امر رسول الله صلى الله عليه و آله مصعبا اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز اليهود فيه لسبتهم فأقم الجمعة و ذلك قبل نزول الوحي بتشريعها و الله اعلم بالصواب

<sup>1</sup>: و هى بهذا الاعتبار مأمور بها أه: فخلاصة قول المصنف رحمته الله ان قول القائل بالمنع عن الجمعة عند فقد المصر و العجز عن اتيانه لا يخرج عن اعتبارين اما ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط و النهى العارضى و اما باعتبار ذات الجمعة و هو النهى الذاتى و هو غير متصور فيما هو مأمور بهذا الاعتبار اما النهى العارضى و اعتبار فوت الشرط فمتصور و لكن اعتباره عند العجز لا يتصور لدليلين الاول استلزامه تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة و قد مر تفصيله من غير ذى مرة و الثانى ان فى المنع عند العجز مكابرة النص القاطع اذ هو علة وجوب الاداء مادام الوقت و هو علة نفس الوجوب كما مر فحينئذ المنع الكذائى ينجر إما الى تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة و مكابرة النص القاطع و إما الى النهى الذاتى و قد ذكر المصنف رحمته الله اعتبار فوت الشرط و بعد بيان الاحكام المترتبة عليه قال بل لا يتصور ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط اذ لا شرط الخ ثم بين ان لم يكن هذا المنع باعتبار فوت الشرط فهو يقع اذا باعتبار الذات فقال بل ينجر هذا باعتبار ذات الجمعة الخ والله اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: شاف كاف أه: فعند عجز المكلف عن اتيان المصر لا يخرج حاله بالاضافة الى النص المطالب فاسعوا الى حديث على عليه السلام عن اربعة احوال: النص مطالب مع دخول المكلف تحت الحديث، النص مطالب مع عدم دخوله تحت الحديث، النص غير مطالب مع دخول المكلف تحت الحديث و النص غير مطالب مع عدم دخوله تحت الحديث اما الاخيرين اى عدم مطالبة النص الموجب فممتنع مادام الوقت و قد علمت ان ليس هناك دليل يفضى الى عدم مطالبة النص الموجب مادام الوقت بل لا يتصور لاستلزامه تخصيص النص و النهى الذاتى و اما الاول فممتنع ايضا لاستلزامه تكليف عاجز فلا يستقيم الامر الا بالقول بمطالبة الموجب مع عدم دخول المكلف تحت الحديث و هو الحالة الثانية و المنع فى هذه الحالة مكابرة النص بلا دليل فبأى دليل تمنعون الجمعة و تكابرون مطالبة النص الموجب و حديث على عليه السلام ساكت لا يطالب من المكلف الاتيان الى المصر

<sup>3</sup>: اذ فيها وضع اللغة بالرأى أه: اى فى تفاسير التى وردت فى شأن المصر من اصحابنا وضع اللغة بالرأى اذ كل يرى تفسيراً للمصر عن رأيه ثم ينسبه الى المذهب و الاصل أن المصر مرادف للقرى من حيث اللغة كما فى مفردات القرآن للراغب الاصفهاني



## في بيان حديث علي عليه السلام<sup>1</sup>

فلو فرضنا ان شرطية المصر ثابت بحديث علي عليه السلام لكان مختصا على القادر على المصر كسائر النصوص الاركان و الشروط فكيف و الثابت<sup>2</sup> في نظائره هو نفى الكمال<sup>3</sup> نحو «لا ايمان<sup>4</sup> لمن لا امانة له» و نحو حديث التسمية في الوضوء<sup>5</sup> و نحو «لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده و في الصف فرجة» و غير ذلك بل هو معلل بعلّة الاجتماع و تعليله اوضح من تعليل التأنيف بالاضرار لتوصيف المصر بلفظ جامع و لم يوصف اف بلفظ مضر و ايضا هنا زيادة سياق على نفى الجمعة في مصر خال عن الاجتماع فدار الحكم مدار العلة قال شيخ الاسلام برهان الدين ان للغير حكم المصر<sup>6</sup> فلذا كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقيم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين كما في ابي داود و الصحابة عليهم السلام في برارى المصر كما في مغازى الواقدي و في السواحل زمن طويل في خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما كما في البيهقي عن ليث بن سعد 12

<sup>1</sup>: بدانکه عدّه از علماء متأخر از اقوال ائمه اينطور برداشت نمودند که اقامه جمعه در قريه ها جواز ندارد و سپس برای اثبات گفته های خوبش به حديث علي عليه السلام استدلال نمودند و قايل شدند که ائمه عليهم السلام با تمسک به حديث علي عليه السلام اقامه جمعه در قريه ها را منع نمودند در حالیکه مصنف رحمه الله مدعی هستند که ائمه به هيچ عنوان قايل به عدم جواز نيستند و منع از جمعه به دليل برداشت اشتباه متأخرين مذهب، در مذهب پديد آمد و همچنان مدعی هستند که ائمه به هيچ وجه حديث علي عليه السلام را دليلی بر منع نميدانستند و در اين رساله مصنف رحمه الله به بيان حديث علي عليه السلام می پردازند و اثبات می کنند که سياق حديث علي عليه السلام به اين منظور نيست تا برپائی نماز جمعه در قريه ها را منع کند.

<sup>2</sup>: و الثابت في نظائره أه: ای لو كان الحديث دالا على اشتراط المصر لكان مختصا على القادر و لم يتوجه الى منع الجمعة عن القروى العاجز عن اتيانه كما مر فكيف بمنعها عنه و الثابت فيه و في نظائره نفى الكمال لا الاشتراط فنفي الكمال اولى ان لا يمنع الجمعة عن القروى العاجز عن اتيانه و الله اعلم بالصواب

<sup>3</sup>: نفى الكمال أه: ففي اتحاف المتقين: «وقال صلى الله عليه وسلم ( لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ) المشهور في تقديره لا صلاة كاملة» ثم قال « وقد تمسك بظاهره الظاهرية على ان الجماعة واجبة ولا حجة فيه بفرض صحته لان النفي المضاف الى الاعيان يحتمل ان يراد به نفى الاجزاء ويحتمل نفى الكمال وعند الاحتمال يسقط الاستدلال».

<sup>4</sup>: لا ايمان أه: ای لا کمال ايمان او لا ايمان کامل لمن لا امانة له و ليس المراد نفى الايمان مطلقا

<sup>5</sup>: التسمية في الوضوء أه: قال رسول الله صلى الله عليه و آله (( لا وضوء لمن لم يسم )) و المراد به أن الوضوء يكمل بالتسمية لانه لا يجزئ الوضوء بدون التسمية على ما اتفق العلماء فلا احد من علماء اهل المذهب من يقول بعدم جواز الوضوء بدون التسمية

<sup>6</sup>: ان للغير حكم المصر أه: و الاستدلال منه على ان الحديث معلل بعلّة الاجتماع من حيث انه اعطى للغير حكم المصر لوجود الجماعة فبالجماعة يصير الموضع مصرا فيفهم من قوله (ای شيخ الاسلام) ان الجماعة هي المراد من حديث علي عليه السلام و الا ما صح قوله ان للغير حكم المصر لانه ليس فيه ابنية و لا اكبر مساجد و ايضا لا يوجد سلطان و لا نائبه و كذلك في اقامته عليه السلام الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و اقامة الصحابة عليهم السلام في برارى المصر صراحة على أن وجود الاجتماع كاف لاداء الجمعة و هو (ای وجود الاجتماع) المراد من المصر لا غير فافهم.

## التأسيسان في شرطية المصّر باطل<sup>1</sup>

اعلم ان دليل شرطية المصّر لصحة اداء الجمعة<sup>2</sup> مبناه على التأسيسين كل واحد باطل باتفاق الامة و على جزئية هو خلاف الواقع فاما التأسيسين فاحدهما<sup>3</sup> دعوى تخصيص النص القاطع الواقع في افتراض الجمعة<sup>4</sup> اذ هو خلاف التأسيس الاجماعي بين الامة لكون المنسوخية و المخصصة (بفتح الصاد) من خواص دلائل الاحكام المقدمة لا المأخرة اذ من خواصها هي النسخية و المخصصة بكسر الصاد اجماعا و بعد ما قرر الشارع امر الجمعة لم يتوجه الى رفع افرادها او الى رفعها شئ كما لا يخفى.

<sup>1</sup>: شكى نيست بسيارى از علماء مذهب مصر را شرط صحت اداء جمعه مى دانند و بر اساس اشتراط آن، در بسيارى از مواضع، اقامه جمعه را منع نمودند و در اين رساله مصنف رحمته الله به بيان و توضيح اساس و تهديد حكم فوق پرداخته و با اثبات بطلان اساس و تهديد، به اين نتيجه ميرسند كه به دليل بطلان مبنای حكم، خود حكم نيز محكوم به بطلان است. در اين رساله مصنف رحمته الله حكم فوق را بر مبنای دو تأسيس و يك امر جزئى استوار ميدانند و سپس بيان ميدارند كه خود مبنا منهدم و ويرانه است پس بنائى كه بر آن استوار يافته بالطبع اينگونه باشد.

<sup>2</sup>: دليل شرطية المصّر لصحة اداء الجمعة أه: مراد المصنف رحمته الله من شرطية المصّر هنا شرطيته مع افضائه الى المنع فهذه الشرطية التى مبناها على التأسيسين و اما شرطيته مع جريه مجرى نظرائه من الركوع و السجدة فلا بأس بها و لا يكون مبني عليهما إذ لا يفضى إلى المنع فاحدهما أه: ذكر المصنف رحمته الله احد التأسيسين و هو ان يدعى القائل بالمنع ان آية الجمعة التى يخاطب جميع المؤمنين بلا قيد مخصوصة البعض و مقيدة بالامصار فلا تجوز الجمعة فى القرى و ذكر المصنف رحمته الله ان هذا الادعاء باطل ثم ذكر فى اثبات بطلانه ان للمدعى ان يتمسك بالنصوص الظهريّة على تخصيصها او ان يدعى ان الشارع بعد تشريعها خص البعض و كلا التمسكين باطل باجماع الامة اما الاول فلكون المنسوخية و المخصصة الخ و اما الثانى فلانه بعد ما قرر الشارع الخ ثم ان المصنف رحمته الله لم يذكر فى رسالته التأسيس الثانى و ايضا الجزئية التى خلاف الواقع و لعله اراد بالتأسيس الثانى ان يدعى القائل بالمنع ان اشتراط المصّر المفضى الى منع الجمعة مبنى على حديث على رحمته الله فهو باطل لانه تقييد الموجب بالاداء اولا و ذا لا يجوز كما مر و فيه تكليف عاجز بما لا يطيق ثانيا و ذا يلزم تكذيب الله تعالى و اراد بالجزئية دعوى الاجماع على المنع فهو خلاف الواقع اذ الاجماع على عدم المنع و الله اعلم بالصواب

<sup>4</sup>: دعوى تخصيص النص القاطع الواقع فى افتراض الجمعة أه: اى القول بمنع الجمعة يصح اذا ادعى القائل بالمنع تخصيص النص القاطع الواقع فى افتراض الجمعة و هو احد التأسيسين و نعى بالتخصيص ان الشارع دفع تشريعها عن بعض المكلفين و هم اهل القرى ببيان حديث على رحمته الله فالفرض الموجود فى حقهم فى يوم الجمعة هو الظاهر فقط فلو ادووا الجمعة مكانه لم تجزهم لتركهم المقطوع به اى الظاهر بالمعدوم فى حقهم اى الجمعة و هذا هو المراد بالتأسيس فلو صح صحح المنع و لكن المصنف رحمته الله يقول ببطلانه اذ القول بالتخصيص لا يجوز الا بالدليل لان الخطاب عام و متمسك المانعين على تخصيص نص الجمعة إما نص الظاهر و إما ان يدعى ان الشارع بعد تشريع الجمعة دفع تشريعها عن اهل القرى بنص قاطع مستقل و يدل عليه (اى على دفع التشريع) الاجماع و حديث على رحمته الله و كلا التمسكين باطل باجماع الامة لما ذكره المصنف رحمته الله فى المتن

## لابد من مراعات قانونين في باب اشتراط المصر

(القانون الاول) القول باشتراط المصر مع تعذره <sup>1</sup> يلزم <sup>2</sup> تكذيب الشارع و تخريق الاجماع فشرطيته (اي حين تعذره) منعدمة (و ذلك لعدم الخطاب) بالانعدام الاصلي فلا يتصور حينئذ (اي حين كونها منعدمة بالانعدام الاصلي) القول بفوت المشروط بفوت الشرط (اذ لا شرط هنا لعدم الخطاب) بل هو مقصور <sup>3</sup> بالقدرة

(القانون الثاني) انما جاز الاخذ بما في الفتاوى من تفسير المصر و فناءه بل شرطيته ايضاً اذا سلك به مسلك سائر الشروط و الاركان بضرورة مراعاتها عند القدرة و انعدامها عند العجز بالانعدام الاصلي (لعدم دخول العاجز تحت الخطاب) مع بقاء فرضية الصلوة على ما كانت و اما اذا جعل انعدامه ملازماً لمنع الجمعة مع فساده قطعاً كما في القانون الاول

<sup>1</sup>: قوله مع تعذره آه بل لا شرط مع التعذر ففي المختصر و الوقاية و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار انه تنوب اقامة الجمعة من فاقد الاقامة بمصر عن فرض الوقت و في القهستاني هو المسافر (اي يفقد الاقامة) و القروي (اي يفقد المصر) و في الرد المحتار و سائر الفتاوى جواز الجمعة حين استيلاء الكفار آه مع شموله لقتل الامراء و القضاة و تخريب المساجد و الابنية حتى لا يوافق ثمة تفسير المصر و جوز في الرد المحتار و سائر الفتاوى الجمعة بدون امير و قاض و في الاركان لمولينيا بحر العلوم (رح) انما الاختلاف في اشتراط المصر هو عند وجوده و اما عند عدمه فلا اختلاف بين المشائخ (رح) آه كيف و هو حال سائر الشروط و الاركان كما في متون المذهب و الشروح و الفتاوى من جواز جمعة فاقد الصحة و هو قد يكون عاجزاً عن جميع الشروط و الاركان فمن هنا ترى انه لا كلام في جواز جمعة العاجز عن القيام و توجة القبلة و القراءة و الركوع و السجود و الخطيب و الخطبة و غيرها و لو شمل العجز الامام و المأموم جميعاً مادام مراعات الركن الاصلي اى المحل و هو الحركة الاجتماعية و هذا كحال سائر الصلوات مادام الحركة و اللمية في الكل شئ واحد و هو عدم دخول العاجز تحت الخطاب كما اخبر الله تعالى به و انعقد عليه الاجماع 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله يلزم آه اذ لا بد للقائل الكذائي من القول بان العاجز عن المصر مخاطب بمراعاته اذ لا شرط بدون الخطاب ففي هذا القول تكذيب الشارع لما جاء من عدم تكليف العاجز في النصوص المتواترة المتظاهرة 12 مصنف رحمته الله

<sup>3</sup>: قوله بل هو مقصور آه هو مقصور بالقدرة و اما عند العجز فشئ من الشروط و الاركان ليس بلازم و ذلك لعدم الخطاب و الامر فالقول بعدم جواز الجمعة في عرفات و نحوها على ان هنا فوت المشروط بفوت الشرط زلة بل المذهب هو الجواز مطلقاً و انما الاختلاف بين ائمتنا الثلاثة في جمعة منى و عرفات في الوجوب و عدمه كما في الخلاصة و في شرح اللباب لعلى القارى (رح) قال ابوحنيفة (رح) و ابو يوسف (رح) تجوز الجمعة في عرفات و في حج الميزان الكبرى قال ابو يوسف (رح) يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود النهي من الشارع و قال الجمهور (رح) لما لم يأت امر بخصوصها فعدم اقامتها فيها اخف على الناس آه و ايضاً في الرحمة الامة في اختلاف الائمة (رح) قال ابو يوسف (رح) يصلى الجمعة في عرفات آه قال المشائخ (رح) العامل بقول ابى يوسف و محمد رحمهما الله عامل في المذهب ليس بخارج منه فقد علمت ان جوازها فيها امر اتفقي لا اختلاف فيه و انما الاختلاف في الوجوب و عدمه لرفع الحرج و ذلك لان الامر العام شامل لاهلها و هم غير مأمورين بمراعات المصر كما علمت و كذلك اورد الشيخ الاكبر (رح) اختلاف الائمة (رح) في حج الفتوحات على وجه لا اختلاف في اصل الجواز و اختار هو ان اقامتها فيها من اوجب الواجبات سواء كان اهلها قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين 12 مصنف رحمته الله

فلا يجوز<sup>1</sup> اعتبار انعدام التفاسير مع بقاء المصرية و الفناء على تفسير ضعيف<sup>2</sup> بل و ان انعدم الكل

<sup>1</sup>: قوله فلا يجوز اعتبار الخ اى فلو فرضنا ان عدم المصرية و الفنائية يستلزم منع الجمعة فلا يجوز المنع مادام لم يبلغ عدم الكذائى الى درجة الايقان و البتات وهو (اى درجة ايقان عدم و بتاته) انما يحصل عند عدم البناء اذ اطلق عند الفقهاء (رح) لفظ المصر على مطلق البناء و العمران (قوله والعمران آه كقولهم يتيمم لبعده عن المصر الخ و كقولهم يتنفل على الدابة خارج المصر الخ و كقولهم يقصر المسافر اذا فارق بيوت مصره الخ فان المراد بالمصر هنا مطلق البناء و العمران و هو اصل اللغة يقال فى العرب مصرت مصرأ اى بنيته و المصر الحد كذا فى مفردات الراغب الاصفهاني (رح) فى غرائب القرآن و سائر التفاسير قياسات اذ ليس كينونة المساجد و الامير والقاضى و نحوه فى المصر من مفهومه للقطع بان بلاد الكفار تسمى امصاراً مع انه ليس فيها شئ مما ذكر 12) فلا يجوز القول بمنع الجمعة عند عدم مصر له قاض و امير لئلا يفضى الى ترك القاطع بالقياس و كذلك عند عدم مصر لا يسع اكبر مساجده اهله و قس و كذلك القول فى الافنية لا يجوز منع الجمعة باعتبار تعريف او حد من الحدود الثمانية او التسعة الا اذا تيقن عدم الفنائية ثم هذا كله اذا سلمنا الملازمة بين انعدام المصر و الفناء و بين عدم جواز الجمعة و المنع عنها و الملازمة الكذائية باطللة تقضى الى تكذيب الشارع باخباره ان العاجز غير مخاطب فشرطية المصر منعقدة بالانعدام الاصلى فكيف يستدل به على منع الجمعة و عدم جوازها مع ان النص مع وروده على القادر ما اورده الشارع لرفع اصل الصلوة بل اورده مؤكداً لها ببيان كمية اداءها و كيفيته كسائر نصوص الشروط و الاركان 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله ضعيف آه اى اذا كان موضع لا يطلق عليه اسم المصرية او الفنائية باعتبار جميع التفاسير الا بتفسير واحد و لو على وجه ضعيف لا يجوز منع الجمعة باعتبار انعدام المصرية و الفنائية على ذلك التفاسير لئلا يفضى الى منع المقطوع به بالظن بل انعدام المصرية و الفنائية على جميع التفاسير لا يستلزم منع الجمعة اذ لا تأثير للمنع من الاصل فى رفع شئ بل ما اورد الشارع نصوص الشروط و الاركان الا مؤكداً للنصوص الشارعة لاصل الصلوة ببيان كمية اداؤها و كيفيته 12 مصنف رحمته الله

## وجوه اربعة في تشريع الجمعة<sup>1</sup>

بوجه آخر ما ورد نص شرطية المصير لرفع الامر الوارد باصل الصلوة بل لمراعات الشرط عند القدرة كحال سائر نصوص الشروط و الاركان فعدم الجواز قرر ضرورة المراعات لا ترك الصلوة و بوجه آخر الشروط و الاركان عند العجز منعدم شرعا لا مفوتة من طرف العباد فمنع الجمعة انكار للقاطع بلا دليل و بوجه آخر عدم العموم و الاطلاق مناقض لغرض الشارع في اكديتها و اقدميتها بوجه آخر لما قدم الشارع الجمعة على الظهر من حيث ذاتهما لا يتصور عزيمة الظهر في مادة من المواد بعروض العوارض لئلا يناقض غرض تشريع الجمعة و انما يأتي فيه ما لا يناقض اقدمية الجمعة و خيريتها و عزميتها و هو رخصة فعله عند رخصة تركها في حالة التخرج و ضرورة ادائه عند خروج الوقت و ذلك لزوال المزاحمة في هذه المواضع

<sup>1</sup>: ذكر المصنف رحمه الله في هذه الرسالة وجوها اربعا لبيان تشريع الجمعة في القرى و كل واحد من هذه الوجوه كاف بمفرده لاثبات تشريعها فيها و بدأ كل واحد بقوله بوجه آخر والوجوه الاربعة التي ذكرها المصنف رحمه الله كلها متفق عليه بين الامة و لا يتوقف دركها كون الرجل عالما بامور التشريع بل كل من لديه عقل سليم يشهد له بصحة هذه الوجوه و لكن فهم تشريع الجمعة من خلال هذه الوجوه ربما يحتاج إلى قليل من التأمل فتأمل هداك و هداك الله الى ما اختلف فيه من الحق.



# الباب الثاني

بيان عبارات المذهبية في باب الجمعة

## مقدمة الباب:

در باب قبل با استفاده از قواعد و تأسیسات اصول فقه، وجوب جمعه در قریه ها را اثبات نمودیم و همچنان این حقیقت واضح گردید که منع از جمعه بر اساس تخمینات بناء شده و هیچ استدلال شرعی ندارد و در آنجا ذکر گردید که جواز جمعه امر مجمع علیه میباشد و در آن هیچ اختلافی وجود ندارد، این در حالی است که ما در بسیاری از مکان ها، منع جمعه توسط علماء را شاهد هستیم و این منع با استناد به کتب معتبر مذهب صورت میگیرد بناء چگونه ممکن است منع جمعه نتیجه تخمینات باشد و اما مصنف رحمته الله قایل هستند: نه ائمه و نه علماء متقدمین هیچ کدام به منع از جمعه قایل نبودند بلکه منع از جمعه نتیجه برداشت های متأخرین از اقوال ائمه پدید آمد در حالیکه این برداشت ها اصل اقوال و غرض شان را بیان نمیداشتند بناء بعضی از موارد (مانند اشتراط مصر) در قضیه نماز جمعه پدید آمد و به ائمه منسوب گردید و با آمدن نسل های بعدی که هر یک روش پیشینیان را دنبال مینمودند این موارد، افزون و افزون تر گردید و هر یک از نسل های بعدی بخاطر تأیید گفتار پیشینیان استدلالاتی را از نزد خود، در باب جمعه ذکر می نمودند و آنرا به مذهب منسوب می نمودند<sup>1</sup> تا اینکه منع از نماز جمعه در بین کتب متأخر مذهب شایع شد و شما با مطالعه کتب متأخرین مواردی را در باب جمعه می یابید که در کتب متقدمین وجود ندارند بناء مواردی که در فتاوا دیده میشوند در شروح یافت نمیشوند و بدین ترتیب موارد شروح در متون و موارد متون در ظاهر الروایة به چشم نمیخورند حتی بسیاری از موارد استدلالات متأخرین بر خلاف گفته های ائمه واقع شده اند و با تأسیسات اجماعی در تضاد واقع میشوند که با مطالعه باب اول این کتاب این امر کاملاً واضح گردید بناء؛ برای پاسخ به این سوال؛ چگونه منع از جمعه در مذهب پدید آمد؟ در این باب رساله هایی را گنجانیدیم که اصل مذهب را توضیح و عبارات متون که تفسیر آنها بر خلاف قواعد اصول فقه صورت گرفته، را مطابق قواعد تفسیر نموده و آنها را در زیر تأسیسات جای میدهند و استدلالات وارده در باب منع نماز جمعه را با استدلال های اجماعی رد می نمایند و برای تحقق اهداف فوق، رساله های این باب را به چهار فصل تقسیم نمودیم؛ در فصل اول رساله های را قرار دادیم که عبارات متون در باب جمعه را بر خلاف تفسیری که در کتب متأخر مذهب از آنها شایع شده، تفسیر مینمایند و برای این کار، دلایل کافی را یادآور میشوند و از آنجائیکه یکی از بزرگترین دلایل مصنف رحمته الله مبنی بر حمل عبارات متون بر معنای جدید، اشتباه و تخمین محض بودن دلایل مانعین، میباشد بناء در فصل دوم این باب، رساله های را

<sup>1</sup>: شایان ذکر است که نباید از این سخنان طوری برداشت شود که گویا مصنف رحمته الله تمام گفته های علماء متأخر مذهب را رد نموده و تلاش های شان را در راستای خدمت به فقه احناف نادیده می گیرد بلکه منظور مصنف رحمته الله اینست که در فهم قضیه اشتراط مصر دچار اشتباه شده اند و این اشتباه به اعتبار آنها لطمه نمیزند بلکه به دلیل اجتهاد شان برایشان یک اجر نیز به دنبال دارد و اگر ما با یک یا چند اشتباه، اعتبار یک مجتهد را زیر سوال ببریم بعد از رسول الله صلی الله علیه و آله شخصی باقی نماند الا و اینکه فاقد اعتبار میباشد زیرا در سخن هر کس غیر از خداوند جل جلاله و پیغمبر مکرش اشتباه وجود دارد.



جادادیم که استدلال های مانعین را با معیار های اصول فقه مورد سنجش قرار میدهند و اشتباه و تخمین بودن شان را واضح و آشکار میسازند و این موضوع را اثبات می کنند که تمام دلائل منسوب به مذهب در باب جمعه، نتیجه برداشت اشتباه متأخرین از متون مذهب میباشد و بس. اما در مورد متون مذهب، می گوییم؛ تمام کتب متون، نقل صریح از ائمه نبوده بلکه اقوال شان را بالمعنا ذکر نمودند به همین خاطر، در فصل سوم این باب، رساله هایی را قرار دادیم که محمل اقوال متون در باب جمعه را ذکر نموده و قوت ترجیح آنرا بیان مینمایند به این معنا که مصنف رحمته الله در این رساله ها بیان میدارند که چرا از ظاهر الروية اشتراط مصر برداشت شده است و آیا اشتراط مصر اصل منظور و هدف امام محمد رحمته الله میباشد و اینکه آیا این سخن راجع مذهب است یا خیر؟ و اما راجع به فصل چهارم باید ذکر نمود که در این فصل رساله های ذکر میگردد که خلاصه و چکیده هر دو باب قبل میباشد و از تمام موارد یاد شده در باب اول و باب دوم وجوب جمعه را اثبات میکنند و لله الحمد و الیه المتاب.

## الفصل الاول: بیان عبارات "لا تجوز"

### مقدمة الفصل:

قبل از هر چیز باید بدانیم که منع از جمعه از ابتداء در مذهب وجود نداشت بلکه با گذشت قرون و به تدریج با استدلالات نادرست وارد مذهب گردید. به همین اساس، در کتب ظاهر الرواية که اصل مذهب را بیان میدارند صراحتاً منع از جمعه وجود ندارد بلکه تمام عبارات ظاهر الرواية محتمل اشتراط و عدم اشتراط مصر میباشند و بعداً که حاکم شهید رحمته الله کتاب کافی را به منظور جمع و تلخیص آثار امام محمد رحمته الله وضع نمود، تمام اقوال ائمه را بر اساس برداشت خود تفسیر نمود و از عباراتی که محتمل اشتراط و عدم اشتراط میباشند، اشتراط مصر را فهمید و آنرا در کتاب خود جای داد اما باز هم عبارات آن محتمل منع و عدم منع جمعه بودند تا اینکه کتب متون وضع گردیدند که در آن، برای اولین بار صراحتاً عدم جواز جمعه در قریه ها ذکر گردید اما با این وجود، میتوان براساس استدلالات اجماعی، از عبارات متون جواز جمعه را فهمید اما متأخرین مذهب، بر اساس استدلالات خود، از عبارات متون منع از جمعه را برداشت نمودند و تأسیسات و قواعدی را نیز به منظور تأیید اقوال شان، یادآور گردیدند؛ عباراتی که در متون در باب جمعه ذکر گردیده قرار ذیل میباشند:

در کتاب قدوری در باب جمعه آمده است:

لا تصح الجمعة إلا بمصر جامع أو في مصلى المصر ولا تجوز في القرى

در کتاب کنز الدقائق آمده:

شرط أدائها المصر وهو كل موضع له أمير وقاضٍ ينفذ الأحكام ويقيم الحدود أو مصلاًه  
ومنى مصر لا عرفات

در کتاب ملتقى الأبحر آمده:

لا تصح إلا بسنة شروط المصر الخ

و در کتاب بداية المبتدى اینطور ذکر گردیده است:

لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع أو في مصلى المصر ولا تجوز في القرى

بناءً در این فصل رساله هایی را ذکر می کنیم که به بیان عبارات متون در باب جمعه می پردازند و همچنان بیان میدارند که آنچه متأخرین از این عبارات برداشت نمودند، خلاف اصول و قواعد متفق علیه میباشد. برای

تحقق این اهداف، مصنف رحمته الله در این رساله ها از دو راهکار استفاده می نمایند اول عباراتی از متون در غیر باب جمعه را ذکر می کنند که نظیر عبارات ذکر شده در باب جمعه میباشد و هر دو عبارت بر عین مبنی استوار میباشد اما تفسیر متأخرین از عبارات مذکور غیر تفسیرشان از عبارات جمعه میباشد که این یک تناقض آشکار در کلام شان را نمایان میسازد و در راهکار دوم مصنف رحمته الله از تأسیسات ذکر شده در باب اول به منظور تأیید گفتار شان استفاده به عمل می آورند. و لله الحمد و إليه المتاب.

## في بيان الاحكام المبنية على الشروط و الاركان

و لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و لا تصح الصلوة الا لابسا للثوب و لا تجوز عرياناً<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>: غرض المصنف رحمه الله من ذكر هذه العبارات هو انها نظير عبارات المذكورة في باب الجمعة و ان كلا منها ينبع من عين واحدة فيكون مآلها واحداً ايضاً و لا شك ان قول الفقهاء لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و قولهم لا تصح الجمعة الا في مصر جامع و لا تجوز في القرى مبنيان على شئ واحد و هو اشتراط الشروط و الاركان لاداء الصلوة فالاجل اشتراط القيام بقوله تعالى و قوموا لله قانتين نقول لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و ايضاً لاجل اشتراط المصر بحديث على رضي الله عنه نقول لا تصح الجمعة الا في مصر جامع و لا تجوز في القرى فتيبين ان قول الفقهاء لا تصح الصلوة الا بكذا و لا تجوز بكذا يتفرع من اشتراط الشروط و الاركان ثم الاشتراط مقيد بالقدرة اذ هو بالخطاب و الخطاب لا يتوجه الى العاجز المتحرج فلا شرط في حقه فقولهم لا تجوز و لا تصح انما هو في حق القادر و اما العاجز فليس مقصودا من تلك العبارات فقولهم لا تجوز الصلوة قاعدا مبني على اشتراط القيام و هو مقصور في حق القادر فليس الغرض من تلك العبارة ان العاجز عن القيام لا تجوز صلوته قاعدا فكذلك قول فقهاءنا في باب الجمعة فان قولهم لا تجوز الجمعة في القرى مبني على اشتراط المصر و ليس الغرض منه ان القروي العاجز عن اتيانه لا تجوز صلوته في القرى و الله اعلم بالصواب.

## في بيان ان عبارات لا تصح مقيدة بقيد الشروط و الاركان

ولا تجوز في القرى آه و المبنى <sup>1</sup> على الشروط و الاركان مقيد بما قيدت به و الا فهو فاسد <sup>2</sup> منجر الى مكابرة النصوص الموجبة المطالبة لاصل الصلوة بلا دليل (اي لو اقر ان العاجز غير مخاطب باتيان المصر) او الى (اي لو تعنت و قال ان العاجز مخاطب) تكذيب الله تعالى <sup>3</sup> و رسوله ﷺ (لورود النصوص المتواترة المتظاهرة على ان العاجز غير مأمور) و تخريق اجماع الامة <sup>4</sup> فله الحمد و المنة <sup>12</sup>

<sup>1</sup>: قوله و المبنى آه و هو هنا نحو القول بعدم جواز الجمعة في القرى بنى على اشتراط المصر اذ لا بد ان يكون مقيدا بما قيد به الشرط و هو وجود المصر و عدم العجز <sup>12</sup> مصنف رحمه الله

<sup>2</sup>: قوله فاسد آه اذ لا يتصور بناء العام على الخاص فلا يتصور القول بعدم جواز الجمعة في القرى مع عدم وجود المصر <sup>12</sup> مصنف رحمه الله لان البناء ينهار بانهدام المبنى فلا يتصور وجوده مع عدم وجوده

<sup>3</sup>: او الى تكذيب الله آه: فمن اقر ان القروى العاجز عن اتيان المصر غير مخاطب باتيان و مع ذلك قال بعدم جواز جمعته فليعلم انه قد اهمل النص الموجب للجمعة اى قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله بلا دليل فانه مطالب مادام الوقت فباى دليل يهمل (بالبناء للمفعول) في حق العاجز اما حديث على رضي الله عنه فقد اقررت انه غير داخل تحت خطابه و اما لو تعنت و قلت بدخول العاجز تحت الخطاب و ان عليه اتيانه فلتعلم انك قمت بتكذيب قول الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها و الله اعلم بالصواب.

<sup>4</sup>: قوله اجماع الامة آه لاجماع اهل التوحيد و الاسلام على انه لا يجوز كون العاجز مأمورا شرعا و قد اختلفوا في جوازه عقلا و التحقيق في فن الكلام <sup>12</sup> مصنف رحمه الله

## في بيان ان الشروط و الاركان مقيدة بالقدرة

و لا تجوز في القرى آه الفروع المبنية على الاركان و الشروط<sup>1</sup> مقيدة مخصوصة بما قيدت و خصت به تلك الاركان و الشروط من (بيان ما) عدم العجز فالقول بتعميم عدم الجواز و اطلاقه قول بلا دليل فهو فاسد بنفسه و مع ذلك منجر الى مكابرة<sup>2</sup> النصوص الموجبة المطالبة<sup>3</sup> لاصل الصلوة ملازم لتكذيب الله تعالى و رسوله ﷺ فيما اخبرا به و لتخريق اجماع الامة لله الحمد 12

<sup>1</sup>: المبنية على الشروط و الاركان آه: كالقول لا تجوز الصلوة قاعدا او لا تجوز الصلوة بلا ركوع او لا تجوز الصلوة بلا قراءة  
<sup>2</sup>: مكابرة آه: و معنى المكابرة ان تترك النصوص بلا دليل و تهمل بالهوى ثم افضاء القول بتعميم عدم الجواز و اطلاقه الى مكابرة النص فقد بينه المصنف رحمه الله في حاشيته فإليكها

<sup>3</sup>: قوله المطالبة آه قولنا المطالبة آه اذ علة نفس الوجوب الوقت و علة وجوب الاداء الخطاب الالهي الوارد فيه تقديرا صرح بذلك ائمة الاصول فالعلتان باقيتان مادام بقاء الوقت و لم يورد عن الشارع نهى عن الجمعة باعتبار ذاتها اجماعا بين الائمة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى و لا اختلاف في جوازها في عرفات كما في حج الميزان و حج الفتوحات و مبحث جمعة منى و عرفات من خلاصة الفتاوى و عليه سياق الجامع الصغير و اما النهى عنها بدون اركانها و شروطها فهذا ليس نهيا عنها حقيقة بل هو امر بمراعات اركانها و شروطها عند القدرة فنصوص الاركان و الشروط لم تورد لرفع الايجاب و التشريع بل هي مقررات لا امر النصوص الموجبة و المطالبة للجمعة ببيان كمية ادائها و كيفيته و لا ملازمة بين ادائها و وجوبها صحة و فساداً و لا مزاحمة بين نصوصهما فلا يتصور تخصيص النصوص المطالبة بحديث على (رض) و عدم صحة ادائها و ان كان اجماعيا كجمعة المحدث لا يتصور ان يخص به النص المطالب و ذلك لاختلاف الجهة فلذا كان عليه مراعات شرطها ان كان قادراً و لا شرط على العاجز و قس عليه جميع الاركان و الشروط فكذا حال المصر و ما جاء في ترخيص ترك الجمعة في مادة ما فهذا ليس لامر ما سوى دفع الحرج فهو لا يقدر في عموم خيريتها و اكديتها و اقدميتها على الظاهر و الا فيقع تدافع بين اغراض الشارع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً 12

## الامر يتبع القدرة

لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تصح قاعدا آه و لا يخفى ان قوله لا تصح قاعدا فرع  
اشتراط القيام و الاصل مخصوص بالقادر فكذا ما بينى عليه و قس عليه سائر الشروط و  
الاركان و الامر يتبع القدرة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>: و الامر يتبع القدرة آه: فان قوله تعالى اركعوا تابع لقدرة المكلف فإن كان قادرا على مقتضاه اقتضى و الا كان ساكتا فى حقه و كذلك حديث  
على عليه السلام (مع انه ليس امرا صراحته لوجود الاختلاف فيه هل التقدير فيه نفى الكمال او نفى الصحة و هل المراد من الحديث الاتيان الى المصر  
او وجود الجماعة) ان كان المكلف قادرا على إتيان المصر اقتضى الحديث عنه الاتيان و الا كان ساكتا و يبقى النص المطالب مطالبا فمن اين  
يأتى المنع فى حق العاجز و إن قيل ان الجمعة تسقط بخروج الوقت و هو من شروط الاداء فكذلك المصر نقول ان الوقت كما هو شرط للاداء  
سبب لنفس الوجوب ايضا بخلاف المصر فلا يرد الوارد

## إطلاق عبارات المتون يفضي إلى تكذيب الله أو القول بلا دليل

و لا تجوز في القرى آه<sup>1</sup> لضرورة مراعات المصر عند مقدوريته و اما القول بعدم جواز الجمعة العاجز البعيد عن المصر فغلط فاحش لافضائه اما الى تكذيب الله تعالى فيما اخبر لو عده مأمورا بمراعات المصر داخلا في حديث على عليه السلام و اما الى القول بلا دليل مع وقوعه في مقابلة النص المطالب و اقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم فله الحمد<sup>2</sup> لولا يعده<sup>3</sup> مأمورا بمراعات المصر داخلا في حديث على عليه السلام كما هو الحال في الواقع.

---

<sup>1</sup>: قوله لا تجوز في القرى آه و لا يخفى ان القول بعدم الجواز في القرى فرع شرطية المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة و العاجز غير داخل تحت نص الاشتراط مع انه مطالب باداء الجمعة لبقاء الخطاب مادام الوقت فالانكار حينئذ انكار عن القاطع بلا دليل مع ان القاطع لا يهمل الا بالقاطع مثله لا بالاختلاف و الاشتباه و لا قاطع مادام اليوم لان المالك (رح) يقول ان العصر ايضاً وقت للجمعة كما هو ظاهر القرآن 12 مصنف عليه السلام

<sup>2</sup>: فله الحمد آه: قوله فله الحمد لتتمة الرسالة فإن المصنف عليه السلام ختمها بقوله و لله الحمد ثم رأى ان يقيد قوله "اما الى القول" بالشرط فقال لولا يعده آه

<sup>3</sup>: لولا يعده آه: فلو قال لولم يعده لكان انسب بالمقام و لعدم الالتباس "لو لا" بلولا التحضيض و على كل حال فان لو للشرط و الجواب محذوف دل عليه ما قبله و التقدير لو عد العاجز مأمورا بمراعات المصر فقد افضى قوله الى تكذيب الله و لو لم يعده مأمورا فقد افضى الى القول بلا دليل مع آه



## الفرع مقيد بقيد الاصل

وفي الهداية ولا تجوز في القرى آه هذا فرع اشتراط المصر فهو كاصله موقوف على القدرة بالاجماع لاخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة على ان العاجز عن الشئ غير مأمور به وهذا مطرد في جميع الصلوات جمعة كانت او غيرها ولهذا من قال بعدم جواز جمعة العاجز عن سائر الشروط و الاركان<sup>1</sup> فهذا منه خطأ لا يقدر في الاجماع و كذا سائر الصلوات فخطأ الناظرين في عبارة الهداية لا يقدر في الاجماع<sup>12</sup>

---

<sup>1</sup> الشروط و الاركان آه: فلا تجد احدا من العلماء يقول بعدم جواز الجمعة عند فقد القيام و القراءة و الركوع بالعجز و ان قيل ان اشتراط المصر ليس كاشتراطهم نقول نعم لان اشتراطهم ثابت بالقطعي و هو ثابت بالظني فهو احق بالسقوط عند العجز

## يتوقف الفرع على ما يتوقف به الاصل

و لا تجوز<sup>1</sup> في القرى آه الهداية تفريع على شرطية المصر بناءً على عدم جواز تعدد الجمعة<sup>2</sup> فيتوقف الفرع (وهو عدم جواز الجمعة في غير المصر) على ما يتوقف به الاصل (وهو شرطية المصر) من القدرة<sup>3</sup> فالفاقد العاجز عن المصر لا كلام في جواز<sup>4</sup> جمعته و الا فيفرضي اما الى القول بان العاجز عن الشروط و الاركان داخل تحت نصوصها و فيه تكذيب النصوص

<sup>1</sup>: قوله و لا تجوز آه اعلم ان القول بعدم جواز الصلوة العاجز عن القيام زلة ثم القول ان حكم عدم الجواز الكذائي ان يمنع عن الصلوة زلة اخرى فكذا العاجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع الجمعة كانت الصلوة او غيرها و بعبارة اخرى القول بعدم جواز الصلوة للعجز عن ركن او شرط خطائه يقيني لان العاجز الكذائي غير داخل تحت نص الركن و نص الشرط بناءً على ما اجمع عليه الامة و نطقت به النصوص المتواترة المتظاهرة من ان العاجز غير مأثور و مع ذلك هو داخل تحت النص المطالب لاصل الصلوة للقدرة في هذا القدر فالقول بعدم جواز الجمعة مع العجز عن المصر بطلانه يقيني اذ فيه معارضة القاطع القرآني بلا دليل فترى انه لا نظير له في الشرع في سائر الشروط و الاركان 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله تعدد الجمعة آه و كذلك شرطية السلطان و اذن العام مبني على هذه الرواية و اما بناءً على ما هو الاصح الارجح من جواز التعدد فليس شئ من الثلاثة بشرط فاما السلطان لعدم النزاع في التقديم و التقدم و اما اذن العام فلعدم ضرورة اجتماع الكل في موضع واحد و اما المصر فلانه معلل بعله الاجتماع و اذ ليس علتة ضروريا فليس مصنف رحمته الله

<sup>3</sup>: قوله من القدرة آه فحينئذ يصير بترك المصر مفقوتا للشروط فيفوته المشروط فلا بد من مراعات شرطه لا ان تمنع الجمعة مع بقاء النصوص المطالبة على حالها مادام الوقت اذ ليس غرض الشارع من ايراد نصوص الشروط و الاركان ان تهمل الصلوة و تمنع عنها لانها وردت مؤكدة للتشريع لاصل الصلوة ببيان كمية ادائها و انه لا بد من مراعاتها مادام القدرة و اما الفاقد العاجز فليس بمأثور فيما عجز فلا شرط عليه و لا ركن فالمنع حينئذ مع كونه في مقابل النصوص المطالبة و افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم يستلزم تكذيب الله تعالى و الخروج عن الاجماع على ان العاجز عن الشئ غير مأثور به مع ما قدم ان المأمور بالمصر ايضا لا يجوز ان يمنع عن الصلوة بل الضرور له حينئذ هو مراعات المصر بخلاف رخصة الترك لدفع الحرج حيث لا مناقضة بينه و بين القاطع القرآني اذ المراد بالامر هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بقريئة احاديث الباب و الامر المقرون بالقريئة محمول على وفق القريئة اجماعا بين الامة و انما الاختلاف في الامر المطلق عن القريئة و عند اصحاب الظواهر لا رخصة في ترك الجمعة لتقدم عموم النص و اطلاقه على الاخبار الاحاد و التأسيس مسلم عندنا حيث بنى عليه فروع غير محصاة من المذهب الا انا هنا حملنا الامر على المنع المجازي بقريئة الاحاديث الواردة في الرخصة ثم اعلم ان زلة الناظرين في عبارة القدوري في موضعين الاولى قولهم بعدم جواز جمعة العاجز عن المصر و الثاني قولهم ان حكم عدم الجواز هنا ان يمنع عن الجمعة 12 مصنف رحمته الله

<sup>4</sup>: قوله في جواز آه فقد صرح في الوقاية و المختصر و الدر المختار و الرد المحتار ان فاقد الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت و في شرح المختصر للقهستاني و هو كالقروي و المسافر آه ملخصا بل هو الحال في جميع الشروط القواطع و الاركان جمعة كانت الصلوة او غيرها فلا كلام في جواز الجمعة مع عجز الامام و القوم عن جميع الاركان و الشروط نعم رخصة الترك لدفع الحرج امر آخر اذ لا يضر اكدية الجمعة عن الظهر فعدم دخول العاجز تحت حديث علي رضي الله عنه مقطوع به بطلان القول بعدم جواز جمعته ايضا مقطوع به لعدم الدليل (اي على عدم جواز جمعة العاجز) على القطع و البتات فكيف ترك دلائل الوجوب و الاداء من الاقوال و الافعال من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم خصوصاً النص القاطع المجمع عليه حيث لا يجوز اهماله الا بقاطع مثله لا بالظن و الاختلاف و الاشتباه فكيف بتركه بغير شئ والى الله المشتكى 12 مصنف رحمته الله

المتواترة المتظاهرة و خروج عن اجماع<sup>1</sup> الامة و اما الى التحكم على الشرع<sup>2</sup> مع عدم الدليل  
 قطعاً فكيف بهذا في مقابلة القاطع المطالب و الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و  
 الصحابة رضي الله عنهم و الاوائل رضي الله عنهم<sup>3</sup> من اهل المذاهب 12

---

<sup>1</sup>: قوله عن اجماع آه فقد صرح اهل التوحيد و الاسلام بضرورة الاعتقاد على ان العاجز عن الشئ غير مأمور به شرعاً اجماعاً و قالوا بكفر المنكر  
 من غير التأويل لان فيه تكذيب لله تعالى و رسوله ﷺ فيما اخبر به و اما تصويره عقلاً ففيه خلاف 12 مصنف رحمه الله  
<sup>2</sup>: قوله على الشرع آه بالقول بعدم جواز الجمعة من العاجز مع القول بعدم دخوله في حديث على رضي الله عنه 12 مصنف رحمه الله  
<sup>3</sup>: قوله و الاوائل آه قال اهل التحقيق من العارفين الجامعين بين علم الظاهر و الباطن ان اقامة الجمعة في عرفات و البادية جائزة عند ائمة  
 المذاهب و كذلك بدون الحاكم لان الله تعالى اطلق الطلب و لم يذكر الشروط قاله الامام الشعراني في الميزان بل هو امر متفق عليه كما في حج  
 الميزان و حج الفتوحات 12 مصنف رحمه الله

## في بيان وجه الافتراق بين اشتراط المصر و الوقت

اعلم ان اشتراط المصر انما كان لا بأس به مع عدم ثبوته بحديث على عليه السلام اذا جرى به مجرى نظرائه من القيام وتوجه القبلة وغيره من ضرورة رعايته بالقدرة فقط و الا لا تصح جمعته لفوت المشروط بتفويت الشرط<sup>1</sup> و الا فجمعته غير صحيحة<sup>2</sup> لا انها غير واجبة لان المصر لا يكون له رائحة من علة نفس الوجوب و لا من علة وجوب الاداء كسائر الشروط و الاركان اذ هما بالوقت و الخطاب<sup>3</sup> و هما على حالهما بخلاف خروج الوقت لانه كما هو شرط

<sup>1</sup>: و الا لا تصح جمعته أه: اي و ان لم يراع المصر مع القدرة على اتيانه لا تصح جمعته لان المشروط يفوت بفوت الشرط كما صرح ائمة الاصول بخلاف العجز اذ لا شرط و لا فوت فتصح جمعته فافهم.

<sup>2</sup>: و الا فجمعته غير صحيحة أه: مستأنفة و كبديل الكل لقوله و الا لا تصح جمعته اي و ان لم يراع المصر مع القدرة على اتيانه فجمعته غير صحيحة لا انها غير واجبة لان عدم الصحة لا يستلزم عدم الايجاب لتفاوت الجهة فافهم.

<sup>3</sup>: اذ هما بالوقت و الخطاب أه: ففي التوضيح اما وقت الصلوة فهو سبب للوجوب و تحقيقه (اي تحقيق كون الوقت سببا للوجوب) ان الوقت و ان لم يكن مؤثرا في ذاته بل بجعل الله تعالى بمعنى انه رتب الاحكام على امور ظاهرة تيسيرا كالملك على الشراء الى غير ذلك فهذه الامور مؤثرة في الاحكام بجعل الله تعالى عند اهل السنة ثم هو (اي الوقت) سبب لنفس الوجوب لان سببها الحقيقي الايجاب القديم و هو ترتب الحكم على شئ ظاهر فكان هذا (اي الشئ الظاهر و هو الوقت) سببا لها (اي لنفس الوجوب) بالنسبة إلينا ثم لفظ الامر لمطالبة ما وجب بالايجاب المرتب للحكم على ذلك الشئ و هو الوقت فيكون (اي لفظ الامر) سببا لوجوب الاداء و الفرق بين نفس الوجوب و وجوب الاداء ان الاول هو اشتغال ذمة المكلف بالشئ و الثاني هو لزوم تفريغ الذمة عما تعلق بها فلا بد له من سبق حق في ذمته فاذا اشترى شيئا يثبت الثمن في الذمة (فتبوت الثمن في الذمة نفس الوجوب) اما لزوم الاداء فعند المطالبة بناء على اصل الوجوب أه تم ملخصا فحين دخول وقت الجمعة يثبت اداء نوع من العبادة في ذمة المكلف (و هو نفس الوجوب) ثم قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله تعالى لمطالبة العبادة التي وجبت بالايجاب القديم (الذي رتب وجوب اشتغال الذمة بالعبادة على الوقت) اي ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله يطالب من المكلف ان يفرغ ذمته عن ما تعلق بها من اداء العبادة بالوقت (متعلق بتعلق) و هذا كما اذا اشترى شيئا ثم جاء البائع يطلب الثمن الذي تعلق بذمته بذلك البيع فان البيع كالوقت في اشتغال الذمة و مطالبة الثمن الذي ثبت بالبيع كمطالبة الصلوة بالامر التي ثبت في ذمته بالوقت ثم ان قوله تعالى فاسعوا عام مطلق فاين المصر من علة نفس الوجوب و وجوب الاداء فالقول بمنع الجمعة عن اهل القرى فيه اهمال للنص المطالب فاسعوا إلى ذكر الله بلا دليل اذ هو مطالب مادام بقاء جزء من اجزاء الوقت و إن قلتم أن التشريع مختص على اهل الامصار فقوله تعالى فاسعوا لا يطالب من اهل القرى فلا يكون اهمالا في حقهم نقول فيه اذا انكر جاحد فرضية الجمعة لا يكفر لصيرورة نص الجمعة ظنيا بعد التخصيص لان التشريع بلفظ يايها الذين آمنوا عام لجميع المؤمنين قرويههم و مصريهم و اخراج اهل القرى من لفظ يايها الذين آمنوا يقتضي التخصيص و العام المخصوص البعض ظني كما صرح ائمة الاصول و فيه ايضا ان اهل المصر لو اقاموا الظهر عوضا عن الجمعة اجزأهم لوجود الشبهة في نص الجمعة و قطعية نص الظهر بل ان تخصيص نص الجمعة غير متصور لاقتضائه البعض و هي محبوبة عند الله تعالى و ان قلتم فكيف لاهل الرخصة ان يقيموا الظهر و يتركوا الجمعة مع بقاء نص فاسعوا على حاله قلنا ان الله تعالى يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج و لا شك ان في اقامتها لحوق حرج لبعض المكلفين فلذلك رخصوا في ترك الجمعة و مع ذلك لم يرفع تشريعها عنهم حتى لو ادوا الجمعة لكان خيرا لهم و لا شك ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله زاحم لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوك الشمس (على ان المراد منه الظهر) فيقدر مزاحمته (اي قوله تعالى فاسعوا) له (اي لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوك الشمس) يبقى معدوما و المكلفون الموجودون في الجمعة صنفان: اهل الرخصة و غير اهل الرخصة فاما الصنف الثاني فداخل تحت نص فاسعوا باعتبار الوجوب فيزاحم نص الظهر

لصحة الاداء<sup>1</sup> علة لنفس الوجوب ايضاً و الخطاب القاطع المطالب الذى هو علة وجوب الاداء على حاله مادام بقاء جزء من اجزاء الوقت فبخروج الوقت انتفت العلتان<sup>2</sup> بخلاف سائر الشروط و الاركان فانها لما كانت خالية عن العلتين المذكورتين فآل قول الشارع<sup>3</sup> من عدم صحة الصلوة (بدون الشروط و الاركان) جمعة كانت او غيرها ان لا بد من رعايتها من اقامة الصلوة كما لا بد من اقامة اصل الصلوة فليس مراد الشارع بعدم صحة الجمعة عن المحدث و العارى مثلاً ان تسقط الجمعة عنه اذ عدم الصحة لا يلزم سقوط الوجوب<sup>4</sup> فضلاً عن النهى عنها مع انما يتصور عدم صحة الجمعة بتفويت الشروط و الاركان اذا كان

فى حقهم بقدر ذلك فيحرم اقامة الظهر عليهم و اما الاول فداخل فى قوله تعالى فاسعوا باعتبار الرخصة للحوق الحرج فيرخص اقامة الظهر لهم لا باعتبار ان الظهر قد زاحم الجمعة و لكن باعتبار ان مزاحمة الجمعة رفعت عن الظهر بهذا القدر و ثم اذا رفعت مزاحمتها له بالكلية بحيث خرج الوقت يجب اقامة الظهر و اما المنع فلا يوجد فى باب الجمعة مادام الوقت والامر هين فتأمل.

<sup>1</sup>: شرط لصحة الاداء أه: جواب سوال مقدر و هو ان الوقت اذا فات انعدم اداء الجمعة فلم لا ينعدم ادائها بفوات المصر و الجواب ان الوقت و المصر (على فرض اشتراطه) شرطان لصحة اداء الجمعة و لكن الوقت كما هو شرط لصحة الاداء علة لنفس الوجوب ايضاً و نفس الوجوب علة لسبب وجوب الاداء الذى هو تعلق الحادث بالطلب القديم الذى اقيم لفظ الامر مقامه فاذا خرج الوقت انتفت نفس الوجوب و بانتفائها ينتفى سبب وجوب الاداء و هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله فاذا خرج الوقت لا يطالب قوله تعالى فاسعوا اقامة الجمعة بخلاف المصر اذ هو شرط لصحة الاداء فقط فافهم.

<sup>2</sup>: انتفت العلتان أه: فإن الوقت سبب لنفس الوجوب و نفس الوجوب سبب لمطالبة الامر الذى هو سبب وجوب الاداء اى إذا دخل الوقت ثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة و هذا هو معنى قوله الوقت سبب لنفس الوجوب ثم قبل الشروع فى الاداء او حين التضييق يطالب لفظ الامر من المكلف اداء العبادة التى ثبت فى الذمة بدخول الوقت و هذا هو معنى قوله نفس الوجوب سبب لمطالبة الامر فإذا لم يدخل الوقت او خرج انتفت نفس الوجوب و بانتفائها ينتفى وجوب الاداء اذ هو مطالب ما ثبت بنفس الوجوب فبخروج الوقت انتفت العلتان اى نفس الوجوب و وجوب الاداء و اما سائر الشروط و الاركان لما كانت خالية عن العلتين المذكورتين لم تنتفيا بانعدام تلك الشروط و الاركان فيبقى النص مطالباً و لو انعدمت الشروط و الاركان كلها سوى الوقت فافهم.

<sup>3</sup>: فمآل قول الشارع أه: جواب سوال مقدر يرد على قوله بخلاف سائر الشروط و الاركان فان المصنف رحمته الله صرح بان سائر الشروط و الاركان لما كانت خالية عن العلتين ما افضى (اشارة الى ان جواب لما فى قول المصنف رحمته الله لما كانت خالية الخ محذوف) انتفاءها الى انتفاء اصل الصلوة و ما آل الى تركها فيرد عليه ان كانت الشروط و الاركان لا تؤول الى ترك الصلوة فما فائدتها و مآلها فاجاب المصنف رحمته الله فمآل قول الشارع من اشتراط الشروط و الاركان و عدم صحة الصلوة بدونها ضرورة مراعاتها لاقامة الصلوة عند القدرة عليها فقول الشارع بعدم صحة جمعة المحدث و العارى يستلزم ايجاب الوضوء و ستر العورة لا ان الجمعة تسقط بدونهما و لا صلة لهما بوجوبها او سقوطها فافهم.

<sup>4</sup>: لا يلزم سقوط الوجوب: فان قيل انعدام الوقت يلزم سقوط الواجب و كذلك الجماعة نقول اما الوقت فلانه علة لنفس الوجوب التى هى علة لوجوب الاداء لا لان عدم الصحة يلزم سقوط الوجوب اما الجماعة فلانها محل التشريع الذى يدل عليه قوله تعالى من يوم الجمعة فان قوله الجمعة يدل على عليه مأخذ الاشتقاق اى ان الجماعة هى العلة من تشريع الجمعة مكان الظهر فمن كان عاجزاً عن حضور الاجتماع لاداء الجمعة فكانما هو عاجز عن اصل الصلوة فى سائر الصلوات و ذلك عند جمهور العلماء خلافاً لبعضهم حيث قالوا بادائها منفرداً اذا تم شعار الاجتماعى دونه كما فعله ابن عباس رضي الله عنه لدخوله تحت قوله تعالى فاسعوا فقياس المصر على الوقت و الجماعة باطل فافهم.

قادرا عليها بامر الشارع و الامر مختص على حالة القدرة و اما عند العجز فالشروط و الاركان منعدمة باخبار الله تعالى فلا يتصور ان نقول انه فوت الشرط<sup>1</sup> فلا تصح صلوته فضلا من القول بسقوط الواجب و رفع تشريع اصل الصلوة اذ عدم صحة الاداء لا يستلزم سقوط الواجب لبقاء المعلول ببقاء علته<sup>2</sup> من الوقت و الخطاب مادام الوقت فالقول بالملازمة شئ لا يعرفه العقل و لا النقل<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: نقول انه فوت الشرط أه: فان قوله تعالى اركعوا انما سيق لاشتراط الركوع في الصلوة فمن لم يأت بالركوع في صلوته نقول بعدم صحة صلوته لانه فوت الشرط (اي الركوع) و بتفويت الشرط يفوت المشروط (اي الصلوة) اما إذا عجز عن الركوع فلقول الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها نقول انه غير داخل تحت خطاب اركعوا فاشتراط الركوع منعدم في حقه اذ الاشتراط بالخطاب و الخطاب لا يتوجه إليه فإذا أدى الصلوة بلا ركوع صحت صلوته فافهم.

<sup>2</sup>: لبقاء المعلول ببقاء علته أه: اي ان علة مطالبة نص فاسعوا هو الوقت و الخطاب فمادام الوقت اي العلة فالمعلول اي مطالبة النص باق فلا يؤثر في مطالبته شئ سوى الوقت و لو انعدمت الشروط و الاركان فافهم.

## لابد لاشتراط الشروط من اعتبار امرين

ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع او فناء المصر ولا تجوز في القرى يتعين من السياق و  
السباق<sup>1</sup> امرين الاول ان الحكم الكذائي ليس في حق العاجز عن المصر مع انه داخل تحت  
النص المطالب لاصل الجمعة والثاني اعتبار المآل لان مآل القول بعدم الجواز بدون الشرط  
ان ترعى الشرط لا ان تهمل الصلوة<sup>12</sup>

---

<sup>1</sup>: فان السياق و السباق آه: فان هذا القول (اي لا تصح الجمعة الا في مصر الخ) مسوق لبيان اشتراط المصر و يسبقه قوله و شرط لادائها المصر  
فيتعين من هذه العبارة التي سياقها و سياقها لاشتراط المصر امرين الاول ان الحكم الكذائي ليس في حق العاجز عن المصر لانه الحال في كل  
الشروط و الاركان و الثاني ان مآل هذا القول ان يرعى المصر لا ان تهمل الجمعة كما هو الحال في سائر الشروط و الاركان ايضاً فالخلاصة ان  
هذه العبارات مسوقة لاجل الاشتراط لصحة الاداء و لابد للاشتراط من اعتبار امرين الاول اعتبار عجز المكلف فالاشتراط حينئذ في حقه منعدم و  
الثاني اعتبار مآل الشروط و الاركان فالشروط و الاركان انما شرعت لان ترعى في الصلوة لا ان تهملها و الله اعلم بالصواب

## في بيان ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدورى زلة

اعلم انه لا بد ان تكون الشروط و الاركان مقدور الاتيان ليكون المصلي بعدم مراعاتها مفوتاً لها فيستلزم تفويت المشروط فلا بد من مراعاتها لا ان تهمل الجمعة و غيرها اذ ليس غرض الشارع من تشريع الاركان و الشروط الا ضرورة مراعات كمية الصلوة ما امكن فالقول بترك الصلوة حينئذ يخالف غرض الشارع فن هنا علمت ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدورى و لا تجوز في القرى انه يمنع من الجمعة زلة<sup>1</sup> خصوصاً في مقابلة القاطع المطالب و احاديث الباب و آثاره و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم هذا و اما ان لم تكن مقدورة فلا شرط و لا ركن حينئذ فالمنع مع الموانع المقدمة<sup>2</sup> يستلزم تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة من اهل التوحيد اذ لا بد للمانع من القول بان فاقد المصر العاجز عن اتيانه و نحوه مكلف بمراعاته و نظائره لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او مصلي المصر و لا تجوز في القرى آه و لا يخفى ان قوله و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر و الاصل مخصوص بالقادر فكذا الفرع و هذه هي الضابطة في جميع الشروط و الاركان جمعة كانت الصلوة او غيرها فالله خير حافظاً.

<sup>1</sup> : زلة آه: لانه ليس للمانعين إلا احدى هذه الثلاث: ان يعدوا المصر من شروط صحة الاداء أو يعدوه من شروط وجوب الاداء او يعدوه قيلاً للتشريع اما الاول فلا كلام في ان شروط الاداء تسقط عند العجز مع بقاء النص الموجب كما في الركوع و السجود و سائر الشروط و الاركان و لا يقال ان الجمعة تسقط عند خروج الوقت لانه كما هو شرط للاداء علة لنفس الوجوب ايضاً كما مر بخلاف المصر و اما الثاني فلا ضير فيه ايضاً اذ صرح اصحاب المتن و الشروح و الفتاوى جميعاً على ان فاقد شرائط الوجوب لو ادى الجمعة جازت و ثابت عن فرض الوقت و اما الثالث فالقول بقيد التشريع خلاف مراد الشارع من ايراد نصوص الاداء ثم على فرض صحته فهو يعارض قطعية الجمعة مع ان الامة اجمعوا على قطعيتها و فرضيتها فالقول بقيد التشريع يخرج النص الى الظنية لانا لا ندري كم خرج بذلك القيد من التشريع فلو انكر احد فرضيتها لا يكفر لوجود الشبهة اذ يمكن ان يكون المنكر من الذين رفع عنهم التشريع بحديث على رضي الله عنه مع تصريح اصحاب الفتاوى على تكفير جاحد الجمعة و الله اعلم بالصواب

<sup>2</sup> : الموانع المقدمة آه: و بيانه ان وقوعه ( اي القول بالمنع عن الجمعة ) في مقابل القاطع القرآني و افعال رسول الله ﷺ و ايضاً وقوعه خلاف غرض الشارع من ايراد النصوص الاركان و ايضاً اجماع ( عطف على وقوعه ) الامة على ان لا شرط و لا ركن عند العجز تقوم ( خبر ان ) موانع في طريق المنع عن الجمعة



## لابد من معرفة امرين في تفسير عبارات المتون

ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز في القرى و تحقيق المقام في معرفة امرين الاول ان يكون المصر موجوداً مقدور الاتيان فحكم عدم الجواز مع بقاء النص الأمر باصل الصلوة ان يرضى الشروط و الاركان لا ان تهمل الصلوة و الا فيوقع في زلتين الاولى نقض غرض الشارع من ايراد نصه كسائر نصوص الشروط و الاركان و الثانية نقض الامر القاطع بلا دليل و الثانى ان يكون المصر مفقودا غير مقدور الاتيان ففاقده غير مأمور بمراعاته اتفاقا فلا يتصور حينئذ تفويت الشرط لانعدامه كحال سائر الشروط و الاركان فما فهم الناظرون من عبارة القدورى زلة عظيمة لما ترى انه لا كلام في جواز الجمعة عند العجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكيف بهذا الظنى مع ان الحق عدم شرطيته لاحاديث الباب 12

## في بيان ان المكلف مأمور باداء الصلوة مادام قادرا على اصل الصلوة

تحقيق المقام ان الامر التشريعى نحو قوله تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] وقوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] اعم من ان يكونوا قادرين على شروط الاداء و اركانه او عاجزين عنها اذ هو على حسب ما قدر<sup>1</sup> (اى وجه كان) فالعاجز عن الشروط و الاركان غير مأمور بها و مأمور على اصل الصلوة مادام امكان تحريك الرأس فى سائر الصلوات و تحريكه مع الاجتماع فى الجمعة لبقاء الامر على حاله فالنتائج المبنية على الشروط و الاركان كعدم الصلوة قاعدا مثلا المبنى على اشتراط القيام مقيدة<sup>2</sup> كاصلها على القدرة على القطع و البتات فالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام قاعداً من فضائح الدهر لكونه مكابرة للنص المطالب بلا دليل فما فى الهداية و لا تجوز فى القرى فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة فلا دلالة له على عدم جواز الجمعة فى القرى عند العجز عن المصر و عليه<sup>3</sup> جميع النتائج المبنية على الشروط و الاركان<sup>4</sup> و عليه عبارة الجامع الصغير صفحة 19 و 20 المطبوع فى المطبع العلوى و فى المقام بسط 12

<sup>1</sup>: هو على حسب ما قدر أه: اى الامر مطالب (بالكسر) على حسب ما قدر المكلف او المكلف مطالب (بالفتح) على حسب ما قدر و الاول اولى

<sup>2</sup>: قوله مقيدة خبر و مبتدأه النتائج المبنية

<sup>3</sup>: (و على جميع النتائج المبنية.....)

<sup>4</sup>: جميع النتائج المبنية على الشروط و الاركان أه: كالقول بأن لا صلوة الا قائما و لا تجوز قاعدا و لا صلوة الا بستر العورة و لا تجوز عريانا و لا صلوة الا بالركوع و لا تجوز بدونه

## الفصل الثاني: في بيان استدلالات المانعين و الجواب عنها

### مقدمة الفصل:

در فصل قبل با دلائل و برهان های قاطع اثبات نمودیم که عبارات متون مذهب به منظور منع از جمعه سیاق نشده اند در حالیکه این معنا با آنچه در کتب متأخر مذهب ذکر گردیده، در تضاد قرار دارد و در آنجا واضح شد که برداشت منع به چه اشتباهات و تناقضاتی منجر میگردد اما قطعاً برداشت منع بدون استدلال صورت نگرفته و حتماً بر اصول و قواعدی بناء شده است بناء برای مردود نمودن منع و اثبات عدم آن، لازم است تا علاوه بر آوردن دلیل برای اثبات عدم ممنوعیت، به استدلال های مخالفین مبنی بر منع، نیز پاسخ مدلل ارائه شود گر چه در رساله های باب اول اشارتاً به استدلالات شان پاسخ داده شده است اما در این فصل رساله های از مصنف ذکر می گردد که مستقیماً استدلال های شان را مورد هدف قرار میدهد و بطلان شان را آشکار می سازد.

تأسیسی که در کتب متأخر مذهب مشهور است و تمام احکام منع از جمعه بر آن بنا میشود قرار ذیل است:  
در کتاب المستخلص صفحه 287 آمده:

لان الظهر فريضة محكمة لا يترك الا بالنص القاطع و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار

و همچنان مولوی عبدالرووف انار دره گی در رساله شان مینویسد:

ان الظهر امر مقطوع به لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله لان اليقين لا يزول الا بمثله و هي القاعدة المعروفة المستمرة

و در فتح القدير اينطور ذکر شده است:

وَالْقَاطِعُ لِلشَّغَبِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: 9] لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ اتِّفَاقًا بَيْنَ الْأُمَّةِ إِذْ لَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي الْبَرَارِيِّ إِجْمَاعًا وَلَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ عِنْدَهُ، بَلْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَظُنَّ أَهْلُهَا عَنْهَا صَيْفًا وَلَا شَتَاءً، فَكَانَ خُصُوصُ الْمَكَانِ مُرَادًا فِيهَا إِجْمَاعًا، فَقَدَّرَ الْقَرْيَةَ الْخَاصَّةَ وَقَدَّرْنَا الْمَصْرَ وَهُوَ أَوَّلَى لِحَدِيثِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَهُوَ لَوْ عُرِضَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ كَانَ عَلَى عليه السلام مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ مُعَارَضَةُ مَا ذَكَرْنَا إِيَّاهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَنْقُلْ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ

حِينَ فَتَحُوا الْبِلَادَ اشْتَغَلُوا بِنَصْبِ الْمَنَائِرِ وَاجْتَمَعَ إِلَّا فِي الْأَمْصَارِ دُونَ الْقُرَى، وَلَوْ كَانَ لُنْقِلَ وَلَوْ أَحَادًا

پس هدف ما در این فصل اثبات بطلان تأسیس فوق و به ترتیب آن بطلان احکام مبنی بر آن، میباشد<sup>1</sup> اما قبل از اینکه به موضوع بپردازیم لازم است به چند شبهه پاسخ بدهیم: ممکن است در ذهن بعضی خطور کند که آنهائیکه قائل به منع شدند، علماء بزرگ و محققى بودند پس امکان ندارد که در فهم قضیه اشتراط مصر دچار اشتباه شوند و شاید این قضیه برای شان غیر قابل باور باشد که تیر فهم قضیه نماز جمعه از تمام محققین خطا خورد و به سینه مولوی محمد سرور رحمته الله اصابت نماید زیرا با قایل شدن به این قضیه، علم و حکمت محققین زیر سوال میرود در جواب می گوییم: در علم و منزلت علمای ما هیچ شکی نیست اما این بدان معنا نیست که در هیچ یک از اقوال خود دچار اشتباه نشوند زیرا در سخن هر کس غیر از خداوند جل جلاله و رسول مکرمش صلی الله علیه و آله اشتباه وجود دارد تا مقامات و منزلت ها حفظ شود حتی در بعضی جاها لغزش از خود جناب رسول الله صلی الله علیه و آله سر زده شده تا کسی مقام الوهیت به آن جناب قایل نشود و گفته شده گل بی عیب خداست و همچنان باید یادآور شد که مولوی محمد سرور رحمته الله اولین حنفی نمیباشد که دلائل منع جمعه را اشتباه میدانند بلکه بسیاری از علماء و محققین بزرگ احناف نظیر شاه ولی الله دهلوی، شیخ عبدالحق دهلوی، مولانا عبدالحی لکنوی و دیگر علماء نیز قایل به اشتباه بودن دلائل منع جمعه میباشند و در ضمن، اینکه فهم قضیه نماز جمعه، از میان محققین متقدم به کسی غیر از آنها اعطا شود دلالتی بر زیر سوال رفتن علم و حکمت شان ندارد همانگونه که خداوند جل جلاله در مورد حکم حضرات داوود و سلیمان علیهم السلام در قضیه چریدن گوسفندان در کشتزار می فرماید: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الانبياء: 79] باز ممکن است شبهه دیگر به وجود آید اینکه شاید کسی بگوید: چرا علماء متأخرین بدون تفکر در دلائل متقدمین، اشتباه شان را قبول نمودند و حتی بر آن اشتباه، استدلالاتی نیز آوردند، آیا این عملکرد شان تقلید کورکورانه نیست؟ در جواب می گوئیم خیر! آنها کورکورانه از متقدمین پیروی نمینمودند بلکه دلائل و استدلالات متقدمین نزد شان مورد پسند بود و تا آن زمان دلائل واضح بر رد استدلالات شان وجود نداشت و قطعاً اگر دلائل اثبات جمعه، و بطلان دلائل منع، نزد شان واضح می گردید، از قول متقدمین رجوع مینمودند به این دلیل که آنها در بسیار از مسائل این گونه عمل نمودند همانند قضیه اشاره سبابه در نماز که تفصیل آن در باب سوم خواهد آمد ان شاء الله بناء تقلید حق همانا پیروی از دلیل معتبر در نزد علماء، میباشد تا زمانیکه بر خلاف آن، دلیل قوی تر ثابت نشود و هر گاه دلیل قوی تر ثابت شد با سینه فراخ از قول خویش رجوع نموده و به آن دلیل رو می آوریم

<sup>1</sup>: قابل یادآوری است که در این فصل به استدلال صاحب فتح القدیر پاسخ داده نشده بلکه جواب استدلال آن در باب اول فصل سوم رساله تخمینات واقعه فی منع الجمعة به طور کامل ذکر شده است.

و تقلید کورکورانه بر عکس این قضیه است پس این عملکرد علمای ما را نمیتوان در زیر تقلید کورکورانه جای داد و لله الحمد و الیه المتاب.

## الجمعة هي المقطوع بها لا الظهر

اعلم ان الكلام في ظهر يوم الجمعة انما هو بعد نزول<sup>1</sup> نص تشريع الجمعة فالظهر حينئذ متروك على القطع و البتات لما ان مزاحمه قاطع اجماعا لكفر جاحده و ايضا ترك الظهر انما هو على العموم و الاطلاق لما ان مزاحمه على العموم و الاطلاق اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة فاذا وجد ترخيص في ترك الجمعة وجد ترخيص في فعل الظهر

---

<sup>1</sup>: انما هو بعد نزول آه: قوله في ظهر متعلق بالحال من الكلام وقوله انما كافه و مكفوفه و جملة هو بعد نزول خبر ان الكلام و توضيحه انا نسلم ان الظهر امر مقطوع به لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوك الشمس فهو باطلاقه يدل على قطعية الظهر في كل الايام حتى يوم الجمعة قبل نزول نص تشريع الجمعة و لكن كلامنا ليس في ظهر يوم الجمعة قبل نزول نص تشريعها بل في ظهره بعد نزول تشريعها و لا شك ان نص تشريع الجمعة زاحم نص الظهر في يوم الجمعة و الاولوية للنص المتأخر نزولا اجماعا بين الامة و هو هنا نص الجمعة لا الظهر و هو (اي نص الجمعة) قطعي اذ يكفر جاحده و عمومه و اطلاقه ايضا قطعي عندنا فالظهر حينئذ مقطوع تركه على العموم و الاطلاق لمزاحمة نص الجمعة اياه على هذا الوجه إعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة و اهل الرخصة يؤودون الظهر لا لان الظهر موجود في مقابل الجمعة بل لان مزاحمة الجمعة اياه قد رفعت بقدر الرخصة و قد قلنا ان المتأخر يزاحم المتقدم على قدر المزاحمة و الله اعلم بالصواب.

## ايضا في بيان ان الجمعة هي المقطوع بها

و ايضاً ان الظهر امر مقطوع آه اعلم ان الكلام في ظهر يوم الجمعة انما هو بعد نزول نص القاطع للجمعة و ان نصوص<sup>1</sup> المشروعة لاصل الجمعة غير والنصوص المبينة لكمية الاداء و كفيته غير فصلوة الظهر حينئذ مقطوع الترك على العموم و الاطلاق لما ان مزاحمها مقطوع الفعل على العموم و الاطلاق و انما يؤخذ ترخيص فعل الظهر من ترخيص ترك الجمعة لعدم المزاحمة حينئذ

---

<sup>1</sup>: و ان نصوص آه عطف على ان الكلام فهو معمول اعلم

## في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان الظهر امر مقطوع"

قوله (و ايضاً ان الظهر امر مقطوع به لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله) زلة عظيمة و جرم جسيم و ذلك لان الكلام انما هو في ظهر يوم الجمعة و بعد نزول القاطع القرآني المجمع عليه على قطعيته و تكفير جاحده فينئذ النصوص الاولى معدومة بقدر مزاحمة النصوص الاخرى<sup>1</sup> كما هو شأن الكتب المنزلة المرتبة و نصوصها فلو فرضنا تخصيص فرد من افراد الظهر<sup>2</sup> بنص الجمعة لكان رفع بقية افراده متعين بالاخبار الاحاد فكيف بعموم النص و اطلاقه اذ النص كما هو مقطوع من حيث هو هو مقطوع من حيث العموم و الاطلاق ايضاً على الرأى الاصح الارجح ففى كل موضع وجد ترخيص ترك الجمعة رتبة ترخيص فعل الظهر لزوال المزاحمة بهذا القدر فاذا خرج الوقت تعين الظهر لزوال المزاحمة اصلاً<sup>3</sup> فقول المسكين ان الظهر مقطوع به آه يشابه القول بان التورات مثلاً مقطوع به لا يترك بالاشتباه و الاختلاف يجعل ما هو مقطوع المزاحمة واجب العمل و يجعل القرآن ذا شبهة و ريب اذ لا فرق في ذلك بين كون الزمان بين النصين يسيراً او كثيراً

<sup>1</sup>: مزاحمة النصوص الاخرى آه: و قد علمت ان الله تعالى اذا شرع شيئاً لعباده من حيث الذات فلحبه لذلك الشيء و اذا منع عن شيء من حيث الذات فلبغضه فإذا شرع لا يمنع و إذا منع لا يشرع فالمنع في الجمعة غير موجود في ظهر يوم الجمعة اذ شرعت لكونها محبوبة عند الله تعالى فاذا لم يوجد منع عن الجمعة لا يوجد امر بالظهر لمزاحمتها اياه فقول المولى عبدالرؤوف "الظهر امر مقطوع به" لا يصدق ليوم الجمعة و انما لسائر الايام و الله اعلم بالصواب.

<sup>2</sup>: تخصيص فرد من افراد الظهر آه: قال ائمة الاصول ان العام قطعى فى ما يتناولوه فلا يخصص عام الكتاب بخبر الواحد الا اذا خصص فى المرتبة الاولى بقطعى مثله فيصير بذلك التخصيص دليلاً فيه شبهة فيصح تخصيصه بالخبر الواحد فى المرتبة الثانية و انك تعلم ان نص الظهر قطعى على وجه العموم و الاطلاق فلو فرضنا ان الجمعة خصصت عام الظهر فى يوم الجمعة بنص نحو يا اهل الامصار اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ برفع بعض افراد الظهر فى ذلك اليوم لكان رفع بقية افراده متعين باخبار الاحاد كما قال ائمة الاصول اى لو كان تشريع الجمعة وقع على بعض افراد الظهر (اى اهل الامصار مثلاً) و كان مخصصاً لعمومه لقلنا بتشريعها على اهل القرى ايضاً لان عموم نص الظهر اصبح دليلاً فيه شبهة فى يوم الجمعة فيصح تخصيصه بقوله ﷺ الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و سائر الاحاديث فى المرتبة الثانية أفلا نقول بتشريعها على اهل القرى و نص الجمعة عام مطلق لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ فالنداء بلفظ آمنوا يدل على عليية مأخذ الاشتقاق و ان الله سبحانه لم يقيد نص التشريع باى مكان و الله اعلم بالصواب

<sup>3</sup>: لزوال المزاحمة اصلاً آه: لان الوقت سبب لنفس الوجوب كما قال ائمة الاصول اى ان الله رتب مطالبة قوله فاسعوا على الوقت فإذا وجد طالب اداء الجمعة و طالب معه ترك الظهر و اذا لم يوجد لم يطالب و زال مزاحمته للظهر



قوله (لان اليقين<sup>1</sup> لا يزول الا بمثله) استمر على زلته مع ان الدليل يوافق حال الجمعة<sup>2</sup>  
 قوله (وهي القاعدة المعروفة المستمرة) اكد زلته مع ان القاعدة توافق حال الجمعة لكون  
 فرضيتها مقطوعا بها بالاجماع و لان النصوص باعتبار عمومها و اطلاقها ايضاً مقطوع بها  
 على الرأي الاصح الارجح و لم يجئ من الشارع شئ يرفع تشريعها بالاجماع و الاشتباه<sup>3</sup> و  
 الاختلاف في الصحة لا يضر التشريع بل و لو كان عدم الصحة قطعياً كاقامة الصلوة بدون  
 الطهارة و القيام و القراءة و الركوع و السجود فعليه مراعاتها عند القدرة و لا ركن و لا  
 شرط على العاجز اجماعاً

<sup>1</sup>: قوله لان اليقين آه نعم الا انه هو نص الجمعة بالاجماع فلا يجوز تركه بالاشتباه و الاختلاف حتى ان صحابة (رض) كانوا يصلون الجمعة فرادى  
 اذا لم يبرز الامام 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: استمر على زلته آه: قال المصنف رحمته الله عند قول المولى عبدالرؤوف ان الظهر امر مقطوع الخ انه زلة ثم بين هنا ان قوله لان اليقين الخ استمرار  
 على زلته مع ان عكس قوله متصور اى الجمعة امر يقينى فى هذا الوقت لا الظهر فلا يزول الا بمثله فالدليل لنا لا علينا و هذا معنى قول المصنف  
رحمته الله مع ان الدليل يوافق حال الجمعة آه

<sup>3</sup>: و الاشتباه آه واو للاستيناف و قوله الاشتباه مبتدأ خبره لا يضر و توضيحه ان المصنف رحمته الله لما ذكر ان فرضية الجمعة مقطوع بها و عدم مجئ  
 المنع ثابت بالاجماع يرد عليه كيف تدعى الاجماع و قد اختلف العلماء فى صحة ادائها فذكر المصنف رحمته الله الجواب بقوله و الاشتباه و الاختلاف فى  
 الصحة آه

## في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان اليقين لا يزول الا بمثله"

قوله "و ايضاً ان الظهر امر مقطوع لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله آه" و لا يخفى ان الكلام في ظهر يوم الجمعة بعد نزول نصها فالظهر حينئذ مقطوع تركه لقطعية النص الجمعة و تكفير جاحدها اجماعاً كما في الفتاوى و ايضاً هو قطعي باعتبار عمومه و اطلاقه على الرأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول و نصوص الظهر لتقدمها لا يجوز ان يغير بها نصوص الجمعة من النسخ و التخصيص و التقييد

قوله "لان اليقين لا يزول الا بمثله" جعل الظهر الذى هو معدوم (كما هو شأن النصوص الاولى بالنسبة الى نصوص الاخرى) باعتبار الجمعة يقينياً و اليقينى المجمع عليه ذا اشتباه و

ريب 12

## نص الجمعة عام مطلق<sup>1</sup>

قوله و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار آه المستخلص كلام واه اذ ترى ان النص القاطع الموجب للجمعة عام مطلق<sup>2</sup> و ترخيص الترك<sup>3</sup> انما هو لدفع الحرج و التشريع و العزيمة و الخيرية باقية باخبار الله تعالى و عليه احاديث الباب و لا تأثير لنصوص الشروط و الاركان<sup>4</sup> لرفع فرد من افراد الجمعة، لان الشارع ما اوردها معارضات له بل هي مؤكدات

<sup>1</sup>: مسلم است که بعد از فرض شدن نمازهای پنجگانه، در تمام هفته بعد از زوال خورشید نماز ظهر ادا می گردید اما بعد از مدتی خداوند متعال مسلمانان را مأمور میکند که در روز جمعه به عوض نماز ظهر، نماز جمعه را به هیئت اجتماعی بر گزار کنند و این دستور قبل از هجرت پیغمبر اکرم ﷺ توسط وحی خفی صورت گرفته است اما بعد از هجرت پیغمبر اکرم ﷺ خداوند متعال آیتی را فرو می فرستد و تشريع نماز جمعه را الى قيام قیامت، توسط وحی جلی اعلان میدارد و در این آیت خداوند متعال تمام اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد و نماز جمعه را بر آنها تشريع می گرداند و این تشريع را به هیچ مکانی قید نمی کند که این امر عام و مطلق بودن نص جمعه را می رساند اما در کتاب المستخلص و در اکثر کتب مذهب شایع شده که نص جمعه فقط آنده از اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد که در امصار و شهرها زیست دارند و فقط از آنها تقاضای ترک نماز ظهر را دارد اما مولوی محمد سرور ﷺ معتقد میباشد که نص جمعه عام و مطلق میباشد و اصل مذهب نیز همین است و در این بیانیه قصد دارند تا با ارائه دلائل خود، اشتباه بودن آنچه در المستخلص ذکر شده است را به اثبات برسانند.

<sup>2</sup>: فقد یرد علی القول بعموم الجمعة و اطلاقه قولان الاول ان اهل الرخص لا یجب علیهم الجمعة اتفاقا فعموم نص الجمعة منعدم و الثاني ان حدیث علی ﷺ انما سبق لتشريع الجمعة علی الامصار فقط فاطلاقه ایضاً منعدم فقد اجاب المولوی محمد سرور ﷺ عن الاول بقوله و ترخیص الترك الخ و عن الثاني بقوله و لا تأثیر الخ

<sup>3</sup>: و ترخیص الترك آه: ممکن است کسی بگوید که عدم وجوب ادای نماز جمعه بر ذمه اهل رخصت، امری متفق علیه بین ائمه این امت میباشد پس با این وجود چگونه میتوان ادعا نمود که نص جمعه عام است؟ بناء مولوی محمد سرور ﷺ در جواب به این شبهه احتمالی می فرماید و ترخیص الترك الخ و توضیح آن اینگونه است که رخصت قرار گرفتن عده ای در عمومیت نص جمعه خللی ایجاد نمی کند زیرا این رخصت بخاطر دفع حرج و دور کردن مشقت از آنها تشريع گردیده نه اینکه آنها در زیر نص جمعه داخل نباشند و یا اینکه در تشريع جمعه بر آنها خللی وجود داشته باشد بنابراین عزیمت ادای جمعه در حق شان باقی است و این امری متفق علیه بین ائمه مذهب میباشد که اگر اهل رخصت ( مسافر، مریض و غیره ) نماز جمعه را ادا نمایند نیابت از نماز ظهر می کند نه تنها نیابت می کند بلکه ادای نماز جمعه برایشان بهتر است زیرا خداوند متعال در عقب تشريع جمعه میفرماید ((ذلکم خیر لکم ان کنتم تعلمون )) سورة جمعه آیه . و همچنان به دلیل احادیث که در این فصل وارد شده است. پس واضح گردید که رخصت قرار گرفتن در یک عبادت منافی عمومیت آن عبادت نیست همانند نمازهای پنجگانه، روزه و غیره.

<sup>4</sup>: و لا تأثیر لنصوص الشروط و الاركان آه: ممکن است کسی بگوید که در حدیثی حضرت علی ﷺ می فرماید لا جمعة و لا تشریق و لا فطر و لا اضحی الا فی مصر جامع که دال بر انحصار صحت نماز جمعه در شهرها و عدم صحت آن در قریه ها میباشد پس مطلق بودن نص جمعه زیر سوال می رود بناء مولوی محمد سرور ﷺ با آوردن این عبارت (و لا تأثیر لنصوص الشروط و الاركان الخ) خواهان پاسخ به این شبهه وارده میباشد. گر چه مولوی محمد سرور ﷺ در یک بیانیه ای دیگر به بیان حدیث علی ﷺ می پردازند و اثبات می کنند که حدیث علی ﷺ هیچ دلالتی بر عدم صحت نماز جمعه در قریه ها ندارد اما در اینجا با فرض صحت ادعای مانعین پاسخ شان را ارائه میدارند و می فرمایند: حدیث علی ﷺ (با فرض دلالت بر عدم صحت نماز جمعه در قریه ها) از جمله نصوص شروط و اداء میباشد و برای برپائی نماز جمعه مصر را شرط قرار میدهد و این امری متفق علیه است که نصوص شروط و اداء در اینکه بعضی از افراد نص موجه را از زیر تشريع آن بیرون کند، هیچ تأثیری ندارد زیرا هدف شارع از آوردن نصوص شروط و اداء این نیست که در تعارض و مقابله با نصوص موجهه واقع گردند بلکه کیفیت ادای نصوص موجهه را میرسانند

له ببيان كمية ادائها و كفيتهها و المطالب لاصل الصلوة مطالب على حسب الطاقة<sup>1</sup> و لو عجز عن جميع الاركان و الشروط فمآل القول بعدم جواز الصلوات عند فوت شرط او ركن ان يرعى ذلك الشرط او الركن لا اهمالها (اي الصلوات) خصوصا عند العجز عن الاركان و الشروط اذ حينئذ لا ركن و لا شرط على العاجز لعدم دخوله تحت نصوصها 12.

---

به اين معنا كه عدم توانايي بر شروط و اركان، هيچ خللی در نصوص موجبه به وجود نمی آورد بلكه نصوص موجبه با وجود عدم قدرت بر شروط و اركان مطالب اداى تكليف ميباشد.

<sup>1</sup>: مطالب على حسب الطاقة: لأن النص ( و اركعوا و اسجدوا ) لا يطالب الركوع و السجود عند العجز عنهما مع ان النص الموجب اى اقميوا الصلوة يطالب اصل الصلوة ما دام قادرا عليه والله اعلم بالصواب

## في رد استدلال صاحب المستخلص

ولان الظهر فريضة لا يترك الا بالنص القاطع و النص ورد<sup>1</sup> بتركها الى الجمعة في الامصار 12 مستخلص فاسد جدا لان اصل الصلوة غير مقصور على حالة القدرة على الشرط والركن بل هو على حسب الطاقة بل لا شرط ولا ركن عند العجز

ايضا فيه ان الحد الاوسط غير مكرر على طريق القياس لان نص المصر ليس بنص و تشريع اصل الصلوة و هو عام مطلق غير مخصص ولا مقيد بضرورة الحس و فساد قطعي لقطعية فساد قول من قال و النص ورد بترك الظهر الى الجمعة عند مراعات القيام او الركوع و السجود او عند توجه القبلة و نحوها من الشروط و الاركان و فساد الكل قطعي لان النصوص الكل لم تورد لرفع تشريع الجمعة بل لمراعات شروط الاداء و اركانه في بعض المواد و هو حالة القدرة

<sup>1</sup> قوله و النص ورد آه تخمين محض لان هذا النص ليس بالنص القاطع فلا يتكرر الحد الاوسط و لان نصوص الشروط و الاركان انما وردت لتأكيد النص القاطع ببيان كمية اداء الصلوة و هو ضرورة مراعات تلك الشروط و الاركان حين الاداء مادام مقدوريتها فبتفويتها عدم جواز الصلوة لا بمعنى انه حينئذ تهمل الصلوة لانه خلاف وضع نصوص الشروط و الاركان بل بمعنى انه لا بد من مراعاتها فلا يتصور تغيير النص القاطع بنصوص الشروط و الاركان من التخصيص و التقييد و غيره و ظاهر ان من قال بعدم جواز الجمعة عند عدم القيام ليس معناه انه حينئذ تهمل الصلوة بل بمعنى انه لا بد من مراعات القيام مع الاداء كحال سائر الشروط و الاركان ثم هذا حكم القادر على الاركان و الشروط و اما العاجز عنها فهي منعدمة في حقه شرعا لا مفوتة من جانب العاجز لعدم دخوله تحت نصوصها فمن انكر جواز الجمعة حينئذ فهو ما معارض للامر القاطع بلا دليل و اما مكذب اخبار الله تعالى بعدم تكليف العاجز فلهذا من قال بعدم جواز الجمعة العاجز عن الشروط و الاركان تمسكا بنصوصها فهو غوى اذ لا كلام في جواز الجمعة المعذورين عن الشروط و الاركان فالقاطع الامر لاصل الصلوة عام مطلق بضرورة الحس لا يتصور تغييره بنصوص الشروط و الاركان كما مر انها جاءت مؤكدة له و لا بنصوص الظهر بل الامر بالعكس عند الشارع و اجمعوا على عدم ورود النهي و التحجير على الجمعة باعتبار الذات اذ بهذا الاعتبار هي المأمور بها الى يوم القيامة و ترخيص الترك لدفع الحرج امر آخر لا كلام فيه و العزيمة و الخيرية عام مطلق لو كان لنا علم بكنهه الجمعة ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون و اخبار الله تعالى محال تغييره 12 مصنف رحمه الله

## الفصل الثالث: فی بیان عبارات المتون و تفسیر الفناء

### مقدمة الفصل:

در دو فصل اخیر، مصنف رحمته الله با استدلال های مناسب عبارات متون در باب جمعه را، به قدرت بر شروط و ارکان مقید و استدلال های قائلین بر اطلاق عبارات مذکور را، رد نمودند اما ممکن است سوالی پیش آید که اگر اشتراط مصر منجر به منع از جمعه در قریه ها نگردد پس فایده آن چیست؟ و در صورت قایل شدن به اشتراط مصر، چه تفاوتی در اقامه جمعه نسبت به عدم اشتراط آن به وجود می آید؟ و در ضمن قبلاً ذکر گردید که اشتراط مصر در کتب ظاهر الروایة صراحتاً وجود ندارد بلکه اشتراط مصر از عبارات ظاهر الروایة برداشت شده و در کتب متون ذکر گردیده است پس باز هم ممکن است سوال پیش آید که علت حمل عبارات بر اشتراط مصر چی بوده است؟ و آیا ائمه مصر را شرط میدانستند یا خیر؟

قابل یاد آوری است که در دو فصل قبل ما وجوب جمعه در قریه ها را با فرض صحت اشتراط مصر، اثبات نمودیم یعنی فرض نمودیم که عبارات متون در باب جمعه اصل و قول راجح مذهب میباشد و بیان نمودیم که با وجود صحت آن عبارات، هنوز هم نمیتوان، اقامه جمعه در قریه ها را منع نمود اما در این فصل ما صحت و عدم صحت برداشت اصحاب متون، را مورد سنجش و دلائل حمل عبارات ظاهر الروایة بر اشتراط مصر و همچنین دلائل حمل بر عدم اشتراط را مورد بررسی قرار میدهیم و براساس دلائل، قول راجح در مذهب را بیان میداریم. بناء قصد داریم در این فصل به بیان امور ذیل بپردازیم:

- برداشت اشتراط مصر بر کدام مبنی استوار میباشد؟
- برداشت عدم اشتراط مصر بر کدام مبنی استوار میباشد؟
- قول راجح در مذهب کدام است؟
- در صورت برداشت اشتراط چی تفاوتی در اقامه جمعه نسبت به عدم اشتراط به وجود می آید؟
- فناء مصر چیست؟
- چرا در کتب متون علاوه بر مصر فناء مصر نیز شرط قرار داده شده است؟

## في بيان ان اشتراط المصر مبنى على رواية عدم تعدد الجمعة

(ولا تصح الجمعة) اى جمعة القادر<sup>1</sup> على المصر بناءً على الرواية<sup>2</sup> المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة<sup>3</sup> (الا فى مصر جامع او فى مصلى المصر) اى الفناء (ولا تجوز فى القرى) اى انخارجة عن الافنية الا عند العجز عن اتيان المصر لان عدم الجواز الكذائى فرع اشتراط المصر و الاصل مقصور بالقدرة فكذا الفرع و حد الفناء<sup>4</sup> 12

<sup>1</sup>: قوله القادر آه و اما العاجز فشرطية المصر منعدمة عليه بالانعدام الاصلى لعدم الخطاب 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله على الرواية آه و اما على الراجح فالمصر ليس بشرط كالسلطان و اذن العام 12 مصنف رحمته الله

<sup>3</sup>: قوله عدم جواز تعدد الجمعة آه: اى ان اشتراط المصر و السلطان و اذن العام مبنى على الرواية المرجوحة و هى عدم جواز تعدد الجمعة فعلى هذه الرواية لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فناءه و لا تجوز فى القرى و ذلك اذا كان قادرا على اتيان المصر و اما من قال بجواز تعددها فلا بد له ان يقول بعدم اشتراط المصر اذ لا معنى لاشتراطه حينئذ لانه انما جعل شرطا لتحشيد الاجتماع فى موضع واحد و ذا لا حاجة اليه على الراجح و اما من قال بجواز تعددها و قال باشتراط المصر ايضا فذلك تناقض فى كلامه اذ لا معنى لاشتراطه عند جواز التعدد ثم على فرض صحة الاستدلال فانه مقيد بوجود القدرة كما علمت و الله اعلم بالصواب

<sup>4</sup>: قوله و حد الفناء آه: الواو للاستيناف اى اراد المصنف ان يبين لنا حد الفناء بعد ان بين لنا ان الصلوة لا تجوز الا فى المصر او فناءه لمن كان قادرا عليه و انا لم نعثر على بقية الرسالة فكتبناها كما وجدناها ناقصة و حد الفناء مذكور فى الرسائل الآتية

## في بيان ان اشتراط المصر قول مرجوح

ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز في القرى هذا مبنى على الرواية المرجوحة وعلى الراجح<sup>1</sup> المصر ليس بشرط كالسلطان واذن العام وهو ظاهر المذهب كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير<sup>2</sup> 12

<sup>1</sup>: و على الراجح أه: يعنى بالراجح جواز تعدد الجمعة و بالمرجوح عدم جوازه ففي الكنز و تؤدى فى مصر فى مواضع أه و فى ملتقى الابحر بعد تفسير المصر و الفناء "و تصح فى مصر فى مواضع هو الصحيح أه" و فى البحر الرائق شرح كنز الدقائق فى بيان قول الكنز: و تؤدى فى مصر فى مواضع اى يصح اداء الجمعة فى مصر واحد بمواضع كثيرة و هو قول ابى حنيفة و محمد و هو الاصح و قال الامام السرخسى ان الصحيح من مذهب ابى حنيفة جواز اقامتها فى مصر واحد فى مسجدين و اكثر و به نأخذ لإطلاق لا جمعة إلا فى مصر جامع شرط المصر فقط أه إلا انا نقول إن من أقر بجواز التعدد فقد أقر بعدم اشتراط المصر شاء ام ابى لان الغرض من اشتراط المصر هو اقامة الجمعة على هيئة الاجتماعية كما دل عليه حديث على عليه السلام اذ هو مسوق لنفى الوجدانية (اى اقامة الجمعة واحدا) و الافتراقية (اى اقامتها بجماعات متعددة) و الاجتماعية (اى اقامتها فى موضع واحد) ثم استثنى الاجتماعية فبقى الوجدانية و الافتراقية داخلا تحت النفى فعلى هذا لا يجوز تعدد الجمعة فى موضع واحد اذ هو الهيئة الافتراقية الباقية تحت النفى و يشترط المصر لتحشيد الاجتماع فى موضع واحد فمن كان قادرا على اتيانه فعليه اتيانه لاداء الجمعة و هو حد البيوتة اى كل من يقع تحت هذا الحد فهو من جملة القادر على المصر و عليه اتيانه و من كان خارج هذا الحد من اهل القرى و لا يؤويه الليل الى بيته بعد ادائها فهو عاجز عن هذا الشرط فعليه ادائها فى موضعه و على كل من يقع فى حد البيوتة من تلك القرية الاتيان اليها و ما ذلك الا لعدم جواز التعدد إلا انا نقول إن الحديث و ان كان يدل على اقامتها على هيئة الاجتماعية الا ان التقدير فيه و فى نظائره نفى الكمال فحينئذ يجوز تعدد الجمعة فى مصر و لكن اقامتها فى مكان واحد اقرب الى الكمال و لا يشترط المصر لعدم الحاجة الى اجتماع الناس فى مكان واحد إذ بإمكان كل اربعة ان يجتمعوا فى مكان و يقيموا الجمعة سواء كان ذلك المكان مصرا او غير مصر اذ لا تأثير للمصر حينئذ فى اداء الجمعة و كذلك لا يشترط السلطان و اذن العام افاده المصنف عليه السلام فى كتابه الدلائل القاطعة

<sup>2</sup>: على من طالع الجامع الصغير أه: فلم يذكر فيه شئ من اشتراط المصر او السلطان بل المذكور فيه انه (اى الامام محمد عليه السلام) قال فى الجمعة بمنا ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا جمع و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها و سيأتى تفصيله ان شاء الله ففهم المتأخرون من هذه العبارة ان المصر و السلطان شرط لاداء الجمعة مع انه ليس مذكورا صريحا و فيه ايضا فإن نفروا عن الامام وبقى ثلاثة من الرجال و ذلك ادنى ما يكون بقى على الجمعة أه فهذه العبارة باطلاقها يدل على اشتراط الجماعة فحسب و فيه ايضا امر عبدا او مسافرا يخطب و يصلى الجمعة اجزأهم أه و هذا يدل بجواز اقامتها بدون السلطان و لو كان الامام مسافرا فما فهمه المتأخرون من عبارة لا جمعة عليهم ان الجمعة لا تجوز فلط لتصريحه ( اى الامام محمد عليه السلام ) على ان الامام لو كان مسافرا و اقام الجمعة اجزأهم فمعنى قوله لا جمعة عليهم اى الجمعة ليست واجبة و ان ادوا اجزأهم و الله اعلم بالصواب



## في بيان فناء المصر

(في الهداية) (و لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او مصلى المصر) اى فناءه (كما في الفتاوى) و جعله امام المذهب رحمه الله (كما في شروح حديث ابى داود رحمه الله و شروح صحيح ابن ماجة و غيرها) حد البيوتة (و لا تجوز في القرى) الخارجة عن هذا الحد و رحمه في البحر كما في الدر المختار و استحسنة في البدائع كما في الرد المختار بل له خواص (اى على سائر التعريفات و التحديدات الثمانية او التسعة<sup>1</sup>) تتعين العمل به: الاولى انه اصل المذهب المتفق عليه ( كما في شروح المشكوة كاشعة للمعات و غيرها) بين الامام رحمه الله و اصحابه رحمهم الله و الثانية موافقته لاحاديث الباب ففي المشكوة «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله»

<sup>1</sup>: الثمانية او التسعة أه: و قد اختلف اهل المذهب في تفسير الفناء الى عدة اقوال و نحن نذكر عدة تحديدات من كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق بما ملخصه: " و الفناء في اللغة سعة امام البيوت و اختار في الخلاصة و الخانية انه الموضع المعد لمصالح المصر متصل به و اختار في المحيط اعتبار الميلى فقال و عن ابى يوسف في المنتقى لو خرج الامام عن المصر مع اهله لحاجة مقدار ميل أو ميلين فحضرت الجمعة جاز أن يصلى بهم الجمعة و ذكر الولولجى في فتاويه ان المختار للفتوى قدر الفرسخ لانه اسهل على العامة و هو ثلاثة اميال و ذكر في المضمرات و قال الشيخ الامام الاجل حسام الدين يجب على اهل المواضع القريبة إلى البلد التي هي توابع العمران الذين يسمعون الأذان على المنارة بأعلى الصوت و هو الصحيح و قال في البدائع انه ان امكنه ان يحضر الجمعة و يبيت باهله من غير تكلف تجب عليه الجمعة و الا فلا قال و هذا احسن أه" و قد اختار مولوى محمد سرور رحمه الله ما ذكر في البدائع و هو مختار صاحب البحر الرائق ايضاً لقوله بعد ذكر التحديدات "و لعل الأحوط ما في البدائع فكان أولى أه" و قد ذكر المصنف رحمه الله عدة خواص لهذا الحد تتعين العمل به: الاولى انه اصل المذهب المتفق عليه و الثانية موافقته لاحاديث الباب و الثالثة ان الجمعة امر مقطوع به فيجب اختيار اطول المسافات لئلا يفضى الى ترك المقطوع به بالاختلاف و الاشتباه ثم ربما يسأل السائل ما فائدة تحديد حد الفناء و الجمعة واجبة على كل قرية عندكم تقول هناك امران: عدم جواز تعدد الجمعة و جوازه فعلى الاول يجب اجتماع الناس في مكان واحد في المصر حتى الامكان و فائدة حد الفناء لبيان المسافة التي يجب على الناس الحضور الى ذلك المكان الذي اقيم فيها الجمعة فنقول كل من يقع في حد البيوتة فعليه حضور ذلك الاجتماع لاداء الجمعة فلا يجوز لاهل الفناء ان يؤدوا الجمعة دون ذلك الاجتماع و من كان خارج هذا الحد من اهل القرى فليس عليه ان يأتي المصر و لكن يجب عليهم الإقامة في تلك القرية و على كل من يقع في حد البيوتة من تلك القرية الاتيان اليها فإذا تكون القرية بمنزلة المصر لاجتماع الناس فيها للجمعة و اطرافها بمنزلة فناء المصر فهذا هو فائدة تحديد حد الفناء على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الراجح من جوازه فالمصر ليس شرطاً و كذلك فناءه و لكن تظهر فائدة تحديده على هذا القول في مسألتين و هو اذا اقام رجل في موضع وحده و هو يقع في حد البيوتة من مكان يؤدي فيه الجمعة فعليه اتيانها و ايضاً اقام اربعة رجال في نواح اربعة و لكن اذا اجتمعوا في مكان واحد و اقاموا الجمعة ثم اواهم الليل الى اهلهم بلا تكلف وجب عليهم الجمعة و هذا (اى الاحكام المذكورة في حد الفناء) عندنا و اما عند مانعى الجمعة فلا تجوز الجمعة عندهم الا في المصر او فناءه و لكن المصنف رحمه الله يقول لو فرضنا صحة هذا القول فيجب علينا ان نختار اطول المسافات في تعريف الفناء و هو حد البيوتة فعلى هذا التحديد لا يبقى من العمرانات شئ الا و دخل تحت هذا الحد و لا شك ان شيندند مصر و اذا لاحظنا حد البيوتة لا يبقى من عمرانات زيركوه مكان الا و دخل تحت هذا الحد و كذلك اذا لاحظنا هذا التعريف في الفراه و سائر الامصار و الله اعلم بالصواب.

بل في الكشف كان رسول الله ﷺ كثيراً ما يقول «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» وايضا في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى رحمه الله في الحجة واختاره وقال هو الاصح وكذا اختاره في المصنفى شرح المؤطا وايضا في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة» كذا في البيهقى (و من هنا ذهب امام المذهب رحمه الله الى كفاية اربعة رجال في الجماعة) و الثالثة ان الامر المقطوع به لا يجوز تركه بالاشتباه والاختلاف فوجب اختيار اطول المسافة و اوسعها ما دام لم يصير عدم الجواز مقطوعا به بل قال قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى فى فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة 71 و 72 لا ينبغى ترك المقطوع بالشروط الثلاثة المشكوكة من المصر والسلطان و اذن العام آه ملخصا مع ان هذه الشروط من فروع الرواية المرجوحة و الحق ان لا منازعة بين نصوص وردت فى تشريع الجمعة و بين النصوص وردت لبيان الاداء بل الثانية مؤكدة للاولى ببيان كمية اداء المشرعة و هو انه لا بد من مراعات الشروط و الاركان على قدر القدرة و ليس لها دلالة على سقوط الجمعة عند القدرة على الشروط و الاركان فعند العجز اولى اذ لا نص حينئذ فلا شرط و لا ركن (بل هما منعدمان بالانعدام الاصلى) على العاجز لعدم الخطاب مع ان ذلك النص المطالب على حاله بلا معارض و الترخيص لدفع الحرج لا نزاع فيه شكى نيست كه مانعين جمعه در قريه هاى فراه و شيندند<sup>1</sup> پاى ايشان از مذهب بلغزيده اند و هم يدعون انتصاره<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: فراه و شيندند آه: غرض المصنف رحمه الله من هذه الرسالة هو اثبات جواز الجمعة فى قرى فراه و شيندند عن طريق حد الفناء و خلاصتها فى فهم ثلاثة موارد: الاول ان اشتراط المصر مبنى على الرواية المرجوحة الثانى ان الشروط و الاركان منعدمة عند العجز عنها مع بقاء النص الموجب المطالب على حاله الثالث صرح اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى ان الفناء بمنزلة المصر حيث تجوز فيه الجمعة و احسن الاقوال فى تعريف الفناء هو حد البيتوتة لانه اصل المذهب و موافق لاحاديث الباب و بهذا التعريف يدخل جميع قرى شيندند و فراه فى تعريف الفناء فلو فرضنا فساد الاولين لثبت جوازها بالثالث بناء على مذهب المانعين ايضا و انما اخترنا اطول المسافات فى تعريف الفناء لان الجمعة مقطوع به ادائها فى هذا اليوم و الظاهر مقطوع به تركه فيجب الاحتياط لاداء ما هو مقطوع ادائه و ترك ما هو مقطوع تركه فمن منع الجمعة فى القرى التى تقع اطراف شيندند و فراه فقد زلت قدمه عن المذهب كما قال المصنف رحمه الله و الله اعلم بالصواب

## في بيان فناء المصرايضاً

تصحیحات که در حد فناء مصر آمده و نسبت آن به مذهب میشود بعضی باعتبار روایة است که از ائمة الثلاثة عليه السلام آمده و بعضی باعتبار تخريج الا حد بيتوتة که آن اصل مذهب حنفی میباشد و متفق عليه بين امام المذهب عليه السلام و اصحاب عليه السلام اوست ففي المرقاة و اشعة اللمعات و غيرها من شروح المشكوة به قائل ابوحنيفة عليه السلام و اصحابه عليه السلام و في شروح ابی داود عليه السلام به قائل ابو حنيفة عليه السلام آه فلا ينبغي ترك المذهب الا لضرورة داعية اليه و در فتاوی نیز آنرا احسن و اولی و مرجح و احسن الاقوال گفته اند قال رسول الله تعالى ﷺ «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» كذا في المشكوة و كشف الغمة و غيرها و انما اختاره ابوحنيفة عليه السلام لتقدم الحديث على الرأي و ان كان ضعيفا عنده كما في الميزان و غيره و صرح بذلك ائمة الاصول كيف و القاطع القرآني لا يجوز تركه الا اذا تيقن عدم جوازه لا مادام الاختلاف فكيف اذا وافق المذهب پس معلوم است که بعد اداء جمعه چون چهار نفر به چهار جانب برود تا حد بيتوتة مسافة بسيار را شامل خواهد شد که تقریباً موضعی از عمرانات باقی نمی ماند که در تحت تفسیر مصر و یا فناء مذکور داخل نشود و آنچه بعضی علماء منع بلیغ میکند منجر به منع از اتباع مذهب میگردد فله الحمد محمد سرور جیجه 12

## فی بیان علة اشتراط القدوری المصر لاداء الجمعة

اعلم ان العاجز عن المصر غیر مخاطب بمراعاته علی ما اتفق علیه اهل التوحید و الاسلام (من ان العاجز غیر مأمور باداء ما عجز شرعا) و نطقت به النصوص المتواترة المتظاهرة فلا يتصور هنا التفویت و لا الفوت بل الشرطية حينئذ منعومة بالانعدام الاصلی و اما القادر<sup>1</sup> ففي القدوری (لا تصح الجمعة الا فی مصر جامع او فی مصلی المصر) ای فناءه (كما فی الفتاوی) و هو حد البيتوتة<sup>2</sup> عند ابی حنيفة رحمته الله كما فی شروح صحیح ابی داود رحمته الله و شروح صحیح ابن ماجة رحمته الله (و لا تجوز فی القرى) ای الخارجة عن الافنية و عدم الجواز الكذائي<sup>3</sup> فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة<sup>4</sup> فعناه ان علیه مراعات الشرط لا ان تترك الجمعة ثم اشتراط المصر<sup>5</sup> و السلطان و اذن العام مبنى علی الرواية المرجوحة من عدم جواز

<sup>1</sup>: و اما القادر آه لما فرغ من بیان امر العاجز عن المصر شرع فی بیان امر القادر علی المصر فقال اما القادر آه فاختص قول القدوری "لا تصح الجمعة آه" علی القادر فقط

<sup>2</sup>: و هو حد البيتوتة آه چون در عبارت قدوری عبارت (( مصلی مصر )) ذکر شده که از آن به فناء مصر تعبیر میشود، در اینجا مصنف رحمته الله تفسیر صحیح فناء را بیان میدارند و می فرمایند: تفسیر صحیح فناء در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله حد بیتوته است زیرا در صحیح ابوداود نقل است که رسول الله صلی الله علیه و آله می فرمایند ( الجمعة علی من آواه الیل الی اهله ) و توضیح حد فناء اینگونه است که آن عده از آبادی ها و عمرانات در اطراف و اکناف مصر که اهالی آن مناطق بعد از ادای نماز جمعه در خود شهر، بتوانند تا شب بخانه برگردند شامل فناء مصر می شوند و حاصل سخن مصنف رحمته الله اینست که آن عده از مکلفین که در مصر موقعیت دارند و همچنان آن عده که در فناء مصر موقعیت دارند از جمله قادر بر مصر محسوب میشوند و بر آنها لازم است تا نماز جمعه را در مصر ادا نمایند اما آن عده از آبادی ها که در وراء حد فناء موقعیت دارند از جمله عاجز از مصر محسوب میشوند و امر عاجز هم قبلا بیان شد. قابل ذکر است که سخن فوق بر اساس روایت مرجوحه یعنی عدم جواز تعدد جمعه در یک شهر، بنا شده است اما بناء به روایت راجح مبنی بر جواز تعدد جمعه، مصر شرط نبوده و بر اهالی فناء لازم نیست تا غرض برپایی نماز جمعه به مصر بروند. خود مصنف رحمته الله نیز در ادامه متن به توضیح این مطلب می پردازند. و الله اعلم بالصواب.

<sup>3</sup>: و عدم الجواز الكذائي آه واو للاستیناف ای لما ذکر المصنف رحمته الله فی ضمن بیان امر القادر قول القدوری ( و لا تجوز فی القرى ) و لابد له من توضیح و بیان استأنف الکلام فی بیانه فقال و عدم الجواز الكذائي آه

<sup>4</sup>: مقيد بالقدرة آه المعنی ان عبارة القدوری ( لا تجوز فی القرى ) مبنى علی اشتراط المصر ثم هذا لا یخل فی وجوب الجمعة فی القرى لان شرطية المصر مقيد بالقدرة اتفاقا (كما مر من امر العاجز غیر موجود شرعا) فقیّد ما یتفرع منها بما فیّدت به هی (ای شرطية المصر) و هو ( ای ما یتفرع منها ) هنا عبارة القدوری فیکون المعنی ان عبارة ( لا تجوز فی القرى ) مختص للقادر و اما فی حق العاجز فهذه العبارة منعومة فحينئذ یجوز للعاجز اقامة الجمعة فی القرى و الله اعلم بالصواب

<sup>5</sup>: ثم اشتراط المصر آه واضح است که مولوی محمد سرور رحمته الله خواهان اینست تا این عبارت قدوری (( لا تصح الجمعة الا فی مصر جامع او فی مصلی المصر و لا تجوز فی القرى )) را توضیح دهند و در توضیح آن بیان نمودند که منظور از این عبارت اینست که بر اهل مصر و اهل فناء مصر، برپایی نماز جمعه در مصر ضروری است اما آنهایکه در بیرون از این دو حد قرار دارند چون بر اتیان مصر قادر نیستند و از رفتن به مصر عاجز اند بر

تعدد الجمعة واما على الاصح الارجح فالثلاثة ليست بشرط لعدم الاحتياج الى الاجتماع الى موضع واحد الذي هو المفضي الى النزاع في التقديم و التقديم الغرض<sup>1</sup> من اذن العام العلة<sup>2</sup> من المصر ثم هذا الحد<sup>3</sup> من الفناء قد رحمه البحر من البدائع كما في الدر المختار و استحسنة في البدائع كما في الرد المختار و قال في البدائع انه احسن الاقوال كما في البحر قلت و له ثلاثة ترجيحات آخر على سائر التعريفات و التحديدات الثمانية او التسعة الاول انه قول الامام عليه السلام و اصحابه عليهم السلام المتفق عليه بينهم كما في شروح المشكوة و الثاني انه مؤيد باحاديث الباب و الثالث ان الامر المقطوع به لا يجوز منعه بالاشتباه و الاختلاف فوجب اختيار اطول المسافات 12.

أنها لازم است تا در مناطق مربوطه خود شان نماز جمعه را ادا نمایند اما در اینجا مصنف عليه السلام بیان میکنند که این عبارت قدوری مبنی بر اشتراط مصر میباشد و خود اشتراط مصر مبنی بر روایت عدم جواز تعدد جمعه میباشد یعنی چون بر اساس این روایت، در یک مصر تعدد جمعه جایز نیست پس برای اینکه تا حد امکان تمام جمعیت در یک مکان جمع شود مصر شرط گذاشته شده است و بر اهل فناء رفتن به مصر نیز الزامی شده است زیرا توان رفتن به آنجا را دارند و همچنین بر اساس این روایت سلطان و اذن عام نیز شرط قرار گرفته اند زیرا سلطان از نزاع بر سر تقدیم و تقدیم جلوی گیری می کند و اذن عام نیز به این خاطر لازم است تا تمامی مردم اجازه شرکت در نماز جمعه را داشته باشند. سپس مصنف عليه السلام در ادامه بیان میدارند که روایت عدم جواز تعدد جمعه روایت مرجوح است و سخن راجع در مذهب این است که تعدد جمعه در یک مصر جایز است پس بناء به تعدد نماز جمعه نه مصر شرط است، نه سلطان و نه اذن عام زیرا لازم نیست تا تمام جمعیت در یک مکان جمع شود پس نه مصر لازم است تا اجتماع را در یک محل گردآوری کند و نه سلطان که از نزاع مذکور جلوگیری نماید و نه اذن عام تا تمام مردم اجازه شرکت داشته باشند. خلاصه تمام سخنان مصنف عليه السلام این است که سخن قدوری اولاً بر اساس روایت مرجوحه است اما بر اساس روایت راجح این قول قدوری اعتبار ندارد و ثانیاً بالفرض که این عبارت قدوری قول راجح مذهب میباشد باز هم معنای صحیح آن اینست که اهل فناء و اهل مصر الزاماً باید در مصر جمع شوند و شعار هفته گوی جمعه را به جا آورند چون بر این اجتماع قادر میباشد اما آنهاییکه بیرون از حد فناء موقعیت دارند چون از اتیان به مصر عاجز اند پس باید در همان مناطق خودشان ادا نمایند و تا حد امکان باید در یک محل گرد آیند به گونه که هر کس بعد از اقامه نماز جمعه تا شب بتواند به خانه برگردد و الله اعلم بالصواب.

<sup>1</sup>: خبر ثان لهو ای الذی هو الغرض من اذن العام

<sup>2</sup>: خبر ثالث لهو ای الذی هو العلة من المصر

<sup>3</sup>: عطف علی قوله و هو حد البیتوته و ما بینهما اعتراض لیان قول القدوری

## الفصل الرابع: التحقيق فی عبارات المذهب

### مقدمة الفصل:

در این فصل، رساله های ذکر می گردد که به طور کلی اثبات نماز جمعه در قریه ها را مورد بحث قرار میدهد و یک موضوع خاص را دنبال نمی کند بلکه از تمام موارد یاد شده در دو باب اول به طور اجمالی استفاده می نماید و همه آنها را کنار هم قرار میدهد و علاوه بر آن، حاوی مسائلی میباشد که قبلاً ذکرى از آنها نگردیده است. در واقع میتوان گفت خلاصه و چکیده هر دو باب در همین فصل گنجانیده شده است. و لله الحمد و الیه المتاب.

## في بيان اشتراط السلطان

قوله في التقديم و التقدم آه الهداية<sup>1</sup> اشار المصنف رحمته الله الى ان اشتراط السلطان كاخويه اى المصر و اذن العام من خصائص عدم جواز تعدد الجمعة و اما على ما هو الاصح الارجح من جواز التعدد فالثلثة ليست بشرط فاما السلطان فلعدم النزاع و اما المصر و اذن العام فلعدم الحاجة الى التمكن بالاجتماع فى موضع واحد<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: الهداية آه: ذكر المصنف رحمته الله تعليل صاحب الهداية لاشتراط المصر ثم بين أنَّ تعليله دليل على ان اشتراط السلطان من خصائص عدم جواز تعدد الجمعة و كذلك المصر و اذن العام و نحن نذكر لك تعليله و اقوال العلماء فيه ففى الهداية فى باب الجمعة: "و لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم و قد تقع المنازعة فى التقدم و التقديم و قد تقع فى غيره فلا بد منه تنميما لامره" آه و فى الرسائل الاركان لبحر العلوم مولانا عبدالعلى اللكنوى "لم اطلع على دليل يفيد اشتراط امر السلطان و ما فى الهداية رأى لا يثبت به الاشتراط لاطلاق نصوص وجوب الجمعة ثم هذه المنازعة تندفع باجماع المسلمين على تقديم واحد كما فى جماعة الصلوات عسى ان تقع المنازعة فى تقديم رجل لكن تندفع باجماع المسلمين فكذا فى الجمعة ثم الصحابة رضي الله عنهم اقاموا الجمعة فى زمان فتنة امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه و كان هو اماما حقا محصورا و لم يعلم انهم طلبوا منه الاذن بل الظاهر عدم الاذن لان هؤلاء الاشقياء من اهل الشر لم يرخصوا فى ذلك فعلم ان اقامة الجمعة غير مشروطة عندهم بالاذن و لعل لهذه الواقعة رجع المشائخ عن هذا الشرط فيما تعذر فيه الاستيذان من الامام" آه انتهى و قال المولى عبدالحى فى العمدة الرعاية حاشية الشرح الوقاية ناقلا عن الفتح المنان فى تأييد مذهب النعمان للشيخ عبدالحق الدهلوى بعد ذكر حاصل عبارة الهداية "هذا تقرير الهداية و ظاهره يفيد الاولوية و الاحتياط عقلا لا الاشتراط و عدم جواز الصلوة بدونه شرعا" آه انتهى ثم قال المولى المذكور فى حاشيته بعد ذكر عبارات كثيرة "لعلك تتفطن من هذه العبارات و نحوها انه لا شك فى وجوب الجمعة و صحة ادائها فى البلاد الهند التى غلبت عليها النصرارى و جعلوا عليها ولاية كفارا و ذلك باتفاق المسلمين و تراضيههم و من افترى بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل هذا و للتفصيل موضع آخر" آه انتهى و فى الحاشية ايضا "و هذا يرشدك الى ان اشتراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك" انتهى

## في بيان حد المصر و ان جواز الجمعة في المصر ليس موقوفاً بالاذن

انه تصرف في عبارات كتب القوم فاستخرج اشتراط الاذن (ايضاً في جواز الجمعة) في حد الصحيح و هذا باطل لان من قال بمصريته لا يتوقف عنده جواز الجمعة بالاذن و انما يحتاج اليه لصيروريته مجعاً عليه و الصغيرة انما لا يجوز فيها الجمعة باعتبار الحدين المذكورين لا باعتبار انه غير داخل في حد من الحدود لان الحد اللغوي بانه بمعنى مطلق العمران موجود و عليه سياق الجامع الصغير و عليه اطلاق المتون فلذا قال في الرد المحتار و هذا اذا لم يتصل به حكم اى عدم الجواز في الصغيرة باعتبار الحد المذكور اذا لم يأذن به الامام و اما اذا اذن بجوازها فيها فيصير مجعاً عليه و ذلك لوجود الاختلاف فيها ايضاً 12



## بيان احكام القادر على المصر و العاجز عن المصر<sup>1</sup>

اعلم ان العاجز عن المصر غير<sup>2</sup> مخاطب<sup>3</sup> بمراعاته فشرطيته حينئذ منعدم بالانعدام الاصلى لا تفويت للشرط (لانه مخصوص في حق القادر) فلا فوت للمشروط فترى في المتون جواز جمعة فاقد الاقامة بمصر<sup>4</sup> آه و هو المسافر و القروى كما في القهستاني و ايضا في الفتاوى جواز الجمعة زمن استيلاء الكفار و الفتن مع شمولهما على قتل القضاء و الامراء و تخريب المساجد و الابنية بل هذا حال جميع شروط اداء الجمعة و اركانها و حال سائر الصلوات مع شروطها و اركانها (في ان العاجز عنها غير مخاطب بمراعاتها على قدر العجز) ثم بقى امر القادر على المصر ففي الهداية و لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر او فناءه و هو حد البيوتة ( و لا تجوز في القرى ) اى الخارجة<sup>5</sup> عن الافنية ثم اعلم ان الحد الكذائى في تفسير الفناء قد رجّحه في البحر كما في الدر المختار و استحسنته في البدائع كما في الرد المحتار ففي البحر انه احوط و اولى و نقل عن البدائع انه احسن الاقوال آه ثم هذا بالنسبة الى

<sup>1</sup>: لو فرضنا ان اشتراط المصر مبنى على الرواية الراجح في المذهب فحال المكلف لا يخرج عن الحالتين اما قادر على اتيانها و اما عاجز عنه فيبين المصنف رحمته في هذه الرسالة احكام الواردة على كلتي الحالتين مستدلا بمتون المذهب و التأسيسات الاجماعية و احاديث الباب و يثبت ان مانع الجمعة قد زلت اقدامهم عن المذهب و هم يدعون انتصاره

<sup>2</sup>: قوله غير آه كحال السلطان و سائر الشروط و الاركان فترى انه لا كلام في جواز جمعة المعذورين عن جميع الاركان و الشروط و هذا كحال غير الجمعة من الصلوات 12 مصنف رحمته

<sup>3</sup>: قوله مخاطب آه اى على ما اخبر الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجمع عليه الامة 12 مصنف رحمته

<sup>4</sup>: فاقد الاقامة بمصر آه: لهم ان الاقامة بمصر شرط الوجوب و المصر شرط الصحة و المراد من فاقد الاقامة بمصر القروى المسافر في المصر او المصرى المسافر في المصر بقريته ذكر المصر في شروط الصحة ففي المستخلص صفحه 293 بعد ذكر عبارة و من لا جمعة عليه ان اداها جاز من فرض الوقت " و هذا فيمن لم يوجد في حقه شرائط الوجوب و اما من لم يوجد في حقه شرائط الاداء كالمصر و غيره بان كان جماعة من الشافعيين يصلون الجمعة في موضع اجتمع فيه اربعون من الاحرار كما هو مذهبه فان اقتدى بهم لا تجزى عن الظاهر لان ما صلى ليس بجمعة في زعمه فلا يسقط عنه فرض الاصل " آه انتهى و لنا ان قوله فاقد الاقامة بمصر يشمل القروى المقيم في القرية و القروى و المصرى المسافر في القرية ايضا فتقييده على بعض معانيه لا يجوز الا اذا كان هناك دليلا قاطعا و ما ذكره من القرينة لا يجدى للتقييد اذ شروط الصحة منعدمة عند العجز بالاتفاق و لو كان مراده من هذا اللفظ المعانى المذكورة لقال " و المسافر في المصر نابت جمعته عن فرض الوقت " بدلا عن قوله " و فاقد الاقامة بالمصر " ثم ان جعل المصر من شروط الاداء ليس امرا اتفاقيا في المذهب لان هناك من جعله من شروط الوجوب و هناك من قالوا بعدم شرطية فيأتى الاحتمال فلا يجوز تقييد قول الماتن بالاحتمال ففي المجمع الانهر صفحه 245 بعد ذكر المصر و الفناء في شروط الاداء " لكن هذا مشكل جدا لان الشرط الذى هو فرض لا يثبت الا بالقطعى كما في شرح التنوير آه " و أول القهستاني عبارة المختصر فقال شرط وجوب ادائها المصر آه

<sup>5</sup>: قوله اى الخارجة آه بل عليه مراعات الشرط مادام القدرة و الا فلا شرط على العاجز و هذا التفصيل مبنى على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما بناء على الراجح فالمصر ليس بشرط اصلا 12 مصنف رحمته

الفاظ التصحيح الواقعة في تفريعات الفناء و تحديداته الثمانية او التسعة و اما بالنسبة الى المذهب فله الرجحان القوى لانه اصل مذهب ابي حنيفة رحمه الله كما في شروح صحيح ابي داود رحمه الله كتعليق المحمود وغيره و شروح صحيح ابن ماجة وغيرها بل هو المتفق عليه بين الامام رحمه الله و بين اصحابه رحمهم الله كما في شروح المشكوة كالاشعة للهمعات للشيخ عبدالحق الدهلوي رحمه الله و غيرها و كذلك بالنسبة الى احاديث الباب بل هو متعين حينئذ ففى المشكوة عن الترمذى «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» و فى الكشف الغمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» و فى الحجة الله البالغة لشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله «الجمعة واجبة على كل قرية» و اختاره فى الحجة و المصنفى شرح المؤطا و قال هو الاصح عندى يكفى فى الوجوب اقل ما يتقرى به قرية فمن تخلف حينئذ فهو الاثم آه ملخصاً و فى البيهقى «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» رواه عبدالله بن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و الروايات الواردة و الاحاديث الصحيحة فى اقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فى السفر (كما فى ابي داود) و الصحابة رضي الله عنهم فى القرى و السواحل (كما فى البيهقى) و اينما كانوا ( كما فى مصنف ابن ابي شيبة و المبسوط ) و الدلائل كثيرة لا يسعها المقام مع انه لا مناقضة بينها و بين اشتراط المصر اصلاً كما قدمنا و اما بالنسبة (اى نسبة تعريف الفناء) الى القاطع المطالب فلا يجوز العمل الا باطول المسافات لعدم ترك جواز القاطع المجمع عليه بالاشتباه و الاختلاف و عند هذا العبد الضعيف لا يتصور الاشتباه فى جواز الجمعة باعتبار المكان لان الموضع الذى يصلى فيه الجمعة ان كان مصرّاً او فناءه فقد روعى الشرط و الا فلا شرط على العاجز لعدم الخطاب فمن اضل ممن افق بعدم جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة تمسكاً بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و قس عليه نظائره بل جميع نصوص شروط الاداء و اركانه ما اوردها الشارع ليفضى بها الى ترك اصل الصلوات بل لترعى الشروط و الاركان لا محالة عند القدرة فقط 12

## بيان اصل المذهب في باب الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او مصلى المصر ولا تجوز في القرى آه هداية بل على اهلها الاتيان في اهل المصر ما لم يتعذر بان يتمكن البيوتة في الاهل بعد ادائها و هو المذهب ( وغيره انما نسب الى المذهب باعتبار التخريج ) و المنقول الصريح لابي حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله كما في شروح المشكوة وغيرها و انما ضرورة الاجتماع في موضع واحد لانه الغرض الاصل في تشريع الجمعة في اكملية شعار الدين لوجود نفسه في سائر الجماعات و من فروعه ايضاً ( اى كاشتراط المصر و الاتيان اليه ) اشتراط اذن العام لتمكن ( اى تمكن كل واحد ) على الاجتماع الكذائي ( اى الاجتماع في موضع واحد ) و ايضاً من فروعه اشتراط السلطان كما اشار اليه صاحب الهداية في تعليقه و اما بناء على الرواية الصحيحة الراجحة من جواز التعدد فليس المصر و لا اتيانه و لا اذن العام و لا السلطان بشرط و قد اشتبه الامر هنا على الاكثر ثم هذا كله <sup>1</sup> عند عدم تعذر المصر و اما عند تعذره فالقول بعدم جواز الجمعة معارضة للنص المطالب بلا دليل <sup>2</sup> و اقواله رحمته الله و افعاله رحمته الله و اجماع الصحابة رحمهم الله و ائمة المذاهب رحمهم الله وذلك لان امر العاجز غير موجود شرعا و اعتقاد خلافه كفر صريح لانه خروج عن اعتقاد جميع اهل السنة بل و جميع اهل البدعة ايضاً فثبت ان نصوص الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع ساكتة عند العجز قطعاً مع شمول النص المطالب للعاجز

<sup>1</sup>: هذا كله أه: اى القول بلزوم الاتيان الى المصر لاداء الجمعة على المرجوح و عدم لزومه على الراجح انما هو عند عدم تعذر المصر و اما عند تعذره فلا خلاف في ان اتيان المصر ساقط فحاصل قول المصنف رحمته الله ان حقيقة الاختلاف بين اهل المذهب في المصر انما هو عند عدم تعذره فمن يرى عدم جواز تعددها فاتيان المصر لازم عنده و من يرى جوازه فلا حاجة اليه عنده و اما اذا تعذر الاتيان فعندهما ( اى القائل بعدم جواز التعدد و القائل بجوازه ) اتيانه ساقط لعدم دخول العاجز تحت خطاب النص مع انك علمت ان خطاب النص المطالب ليس مقيداً بكون المكلف قادراً على الشروط و الاركان او عاجزاً عنهما فانكاره ( اى القائل بالمنع ) مطالبته ( اى النص المطالب ) عند العجز عنهما معارضة له ( اى النص المطالب ) بلا دليل و الله اعلم بالصواب

<sup>2</sup>: بلا دليل أه: كونه معارضة للنص المطالب بلا دليل بحيث ان امر القرأني فاسعوا يطالب اداء الجمعة و القائل يقول بمنعها دون ان يتمسك باى دليل فإن قيل ان القائل بالمنع يتمسك بحديث على رحمته الله و باشتراط المصر فليس منعه بلا دليل نقول ان خطاب الحديث و اشتراط المصر ساقط عند العجز و خلاف ذلك يلزم تكذيب الله تعالى في قوله لا يكلف الله نفساً الا وسعها فبقى النص المطالب دون معارض و إن قيل يفقد المصر بعدم مطالبة الامر القرأني فاسعوا فليس الامر مطالبا لاداء الجمعة نقول ان هذا يلزم تقييد النص الموجب بالقدرة على نصوص الاداء و ذا لا يجوز اذ يفضى الى عدم جواز صلوة العاجز عن الشروط و الاركان كالقيام و الركوع فافهم.

الكذائي على القطع و البتات اذ لا معارض له حينئذ بوجه من الوجوه فترى انه لا كلام في سقوط الظهر و صحة الجمعة من الخطيب و من يقتدى به و ان كانوا الجميع عاجزين عن جميع الاركان ( كالقيام و القراءة و الركوع و السجود و غيره ) و الشروط ( كالسلطان و توجه القبلة و ستر العورة و غيرها ) فلذا صرح في متون المذهب ان فاقد الصحة جمعته صحيحة فكذا امر المصر لما فيه ايضاً ان فاقد الإقامة بمصر جمعته تنوب عن فرض الوقت فيشتمل القروى و المسافر كما في جامع الرموز و في الحديث الجمعة واجبة على كل قرية اورده المحدث الدهلوى في الحجة و صرح باختياره فيها و في المصنفى شرح المؤطا و في الحديث ايضاً « الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة » كما في البيهقى و ترى جمعة رسول الله ﷺ في سفر الحديبية و الحنين كما في ابى داود و جمعة صحابة ﷺ مع سائر الناس في مصر و السواحل زمن طويل من خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما من غير انكار نكير و اعتراض معترض كما في البيهقى و كتابة عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما في المبسوط و كتابته الى البحرين ايضاً ان ادوا الجمعة لجواثى و اينما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و الحق ان اختلاف ائمتنا الثلاثة في جمعة عرفات و المنى في الوجوب لا الجواز<sup>1</sup> كما في الخلاصة و هو المتعين من عبارة الجامع الصغير و هو اصل المذهب و ام المتون بل هو المتعين من اختلاف جميع ائمة

<sup>1</sup>: فى الوجوب لا الجواز أه: و قد شاع فى الكتب المتأخرة ان اختلافهم فى الجواز لا الوجوب فى الهداية " و تجوز بمنى إن كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند ابى حنيفة و ابى يوسف رضي الله عنهما و قال محمد لا جمعة بمنى لانها من القرى حتى لا يعيد بها و لهما انها تتمصر فى ايام الموسم و عدم التعييد للتخفيف و لا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا لانها فضاء و بمنى ابنية " أه و قال مولوى محمد سرور رضي الله عنه ان القول بعدم الجواز فى المنى و العرفات لا يبين اصل اقوال الائمة بل هو على قولهم فتعليل صاحب الهداية " لانها من القرى حتى لا يعيد بها " ليس من الامام محمد رضي الله عنه بل منسوب اليه و كذلك قوله " و لهما انها تتمصر " أه منسوب اليهما للورود تناقضات غير مرفوعة على التعليلين لا يصح نسبتها الى الائمة كما سيأتى تفصيله ان شاء الله و منشأ تخريجهم عدم الجواز قول الامام محمد رضي الله عنه فى جامع الصغير فى الجمعة بمنى " إن كان الإمام أمير الحجاز أو كان الخليفة مسافرا جمع وإن كان غير الخليفة وغير أمير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها وقال محمد رضي الله عنه لا جمعة بمنى ولا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا " فحمل المتأخرون قوله " جمع " على " جاز " و قوله " لا جمعة " على عدم الجواز مع ان الحق ان قوله " جمع " بمعنا " وجب " و قوله " لا جمعة " معناه ليست الجمعة واجبة فالاختلاف فى الوجوب و عدمه لا الجواز بقربنة قوله " و هو مسافر " لان السفر لا يمنع الجواز قطعاً و لتصريحه قبل ذكر هذه العبارة " أمر عبداً أو مسافراً يخطب ويصلي الجمعة أجزأهم " و الله اعلم بالصواب

المذاهب كما في الميزان عن بعض العارفين و كما في حجه ايضاً و حج الفتوحات و لم يورد نهى من الشارع عنها من حيث هي هي اجماعا كما علم من حج الميزان اذ هو غير متصور في العبادات المشروعة من حيث هي هي و في رحمة الامة و حج الميزان قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات آه و فهم عدم جوازها فيها خطأ فاحش فضلاً عن دعوى الاجماع اذ نحن غير مأمورين بمراعات المصر عند العجز فباى شئ يبتنى القول بعدم جوازها فيها و جاء في الحديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها ان خمسة لا الجمعة عليهم و عد اهل البادية منهم<sup>1</sup> اورده المحدث الدهلوى في الحجة ثم هذا اذا كانوا بوادى الاصل اما اذا كانوا من اهل العمران بعدوا منهم لاجل اغنامهم ففيه طبع القلوب كما في ابن ماجة و حديث منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل و الغنم من ان يبعدوا عن المدينة قدر ميل او ميلين حتى لا يسمعو النداء فلم يحضروا الجمعة و يقول من فعل ذلك ثلث مرات طبع الله تعالى على قلبه و هو بلفظه مذكور في كشف الغمة للامام عبدالوهاب الشعرانى<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: و عد منهم اهل البادية آه: و لو ان الجمعة لم تجز في القرى و البوادي ما ذكر صلى الله عليه وسلم اهل البادية في اهل الرخصة فإن قيل ذكرهم للإشعار بأن اهل البادية لو مروا على مصر او دخلوه فليس عليهم الجمعة نقول (مع ان هذا التأويل بعيد) ان اهل البادية ان دخلوه مقيمين فعليهم الجمعة و ان مروا عليه او دخلوه مسافرين فان المسافر لا الجمعة عليه اتفاقا فلا حاجة إلى القول بأن اهل البادية من اهل الرخصة لانهم حينئذ اهل للرخصة من حيث انهم مسافرون و الله اعلم بالصواب

## التحقيق في الجمعة

اعلم ان عدم جواز الصلوة (جمعة كانت او غيرها) بدون اركانها و شروطها انما هو اذا كان المصلي مفوتاً لها بان يتركها مع القدرة عليها و اما عند العجز فالاركان و الشروط منعدمة (فلا يتصور التفويت) لعدم دخول العاجز تحت نصوصها باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة (و هو المبرهن في فن الكلام) فاذا قلنا لا تصح الصلوة الا قائماً و لا تجوز قاعداً تعين ان عدم الجواز الكذائي فرع لاشتراط القيام فهو كاصله موقوف على القدرة فقط فمن اضل ممن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام قاعداً تمسكاً بقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] لان الذي قال بالقيام هو الذي قال ان العاجز عن القيام غير داخل تحت نصه فيجب الايمان و العمل بكلا القولين<sup>1</sup> و قس عليه احوال سائر الاركان و الشروط فمن القواطع ان فاقد المصر العاجز عن اتيانه غير داخل تحت حديث علي عليه السلام (و في فتاوى البخارى صفحة 27 ان جميع دلائل المنع تخمينات باطلة) فمنع جواز الجمعة حينئذ انكار القاطع القرآني بلا دليل نحو منع جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة تمسكاً بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و نحو منع جواز صلوة العاجز عن اقامة صلبه بعد الركوع تمسكاً بحديث «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» مع ان المعنى الحقيقي للانفى الجنس انما هو لنفى الكمال و ايضاً حديث علي عليه السلام معلل بعلّة الاجتماع فتراه سيق لنفى الجمعة في المصر المجرد عن الاجتماع<sup>2</sup> حيث عم النفي في الصدر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعية<sup>3</sup> فبقى المصر الخالي عن الصفة الكذائية داخلياً

<sup>1</sup>: قوله بكلا القولين أه بان نقول لا بد للقادر من مراعات القيام و لا شرط على العاجز 12 مصنف عليه السلام

<sup>2</sup>: قوله عن الاجتماع أه قال شيخ الاسلام ركن الدين ان للعير حكم المصر كما في الصلوة المسعودية فكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه و آله و صحبه و سلم يصلى الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و كذا الصحابة (رض) 12 مصنف عليه السلام

<sup>3</sup>: الموصوف بصفة الجامعية أه: اى ان الحديث عم النفي اولاً عن الاحوال كلها و هى المصر مع الاجتماع، المصر دون الاجتماع و الاجتماع دون المصر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعية فخرجت الاولى عن النفي بعبارة الحديث و اما الثانية اى المصر دون الاجتماع فباق تحت النفي لانه المصر الغير الموصوف بصفة الجامعية و لانه لا معنى لوجوب الجمعة على المصر خالياً عن الاجتماع فيعلم ان العلة من سياق الحديث ليس المصر لان المدار عليه (العلة) اذا وجد وجد الحكم و في الثانية وجد المصر و لم يوجد اقامة الجمعة اما الحالة الثالثة فداخل تحت المستثنى

تحت النفي<sup>1</sup> فلذا كان<sup>2</sup> اشتراط المصر و اذن العام و السلطان مبنيًا على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الرواية الاصح الراجح فلا حاجة الى السلطان لعدم النزاع في التقديم و التقديم و لا الى المصر و اذن العام لعدم الحاجة الى الاجتماع في موضع واحد فما قال صاحب القدوري<sup>3</sup> و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر (و اشتراطه عند وجوده و القدرة عليه ليتمكن من مراعاته) المبني على الرواية الضعيفة اذا كان المصلحة واجدا (للمصر) قادرا على اتيانه و اما اذا كان فاقدا له عاجزا عن اتيانه فالقول بدخوله تحت حديث على عليه السلام تكذيب لله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم و خروج عن اجماع الامة (بان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف في جوازه عقلا) و عن نظائره من سائر الاركان و الشروط فترى انه لا كلام<sup>4</sup> (اي لا كلام في جمعة المعذورين عن الاركان و الشروط) في اقامة الجمعة عند فقد السلطان و الامير (كما في الرد المحتار و غيره) و القاضي و الخطيب بل و عند استيلاء الكفار مع ما به من تخريب المساجد و قتل من ذكر و فيه فقد تفسير المصر بل لا كلام في جواز الجمعة و غيرها من الصلوات عند العجز عن جميع الاركان و الشروط<sup>5</sup> و لو شمل العجز الامام و المأموم جميعا فالمنع حينئذ مع كونه تكذيبا لله تعالى و

---

بدلالة الحديث لانه لا شك ان اهل المصر اذا صاروا من ذوى اخبية بنحو الزلازل و ندواة الارض و رخوتها جمعوا و قد اقام عليه السلام الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و اقام الصحابة عليهم السلام في برارى مصر في زمان عمر رضي الله عنه فتعين ان للاجتماع تأثيرا في اقامة الجمعة فحيثما وجد الاجتماع يوجد اقامة الجمعة كما في الحالتي الاولى و الثالثة و اذا انعدم الاجتماع كما في الثانية انعدم اقامة الجمعة فالحديث معلل بعله الاجتماع فافهم<sup>1</sup>: قوله تحت النفي أه فحديث على (رض) من اعظم الدلائل على جواز الجمعة في القرى و البرارى بجامع العلة و هو حصول الاجتماع 12 مصنف عليه السلام

<sup>2</sup>: فلذا كان أه: اي لاجل ان حديث على عليه السلام معلل بعله الاجتماع و انه سبق لنفي التعدد قلنا بعدم جواز تعدد الجمعة و بناء عليه اشترط المصر لتحشيد الاجتماع و اذن العام لتمكن كل واحد من ادائها و السلطان لدفع النزاع في التقديم و التقدم ثم لاجل ان المعنى الحقيقي للنفي الجنس نفى الكمال قلنا بجواز تعدده و لكن اقامتها في موضع واحد احب لكونه على وجه الكمال فصار رواية عدم جواز التعدد رواية مرجوحة و صار اشتراط المصر و اذن العام و السلطان مبنيًا على الرواية المرجوحة و على الراجح الاصح فالثلاثة ليست شرطا فافهم.

<sup>3</sup>: قوله قال صاحب القدوري أه فمعنى القول بعدم الجواز في القرى ان يرعى المصر الذى هو الشرط لا ان تهمل الجمعة اذ ليس غرض الشارع بنزول نصوص الشروط و الاركان ان تهمل الصلوة بل ان ترعى الشروط و الاركان ما امكن 12 مصنف عليه السلام

<sup>4</sup>: قوله انه لا كلام أه اذ هو قد اتى بالمأمور به على وجه ما امر به و هو اتيانه على حسب الطاقة 12 مصنف عليه السلام

<sup>5</sup>: قوله عن جميع الاركان و الشروط أه كالقراءة و الركوع و السجود و طهارة الثوب و البدن و المكان و القيام و الخطيب و الخطبة و توجه الى القبلة و غيره و ذلك لان النصوص المطالبة لاصل الصلوة مطالبة على حسب الطاقة 12 مصنف عليه السلام

## رسوله ﷺ و خروجاً عن اجماع الامة معارضة للقاطع المطالب لاصل الصلوة بلا دليل (لعدم نصوص الشروط و الاركان على العاجز) بل هو غير متصور<sup>1</sup> مادام التكليف ببقاء

<sup>1</sup>: بل هو غير متصور أه: أى المنع غير متصور مادام التكليف ببقاء العقل و البلوغ و التحقيق يؤخذ من كتب الاصول و نحن نبين لك هذا الامر بعرض المسألة على الاصول بيانا تاما لا يغادر شبهة و ذلك عن طريق اسئلة واردة و الجواب عنها و نبداً بالجواب عن السؤال لماذا نصلى و فى اوقات محدودة؟ من اين يأتى وجوب الصلوة فنقول: قال ائمة الاصول ان حكم الله تعالى فى الازل هو السبب الحقيقى لوجوب العبادات أى انه تعالى حكم فى الازل بان الصلوة مثلاً واجب و ان قيل ما السبب فى هذا الحكم أى لم حكم تعالى بوجوبها فى الازل نقول: ان نعمه ﷻ وافرة يوجب الشكر علينا و ذلك بوجوب العبادات و ان قيل من اين اطعتم على حكم الله تعالى فى الازل انه أوجب الصلوة نقول من قوله تعالى و اقيموا الصلوة علمنا انه تعالى حكم فى الازل بوجوب الصلوة فيرد ان وجود المسبب لا يتصور دون السبب فمن اين لنا ان نعرف تحقق السبب أى الحكم فى الازل فنأتى بالمسبب أى من اين نعرف ان الحكم فى الازل متى يوجب علينا العبادة نقول ان حكمه تعالى فى الازل رتب وجوب الاشياء على امور ظاهرة تيسيراً لنا كالوقت للصلوة و البيع للملك فصار الوقت سبباً لوجوب الصلوة ظاهراً مع ان سببه الحقيقى الحكم فى الازل فزوال الشمس مثلاً سبب لوجوب الظهر علينا قال تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فاذا زالت الشمس ثبت وجوب اداء نوع من العبادة فى الذمة بذلك الحكم فى الازل فيرد انه يجب اداء الصلوة بمجرد الزوال لا ان يسع المكلف ان يؤديه متى شاء فى الوقت نقول: انا قلنا باشتغال ذمة المكلف بزوال الشمس لا انه مطالب لادائها فاذا زالت الشمس ثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة فيلزمه تفريغ ذمته منها و لكنه لا يطالب بادائها فوراً و لابد للاداء من مطالبة من الشارع فالاول أى اشتغال الذمة نفس الوجوب و الثانى أى مطالبة الاداء يسمى وجوب الاداء فالوقت الذى اقيم مقام الحكم فى الازل سبب لنفس الوجوب لا وجوب الاداء فيرد ان كان حكمه تعالى فى الازل الذى اقيم الوقت مقامه سبباً لنفس الوجوب فما هو سبب وجوب الاداء و ما هو المطالبة لادائه نقول قال ائمة الاصول ان الله تعالى طلب منا بالكلام النفسانى الفعل فيتعلق الحادث لذلك الطلب باخراج الفعل من العدم فيرد كيف نعرف نحن ذلك الطلب نقول لفظ الامر أى قوله تعالى اقم الصلوة اقيم مقامه فبريد علمنا ان الوقت الذى اقيم مقام الحكم فى الازل سبباً لنفس الوجوب و ان لفظ الامر الذى اقيم مقام الكلام النفسانى سبباً لوجوب الاداء و لكن متى يطلب لفظ الامر اداء الصلوة نقول: قال ائمة الاصول ذلك (أى مطالبة الاداء) فى وقت الشروع فى الصلوة فقبل الشروع فيها طلب لفظ الامر الذى اقيم مقام الطلب القديم اداء ما شغل فى الذمة بزوال الشمس فيرد ماذا لو ان المكلف لم يشرع فى الصلوة حتى خرج الوقت فيلزم ان لا يكون أثماً لان لفظ الامر لم يطلب منه شيئاً و انما يأتى بتركه طلب الله تعالى و انه لم يتركه لعدمه نقول: قال ائمة الاصول و اذا لم يشرع فى الصلوة حتى ضاق الوقت طلب لفظ الامر فاذا لم يؤدها حتى خرج الوقت يأتى بتركه طلب الله تعالى فحينئذ يكون طلب لفظ الامر قبل الشروع فى الصلوة او حين التضييق صرح بذلك ائمة الاصول فيرد انكم قلتم بزوال الشمس يثبت اداء نوع من العبادة و قبل الشروع فيها طلب لفظ الامر أى اقم الصلوة اداء العبادة و لكن لماذا نركع و نسجد و نأتى بسائر الشروط و الاركان مع ان المطالبة وقعت من لفظ اقم الصلوة فقط لا من اركعوا و اسجدوا و سائر نصوص الاداء ام تقولون ان المطالبة تقع من كل النصوص دفعة واحدة نقول: ان المطالبة تقع من الامر التشريعى فقط أى اقم الصلوة فيطلب اداء الظهر مثلاً ثم ان الاداء المطلوب بالامر نفسه (تأكيد للاداء) يطالب نصوص الشروط و الاركان فبعد الزوال يثبت اداء نوع من العبادة و قبل الشروع فيها يطلب لفظ الامر أى اقم الصلوة اداء الصلوة فيثبت الاداء ثم الاداء يطلب الشروط و الاركان و هذا معنا قول المولى محمد سرور ﷻ فى كل تصنيفاته ان لا ملازمة بين النصوص الموجبة و الاداء لان الموجبة تقع مطالبتها بمرحلة قبل الاداء كما بينا فتطلب الموجبة أى اقم الصلوة اداءها و نصوص الاداء ساكنة حين مطالبتها و بعد ان طلبت و ثبت الاداء و تم مطالبتها جاءت نصوص الاداء مطالبة من قبل ما ثبت بالنصوص الموجبة فلا يتصور بينهما معارضة فاذا علمت هذا فلنعرضه على قضية الجمعة فإذا مالت الشمس من يوم الجمعة ثبت اداء نوع من العبادة فى ذمة المكلف ثم قبل الشروع طلب الامر ادائها و لكن يوجد فى هذا الوقت امران أى قوله تعالى اقم الصلوة و قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله فايهما يطلب نقول من المؤكد ان المتأخر نزولاً يزاحم المتقدم نزولاً بقدر مطالبتيه و المتأخر هنا بالاتفاق نص الجمعة فحينئذ يطلب امر فاسعوا اداء الجمعة و ينعدم نص اقم الصلوة بقدر مطالبة نص الجمعة ثم الى هنا لا خلاف بيننا و بين مانعى الجمعة و كلنا يتفق على هذا و لكن لهم ان يقولوا ان مطالبة قوله تعالى مقيد بوجود المصر و المزاحمة بقدر المطالبة فالمطالب لاهل المصر هو قوله تعالى فاسعوا و لاهل القرى قوله تعالى و اقم الصلوة و لنا ان قوله تعالى فاسعوا عام مطلق فالمطالب لجميع المؤمنين هو قوله تعالى فاسعوا لانه زاحم الظهر باعتبار العموم فينعدم فى حق العموم و لهم ان يقولوا سلمنا ان نص فاسعوا



العقل و البلوغ لا من طرف نصوص الظهر لتقدمها<sup>1</sup> و لا من طرف نصوص الاركان و الشروط لانها وردت مؤكدات للتشريع ببيان كمية ادائه لا معارضات له فمعنى عدم الجواز عند فوت الركن و الشرط ان يرعى ذلك الركن و الشرط لا ان تهمل الصلوة لانه خلاف ما اراد الله تعالى من ايراد نصوص الاركان و الشروط و لا يتصور ورود نهى من الشارع من الصلوة من حيث هي اذ من هذه الحيثية هي المأمور بها ففي المختصر و الوقاية و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار و هو المفهوم من الكنزان فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت آه ملخصا و قال القهستاني في شرح المختصر فيدخل فيه المسافر و القروي آه لعموم النص و اطلاقه و وجود المأخذ (و هو الايمان) و قطعية ما ثبت بها و اقتضاء الاكدية و عدم المزاحم و التأكيد العموم و الاطلاق باحاديث الباب (كما في المبسوط)

عام و لكننا نقول انه خصص بالاجماع ثم حديث على عليه السلام وقع في بيانه فمطالبة قوله تعالى فاسعوا تتوجه الى اهل الامصار و لنا اولا ان الاجماع على خلاف ذلك ثانيا ان الاجماع ليس قادرا على تخصيص الكتاب كما صرح ائمة الاصول ثالثا ان حديث على عليه السلام من نصوص الاداء و قد علمت ان نصوص الاداء تأتي مطالبتها بعد مطالبة النص التشريعي فلا يتصور تخصيصه بها رابعا ان القول بالتخصيص يخرج النص الى الظني فلا يكفر جاحده مع ان اصحاب الفتاوى و الشروح صرحوا بأن الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها باعتبار العموم فالقول بالتخصيص يخالف القول بفرضيته و تكفير جاحده خامسا ان تشريع الجمعة وقع باعتبار الذات اى لمحبييتها عند الله تعالى شرعها علينا فلا يتصور ان يمنع عنها ثم لهم ان يقولوا سلمنا ان تشريع الجمعة باعتبار العموم و لكن للوجوب شروط فلا تجب الجمعة الا بتلك الشروط و المصير شرط للوجوب لحديث على عليه السلام و لنا اولا جعل الحديث من شروط الوجوب لا يصح لذكره في الظرفية لا على الايجابية فلم يقل الا على مصر جامع ثانيا صرح اصحاب الفتاوى و الشروح و المتون ان فاقد شروط الوجوب نابت جمعته عن فرض الوقت ثم لهم ان يقولوا ان المصير شرط للاداء لا للوجوب و لنا اولا جعل المصير من شروط الاداء بحديث على عليه السلام مشكل جدا لان الحديث ظني صرح بذلك صاحب مجمع الانهر ثانيا ان شروط الاداء تسقط عند العجز فلا تراحم النص الموجب فكما علمت ان الموجب مطالب و نصوص الاداء ساكتة ثم الاداء نفسه يطالب نصوص الاداء فحديث على عليه السلام ساكت حين مطالبة نص فاسعوا و هو عام فيطالب من جميع المؤمنين اداءها ثم الاداء بعد ثبوت وجوبه يطالب اتيان المصير لحديث على عليه السلام اذا كان قادرا عليه كما يطالب سائر الشروط و الاركان اما اذا كان عاجزا عن اتيانه فالاداء لا يطالب اتيانه مع ان الاداء نفسه مطالب (بالبناء للمجهول) من جهة قوله تعالى فاسعوا فحينئذ لا يتصور منع الجمعة مادام التكليف ببقاء العقل و البلوغ لا من طرف نصوص الظهر لتقدمها كما علمت و لا من طرف نصوص الاداء و قد علمت ان لا معارضة بينها و بين الموجب اذ الموجب يطالب بمرحلة قبل نصوص الاداء و هي ساكتة عند مطالبتة و لا من طرف القول بالتخصيص لانه لا يتصور تخصيص الجمعة الا بالقول بانه مبغوض كما في الربا (على فرض انه التخصيص المصطلح) فافهم.

<sup>1</sup>: قوله لتقدمها آه و في فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة 71 و 72 عن قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى و احزابه ان دلائل المنع واهية باطلة لا يجوز ترك القاطع بالاختلاف آه بل لا نهى و لا تحجير فى اصل الجمعة و الاختلاف فى الشروط و الاركان لا يضر فى قطعية الجمعة لان نصوص الشروط و الاركان ما وردت لاهمال الجمعة بل الغرض انه لا بد من مراعات الشروط و الاركان عند القدرة فقط 12 مصنف عليه السلام

نحو «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه<sup>1</sup> الجمعة» و نحو «الجمعة حق واجبة على كل مسلم» و نحو «الجمعة واجبة على كل محتلم» و نحو «الجمعة على من سمع النداء»<sup>2</sup> و نحو «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و اختاره هنا و قال انه الاصح عندى و كذا اختاره فى المصنفى شرح المؤطا و نحو «الجمعة على الخمسين رجلا» اورده المحدث ايضا فى الحجة و نحو الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة كذا فى البيهقى (عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ) (و كذا فى الميزان و الكشف) و كتب عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم (و لفظ اينما شامل للمصر و القرى قاله جم غفير من اعلامنا الحنفية كذا فى مجموعة الفتاوى) كما فى مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و ايضا كتب عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت (فلا فائدة حينئذ فى القول بان جواثى كانت مصرا) كما فى المبسوط و كان رسول الله ﷺ يقيم الجمعة فى سفر الحديدية و الحنين كما فى ابو داود<sup>3</sup> و مصعب رضي الله عنه بن عمير فى سفر الحديدية مع اثنى عشر رجلا و اسعد رضي الله عنه بن زرارعة مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط صفحه 24 و الناس<sup>4</sup> من اهل مصر و السواحل يقيمون الجمعة زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما (ولا معنى للاجماع الا هذا) و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما فى البيهقى و قد جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و ترخيص الترك لاهل البادية يقتضى ان

<sup>1</sup>: قوله فعليه الجمعة أه و من قال ان فاقد المصر داخل تحت حديث على (رض) فقد كذب الله تعالى فى ما اخبر فى النصوص المتواترة المتظاهرة و خرج عن الاجماع بان العاجز غير مأمور شرعا 12 مصنف رضي الله عنه

<sup>2</sup>: قوله سمع النداء أه و لا مزاحمة لاسباب الوجوب كما فى اصول الفقه فقد جاء فى الاحاديث الاخرى وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء 12 مصنف رضي الله عنه

<sup>3</sup>: قوله كما فى ابى داود أه و لا مناقضة بينه و بين اشتراط المصر لان العاجز عن الشرط و الركن غير مأمور بمراعاته باخبار الله تعالى و اجماع الامة 12

<sup>4</sup>: قوله و الناس أه و واقعة حواثى حدثه ابن عباس (رضى الله تعالى عنهما) كانت حين رجوع الناس الى الاسلام بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب زمن خلافة ابوبكر (رض) فانى توقع الجمعة من اهل القرى حين الارتداد و بيان التاريخ فى الكشف و بعض الشروح مسلم (رح) و قد غفل عنه اكثر الناظرين مع انه لا ينهض حجة على قائل الرخص 12 مصنف رضي الله عنه

العزيمة والخيرية في اقامتها فيها لعدم النهى<sup>1</sup> كما قال الائمة عليه السلام (كما في حج الميزان) وعدم التحجير (اذ التحجير خلاف اكديتها واقدميتها على الظهر) كما في حج الميزان كما قال اهل الكشف عليه السلام قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات كما في حج الرحمة الامة (كتاب في بيان احكام المذاهب الاربعة) وفي حج الميزان الكبرى الجامع بين المذاهب الاربعة<sup>2</sup> قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع وقال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف آه وهذا اتفاق منهم على انه لا خلاف في اصل الجواز وكذا اورد اختلاف الائمة الشيخ الاكبر في حج الفتوحات في جمعة العرفات ومنى دائرا بين الوجوب وعدمه (لا الجواز وعدمه) واختار هو رحمته الله ان اقامة الجمعة في عرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مقيمين او مسافرين آه ولذلك جعل صاحب الخلاصة (قال المشائخ هي مقدمة من الهداية والكافي وقاضيخان كما في مسلك المتقين) اختلاف ائمتنا الثلاثة دائرا بين الوجوب وعدمه<sup>3</sup> واول القهستاني عبارة المختصر فقال شرط وجوب ادائها المصر آه ملخصا ولم يجعل في ظاهر الرواية المصر شرطا للجواز بل جعل مطلق العمران<sup>4</sup> شرطا للوجوب سواء سميناه مصرا او قرية ففي الجامع الصغير صفحة

<sup>1</sup>: قوله لعدم النهى آه لان الشئ الواحد لا يتصور ان يكون منهيا عنه ومأمورا به من جهة الذات 12 مصنف رحمته الله  
<sup>2</sup>: قوله المذاهب الاربعة آه وقال المشائخ (رح) العامل على قول ابو يوسف (رح) ومحمد (رح) عامل في المذهب قلت فكيف اذا ثبت الاجماع على عدم ورود نهى من الشارع اذ النهى والتحجير خلاف غرض الشارع من التشريع واقدميتها من الظهر وليس غرض الشارع من تشريع اركان الاداء وشروطه الا مراعاتها ما امكن واما عند العجز فلا شرط ولا ركن فكيف رد الحكم القاطع والاحاديث المصرحة بلا دليل 12 مصنف رحمته الله  
<sup>3</sup>: قوله الوجوب وعدمه آه وعليه سياق الجامع الصغير الذي هو ام المتون واصل المذهب وهو موجود عندنا وكذا كتاب الكافي الجامع بين الكتب الستة 12 مصنف رحمته الله

<sup>4</sup>: مطلق العمران آه: وفي العالمگیریة نقلا عن فتاوى قاضى خان و الظهيرية ان فى ظاهر الرواية ان تبلغ ابنية مصر ابنية منى آه و معلوم ان ابنيته فيما سلف ادنى ما يتقرى به قرية وبدونه يسمى مفازة و انما اخترنا ما فى ظاهر الرواية لانه اصل المذهب فإذا تعارض آراء المذهب فالارجحية لظاهر المذهب و انما جعل مطلق العمران مصرا فى ظاهر الرواية لان معناه اللغوى الحد و القطع فالمصر يقطع المفازة و بذلك المعنى هو مرادف للمصر و القرية و الفقهاء كثيرا ما يطلقون المصر على العمران كما فى باب التيمم و قصر الصلوة فان قولهم اذا جاوز بيوت مصره اى عمرانه سواء كان مصرا او قرية اتفاقا فتعين ان المراد بالمصر هو العمران ثم هو شرط للوجوب لا الجواز و بهذا التفسير يرفع كل التناقضات الواردة على الائمة فى باب الجمعة و اما ما اورده سائر اصحابنا فى تفسير المصر فلا يبين اصل اقوال الائمة فإذا هذا فاعلم انه لا يبقى لنا فى يوم الجمعة الا وجوب الجمعة او ترخيصها و ذلك لعموم قوله تعالى فاسعوا و اطلقوه و ان كان لا يرضيك هذا فلانه المصر شرط الوجوب و ان كان لا يرضيك فلان الشروط و الاركان تسقط عند العجز و ان كان لا يرضيك هذا فلأن ظاهر المذهب ان تبلغ ابنية مصر ابنية منى و ان كان لا يرضيك هذا فلان

19 و 20 محمد عليه السلام عن يعقوب عليه السلام عن ابو حنيفة عليه السلام و ان كان (اي الامام في منأ) غير الخليفة و غير الامير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها آه فالمراد بالنفي هو نفي الوجوب لا الجواز<sup>1</sup> للقطع على ان السفر لا يمنع الجواز اتفاقا و ايضا في المفهوم اشارة على انه لو كان مقيما فيها فعليه الجمعة مع انه لا خلفية هنا و لا امير و لا قاض و من هنا قال جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اشتراط المصر قول<sup>2</sup> بعض اصحاب التخريج لا اصل المذهب و في اصل المذهب ايجاب و ترخيص في الترك فقط كما علمت و ايضا في الميزان عن بعض

اصح الاقوال في تفسير الفناء هو حد البيتوتة و بهذا الحد يدخل جميع قرى شيندند و فراه في تعريف الفناء و انما اكدنا في اقامة الجمعة و ترك الظهر لان الامر المقطوع به في هذا اليوم هو الجمعة لا الظهر و لان في تركها وعيد ليس في تركه فلو كان الدلائل كلها ناطقة باقامة الظهر في مكان الا ان هناك شبهة في اقامة الجمعة في ذلك المكان فالاحوط ان نقيم الجمعة لا الظهر لقطعيتهما و خطورة امرها فكيف و الدلائل و الاصول و القواعد كلها ناطقة باقامة الجمعة فإن كان موضع او قرية من قرى فراه او غيرها يدخل في حد من حدود المصر و لو كان ضعيفا يجب علينا القول بإقامة الجمعة و ان كان لا يدخل في حد من الحدود فاقامتها رخصة و الله اعلم بالصواب.

<sup>1</sup>: نفى الوجوب لا الجواز آه: و قد حملة المتأخرون على نفى الجواز و بنوه على استدلالات متناقضة و نسبوها الى الائمة فقال صاحب الهداية تعليلا لقول ابي حنيفة و ابي يوسف عليهما السلام بجواز الجمعة بمنى ان كان الامير امير الحجاز او الخليفة مسافرا " و لهما انها تتمصر في ايام الموسم" و قال صاحب فتح القدير بعد ذكر هذه العبارة "لا اجتماع من ينفذ الاحكام و يقيم الحدود و الأسواق و السكك قيل فيها ثلاث سكك" آه نقول لم الجواز اذاً لانه ان كان مصرا فلا بد ان تكون الجمعة واجبا لا جائزا ثم ان كان في القرى الصغيرة من يقيم الحدود و بلغت ابنيته ابنية منى فهل تجب الجمعة؟ و ايضا ما الحكم اذا طاف الحاكم في مملكته؟ و قد صرحوا ان ليس للسلطان اقامة الجمعة في القرى الصغيرة اذا طاف في مملكته مع ان بالسلطان تمصر المنى فلم لا تتمصر القرى الصغيرة؟ ثم ايضا صرح المتأخرون ان للعامة ان ينصبوا خطيبا و يقيموا الجمعة اذا لم يكن السلطان او نائبه موجودا ففيه تصريح على ان مصرية الموضع ليس منوطا بحضور السلطان او عدم حضوره فكيف يقال انهما قالا بجواز الجمعة بمنى لتمصره بحضور السلطان او امير الحجاز ثم لم لا تتمصر العرفات بحضورهما؟ هل لان بمنى ثلاث سكك فكيف اذا بنى بعرفات ثلاث سكك ثم لم عدم الجواز عند عدم حضورهما فان البناء باق و الاجتماع موجود و السفر لا يمنع الجمعة و ان للعامة ان ينصبوا خطيبا اذا لم يحضر السلطان او نائبه ثم كيف يمنع الامام محمد عليه السلام اقامة الجمعة في المنى مع ان في ظاهر الرواية جعل (بالبناء للمفعول) المنى معيارا للمصر كما في العالمة كبرى فمن تأمل في هذا علم ان هذا التعليل لا تصح نسبته الى الائمة و ان عدم الجواز ليس اصل اقوالهم و في العالمة كبرى نقلا عن فتاوى قاضيخان و الظهيرية ان ظاهر الرواية ان تبلغ ابنية المصر ابنية المنى ففيه تصريح ان المنى كان مصرا عند الائمة لوجود مطلق العمران فقولهما "ان كان الامير امير الحجاز او الخليفة مسافرا جمع" اي وجب الاجتماع شرائطها من المصر و السلطان و الجماعة و قولهما "وان كان غير الخليفة و غير أمير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها" اي ليست الجمعة واجبة بقرينة و هو مسافر لان المسافر اهل للرخصة و ان ادى الجمعة جاز صرح بذلك المشائخ و اما عند محمد عليه السلام فالجمعة رخصة في المنى للتخفيف مطلقا فاختلافهم في الوجوب ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا فعندهما تجب و عنده لا تجب و اما في العرفات فالجمعة ليست واجبة عندهم مع ان ابا يوسف عليه السلام يقول بخيرية اقامتها فيها كما قال الامام

الشعراني في الميزان الكبرى

<sup>2</sup>: قوله قول بعض آه فكيف رد حكم القاطع بهذا الاشتباه مع ان الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع لا يتصور ان يوقع بها اشتباه في اصل الجمعة اذ ليس غرض الشارع بايراد نصوص الاركان و الشروط الا مراعاتها لا اهمال الجمعة مع تعذر الاركان و الشروط اذ هذا شئ لا يعرفه النقل و لا العقل 12 مصنف عليه السلام

العارفين ان هذا الشروط للتخفيف<sup>1</sup> لا للصحة فلو اقيمت في غير الابنية و بغير الحاكم جازت لان الله تعالى اطلق اقامتها و سكت عن تلك الشروط و هو قول ائمة المذاهب آه ملخصا و قال شاه ولي الله الدهلوى ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها للاولوية في زمن صحابة عليهم السلام و كذلك في زمن ائمة المذاهب عليهم السلام ثم انجر الاختلاف الى الجواز و عدمه بكثرة المجادلات و تلاحق الافكار آه ملخصا ثم رخصة الترك في اهل البادية كما في حديث مر اذا لم يكونوا في الاصل من اهل العمران و ان كانوا من اهله و انما جاءوا في البادية لاجل مواشيهم و في تركهم الجمعة طبع القلوب ففى كشف الغمة « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعون النداء فلا يشهدون الجمعة و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله تعالى على قلبه » و في صحيح ابن ماجة « الا اهل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه » و في الترمذى « الجمعة على من آواه الليل الى اهله »<sup>2</sup> و في الهداية « اذا مالت الشمس فصل بالناس<sup>3</sup> الجمعة آه » (مع انه لم يكن في المدينة مساجد و لا قاض و لا امير) قاله عليه السلام لمصعب بن عمير رضي الله عنه قبل الهجرة حين بعثته الى المدينة و ايضا كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه بذلك و من اعظم الدلائل على جواز الجمعة في جميع المواضع حديث على رضي الله عنه لانه معلل بعلة الاجتماع و النصوص المعللة ليست<sup>4</sup> بعلة في

<sup>1</sup>: قوله للتخفيف آه اى عند ائمة المذاهب و انما تغير الى الجواز و عدم الجواز لكثرة المجادلات و تلاحق الافكار قال شاه ولي الله الدهلوى ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها فى الاولوية فى زمن الصحابة (رض) و ائمة المذاهب ثم صار للدلائل بتلاحق الافكار صولاً منجرة الى الجواز و عدم الجواز 12 مصنف عليه السلام

<sup>2</sup>: قوله على من آواه آه و هو المذهب لكونه قول ابوحنيفة رضي الله عنه و اصحابه جميعا كما فى شروح المشكوة و اما سائر حدود الفناء و ان صحت فاما رواية عن ابوحنيفة رضي الله عنه او باعتبار التخريج و ايضا اعتبار صحتها انما هو باعتبار نسبة بعضها الى البعض و اما باعتبار القاطع القرأنى فلا يجوز ترك الجمعة مادام الاختلاف 12 مصنف عليه السلام

<sup>3</sup>: قوله فصل بالناس آه و فى اطلاق لفظ الناس اشارة الى انه لم يكن فرق بين ما كان اهل المدينة كثيرين او قليلين و الا لكان بيانه من اعظم الضرورات 12 مصنف عليه السلام

<sup>4</sup>: قوله ليست بعلة آه بل سبق حديث على رضي الله عنه لنفى الجمعة فى المصر الخالى عن الاجتماع حيث عم النفى فى الصدر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعة فبقى المصر الخالى عنها داخلا تحت النفى 12 مصنف عليه السلام

الخارج بل هي من براهين الان وليتها انما هي عللها ثم اعلم ان ما قاله صاحب القدوري المؤلف في سنة 428 من عدم جواز الجمعة في القرى لم يسبقه احد بهذا التصريح مع انه لا يتصور ان يكون مآل عدم الجواز لفوت شرط او ركن الى اهمال الصلوة او المنع عنها اذ ليس ذلك بغرض الشارع من ايراد نصوص الشروط و الاركان فلم يوردها لمناقضة النص المطالب لاصل الصلوة بل هي مؤكدات له ببيان كمية ادائها بانه لا بد من مراعاتها مادام القدرة و اما العاجز فغير داخل تحت نصوصها و النص المطالب لاصل الصلوة مطالب على حسب الطاقة فالمنع رد القاطع بلا دليل و ايضاً فيه تكذيب اخبار الله تعالى (بان العاجز غير مكلف) كما مر نعم وجود ترخيص الترك في بعض المواضع لا يقدر في اكدتها و لا تصوير النصوص ظنية في التقييدات و التخصيصات<sup>1</sup> الا ان يكون المخصص ذا شبهين شبه

<sup>1</sup>: قوله او التخصيصات أه كما في التفسير الاحمدى لصاحب النور الانوار مصنف رحمته الله

بالاستثناء و شبه بالناسخ<sup>1</sup> فيكون كلاما مستقلا قاطعا مقارنا<sup>1</sup> للصدر و هو مفقود في الجمعة بضرورة الحس بل جاء في بعض حواشي التلويح عدم وجوده (اي التخصيص الذي يصير

<sup>1</sup>: شبه بالناسخ أه: اي المخصص لابد ان يكون له شبهة بالاستثناء و شبهة بالناسخ و نحن نبين لك اولا احكام الاستثناء و الناسخ ثم نبين امر المخصص فالاستثناء يكون كلاما غير مستقل لبيان ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه من بدو الامر فمراد المتكلم من العام كل افرادة سوى المستثنى كقولك جاء القوم الا زيدا فالمراد مجئ كل افراد القوم سوى زيد ثم هذا الاستثناء قد يكون بمعلوم و قد يكون بمجهول فاذا كان الاستثناء بمعلوم فالعام المستثنى منه يبقى قطعيا في بقية افرادة بعد الاستثناء و ان كان الاستثناء مجهولا فجهالته تؤثر في العام فيسقط الاحتجاج بالعام كمثال السابق في الاستثناء المعلوم فان مجئ افراد القوم سوى زيد قطعى و كقول المتكلم جاء القوم الا بعضهم في الاستثناء المجهول فان جهالة المستثنى يؤثر في جهالة مجئ افراد القوم فلا يمكن ان نحتج بالعام على مجئ فرد من افراد القوم كزيد مثلا او سعيد لامكان وجوده في بعض الذى استثنى فيسقط الاحتجاج بالعام بخلاف مثال الاول اذ كان بإمكاننا ان نحتج بالعام على مجئ سعيد مثلا لان المستثنى معلوم و هو زيد فيتعين ان مجئ سوى زيد كسعيد و غيره قطعى اما النسخ فيكون بكلام مستقل لبيان رفع الحكم عن بعض افراد العام او عن افرادة جميعا فالفرق بين النسخ و الاستثناء ان الاستثناء لبيان ان المستثنى لم يدخل في المستثنى منه من بدو الامر اما النسخ فليبيان ان الناسخ يرفع الحكم عن الافراد بعد ثبوته عليهم ثم الناسخ لبعض افراد العام قد يكون معلوما و قد يكون مجهولا فإن كان معلوما فالقياس يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام لان الناسخ مستقل تام و كل مستقل تام يقبل التعليل فان الاصل في الاحكام الشرعية ان يكون معللا فالناسخ يقبل التعليل و لوجود الشبهة و هى ان تكون العلة موجودا في بقية افراد العام يسقط الاحتجاج به بالقياس الا ان قبول النسخ التعليل انما يكون باعتبار استقلال الصيغة و اما باعتبار حكمه فلا يقبل التعليل لان حكمه رفع الحكم باعتبار المعارضة و المدافعة بعد الثبوت و التعليل لا يعارض النص لانه دون النص فلا ينسخ النص فالناسخ لا يقبل التعليل بنفسه اى باعتبار حكمه و الا يلزم معارضة التعليل النص المنسوخ كما في حاشية نور الانوار فقوله تعالى الذين يتوفون منكم و يذرون ازواجا تربص اربعة اشهر و عشرا عام يشمل اولات الاحمال و غيرهن فحكمهما تربص اربعة اشهر و عشرا بالقطع و اليقين و قوله تعالى و اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نسخ حكم نص الذين يتوفون في بعض افرادة و هم اولات الاحمال عند ابن مسعود رضي الله عنه فالقياس يقتضى ان يسقط الاحتجاج بنص الذين يتوفون في غير اولات الاحمال ايضا لان نص و اولات الاحمال مستقل فيقبل التعليل فلا يدرى كم يخرج من افراد الذين يتوفون بالتعليل و كم بقى وربما يوجد علة نص و اولات الاحمال في غير اولات الاحمال ايضا فيصير مجهولا و جهالته تؤثر في جهالة العام فيسقط الاحتجاج بالعام كما في الاستثناء المجهول الا ان الناسخ لا يقبل التعليل اتفاقا لان فيه تعارض التعليل مع النص و هو باطل اتفاقا لان التعليل دون النص فلا يعارضه فنحكم ببقاء العام قطعيا في بقية افرادة و ان قيل ان العلة معلوم و هو وضع الحمل فيدرى كم يخرج و كم يبقى نقول و ان كانت العلة معلوما فاحتمال العلة الاخرى قائم فان الحكم قد يكون معللا بعلى شتى صرح بذلك مولوى محمد عبدالحكيم في حاشية نور الانوار و اما ان كان دليل النسخ مجهولا فالناسخ يسقط بنفسه و لا يؤثر في العام فيبقى العام قطعيا في جميع افرادة كان يقال اقتلوا المشركين جميعا ثم باتى ناسخ مجهول مثل لا تقتلوا بعض المشركين فان الناسخ المجهول يسقط بنفسه و يبقى العام قطعيا في جميع افرادة و ان قيل ما الفرق بين الاستثناء المجهول و الناسخ المجهول حتى قلتم ان جهالة المستثنى تؤثر في جهالة العام و ان جهالة الناسخ لا تؤثر في جهالة العام نقول قال ائمة الاصول انما يتعدى جهالة الاستثناء الى صدر الكلام لانه غير مستقل بل هو كوصف قائم بصدر الكلام لا يفيد شيئا بدون صدر الكلام فلهذا يتعدى جهالته الى صدر الكلام بخلاف الناسخ فانه مستقل و المستقل قائم بنفسه فعند جهالته يسقط بنفسه دون ان يتعدى جهالته الى العام و اذا علمت هذا فاعلم ان علماء الاصول صرحوا بان المخصص يكون كلاما قاطعا مقارنا للصدر مدافعا لا رافعا لجريان الصدر على العموم فكونه كلاما مستقلا يشبه الناسخ و كونه مقارنا للصدر مدافعا لجريان الصدر لا رافعا يشبه الاستثناء و معنا قولهم مدافعا لا رافعا اى ان التخصيص لبيان ان بعض افراد العام ليس مراد المتكلم من العام من بدو الامر كالاستثناء لا كالنسخ فلكون المخصص ذا شبهين نراعى كلا الجانبين و لا نميل الى واحد منهما فنقول ان لحق العام خصوص معلوم او مجهول لا يسقط الاحتجاج والعمل به و لكنه لا يكون قطعيا حتى لا يكفر جاحده و بيانه أن دليل الخصوصية (اي المخصص) اما معلوم و اما مجهول فإن كان المخصص معلوم كأن يلحق نص تشريع الجمعة نحو يا اهل القرى لا تصلوا الجمعة فإن رعاية شبه الناسخ يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام (اي يايها الذين آمنوا) كما علمت في الناسخ المعلوم فان المخصص مستقل فهو يقبل التعليل و انما لم يقبل الناسخ التعليل لمعارضة التعليل النص و ذلك غير موجود في التخصيص فيقبل التعليل و

به النص ظنيا) في النصوص بالتتابع بل لما كان تشريعها من حيث الذات <sup>2</sup> فلا بد ان يكون المخصص (اي المخصص الناهي) ايضا كذلك (اي من حيث الذات) وهو (اي التخصيص الكذائي) بعيد من الشارع لاقتضائه البغض<sup>12</sup>

رعاية شبه الاستثناء يقتضى ان يبقى العام قطعيا كما علمت في الاستثناء المعلوم فلرعاية الشبهين جعلنا العام بين و بين و قلنا لا يسقط العمل به و لا يبقى قطعيا و اما المخصص المجهول كالقول أيا بعض المؤمنين لا تصلوا الجمعة فإن رعاية شبه الناسخ يقتضى ان يبقى العام قطعيا و رعاية شبه الاستثناء يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام كما علمت في الاستثناء و الناسخ المجهول فلرعاية الشبهين جعلنا العام بين و بين و قلنا لا يسقط العمل به و لكنه لا يبقى قطعيا فلو فرضنا ان آية الجمعة مخصوصة البعض للزم ان قوله تعالى فاسعوا يقتضى وجوب الجمعة على اهل المصر لا فرضيتها و لو انكرها منكر لم يكفر و بناء عليه ان اداء الظهر في المصر يكره تحريما و لا يحرم لان الوجوب يقابله المكروه التحريمي و الحرام يقابله الفرض بل ان اداء الظهر يكون اولى لان نص الجمعة الذي هو ظني يزاحم نص الظهر الذي هو قطعي فالاولوية للقطعي و بناء على التخصيص المفروض المدعى يصح كل الاستدلالات الواردة لاصحابنا من ان الظهر امر مقطوع و لا يترك الا باقطع منه و ايضا يصح قولهم انه يجب علينا ان نحتاط كثيرا الا نترك الظهر الذي هو مقطوع مقابل ركعتين مكروهتين الا انه لم يقل بظنية نص الجمعة احد من الحنفية من متقدميهم الى متأخريهم بل قالوا ان الجمعة فريضة محكمة اكد من الظهر يكفر جاحده فحينئذ ينعكس كل اقوالهم فيكون الجمعة امر مقطوع و يجب علينا ان نحتاط كثيرا الا نترك الجمعة التي هي قطعي و انه لا يوجد المنع في باب الجمعة مطلقا و الله اعلم بالصواب.

<sup>1</sup>: قوله مستقلا قاطعا أه و قال صاحب المنار في مثاله و حرم الربوا و للمشائخ فيه نظر بعدم الاستقلال و قال صاحب التوضيح في مثاله و ان احد من المشركين استجارك الآية و لنا فيه نظر بعدم المقارنة 12 و لا تكون نصوص الظهر مستعدة لذلك لتقدمها و لا نصوص الاركان و الشروط كحديث على عليه السلام لانها مؤكدات ليس فيها رفع الجمعة من حيث الذات بل لا يتصور ذلك من الشارع فكذلك اتفق الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى في الباب و كذا اتفق اهل الكشف على انه لا تحجير في الجمعة و قد مر على ان الاختلاف في الايجاب و عدمه مع الاتفاق في اصل الجواز و ان عدم الجواز قول بعض اصحاب التخريج بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة 12 مصنف رحمته الله

<sup>2</sup>: قوله من حيث الذات أه و المأمور به من حيث الذات محبوب لله تعالى فلا يتصور ان يكون منهيا عنه من هذه الحيثية لاقتضائه البغض<sup>12</sup> مصنف رحمته الله



## نامه مصنف رحمته الله به رئيس الحكومة

ج ص رئيس الحكومة صاحب السلام عليكم ورحمة الله تعالى و جزاك الله في الدارين خيراً حماك الله في الدارين شراً كه از حسن مقدمة و حسن تدبير شمايان بسيار در دين و دنيا خود منتفع و فارغ شدیم جزاك الله تعالى خير الجزاء

محترماً هميشه اين فقير حقير در اقامة جمعة بامر قضاة المسلمين و متمذهب بمذهب امام ابى حنيفة رحمته الله بوده يكمرتبه اقامة نماز مذکور را بغير اين مذهب مبارك نكرده اند و ليكن اكثر مخالفين در مذهب صاحب المذهب بصارتى ندارند خصوصاً در تعريف فناء مصر كه بوجوه متعدده آمده هشت و يا نه كما في رد المختار و اكثرها مصحح كما في فتاوى مفتى مكة المشرفة الحنفى رحمته الله فلذا نحن لا نلوم احدا يقيم الجمعة على وفق تصحيح من التصحيحات و ليكن در اكثر فتاوى تميز اصل مذهب را از رواية امام مذهب و از قول بعض متأخرين بيان نه نموده پس اكثر معاندين آنچه را كه عامل و آنچه اصل مذهب نيز ميباشد و قضاة مسلمين نيز حكم نموده اند رد مينمايند اين فقير حقير را كه عامل اصل مذهب اند مخالف مذهب ميدانند و ايشان كه عامل اصل مذهب نميباشند خود را عامل مذهب ميدانند چه جميع تفسيرات فناء يا روايتى از امام مذهب و يا قول بعضى متأخرين خواهد بود غير تعريف بيتوته كه آن عين مذهب امام رحمته الله و اصحاب او قاطبة خواهد بود كه در حيوه خود عامل آن بوده فلذا صححه في كتب لا تحصى و جعله احسن الاقوال كيف و مبينه صاحب الرسالة رحمته الله ففي كشف الغمة في دلائل ائمة الاربعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول «الجمعة على من آواه الليل الى اهله» و في المشكوة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الجمعة على من آواه الليل الى اهله» و في شرحها للشيخ عبدالحق الدهلوى الحنفى و به قائل الامام ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله المسمى باشعة اللغات و ايضاً في المرقات في حواشى المشكوة و به قائل الامام ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه اه و هكذا في كثير من شروحها كما سيظهر للمتبع للكتب و قد صححه ما لا يحصى من الفتاوى و شروح الاحاديث و رجه في بحر الرائق كما في رد المختار و استحسنة في البدائع كما في رد المختار

ايضا صفحه 601 و في التعليق المحمود على ابي داود قال المظهر الجمعة واجبة على من كان بين وطنه و بين الموضع الذى يصلى فيه الجمعة مسافة يمكنه الرجوع اليه قبل الليل بعد اداء الجمعة و بهذا قال ابو حنيفة رحمته الله و نقل عن البدائع ان هذا حسن آه

# الباب الثالث

مسائل وفتاوا في غير الجمعة

## مقدمة الباب:

همانطور که در مقدمه کتاب ذکر گردید رساله های متفرقه مصنف رحمته الله علاوه بر مسائل مربوط به نماز جمعه حاوی چند مسأله دیگر غیر از نماز جمعه نیز میباشد که ما آن مسائل را در باب سوم قرار دادیم اما شاید سوالی ذهنتان را در گیر کند که چرا این مسائل در این کتاب ذکر می گردد در حالیکه هیچ ارتباطی بین شان و بین باب های قبل وجود ندارد بلکه میتوان کتاب را در همینجا خاتمه نمود و این مسائل متفرقه را در کتاب های دیگر مرتبط با موضوع بحث شان ذکر نمود در جواب می گوییم: این مسائل بدون ارتباط با مسأله نماز جمعه نمیشد بلکه بین شان وجوه مشترکی زیادی قرار دارد زیرا مسائلی که در این باب ذکر میگردد تمام شان مسائلی اند که بر اثر اشتباه برداشت متأخرین مذهب بر خلاف اصل قرار گرفتند و در میان شان مسائلی وجود دارد که در ضد بودن شان با اصل مذهب همه علماء متأخر اتفاق نظر دارند بناء فهم و درک این مسائل میتواند در فهم مسأله نماز جمعه به ما کمک کند زیرا وقتی طالب علم متوجه شود که چطور اشاره سبابه مثلا در تضاد با اصل مذهب قرار گرفته مسأله اشتباه بودن برداشت منع جمعه، برایش قابل هضم می گردد. در واقع مسائل این باب و مسائل دو باب قبل میتواند تأثیر متقابل روی هم بگذارد به گونه ای که شاید عده با هضم مسائل جمعه، مسائل این باب برایش واضح و قابل هضم گردد و عده هم با هضم مسائل این باب، مسائل نماز جمعه برایش قابل فهم گردد و شاید هم عده از مجموع این مسائل با هم به اصل موضوع پی ببرد به هر حال رساله های این باب را به سه فصل تقسیم نمودیم در فصل اول رساله های مربوط به اشاره سبابه در نماز را ذکر نمودیم و در فصل دوم هم رساله های مربوط به عشری بودن زمین های خراسان، و فصل سوم را هم به مسائل متفرق همچون زوجة المفقود، بیع، الفاظ طلاق و فلسفه و تصوف اختصاص دادیم و لله الحمد و إلیه المتاب

## الفصل الاول: في بيان اشارة السبابة في الصلوة

### مقدمة الفصل:

بدانکه مسأله کراهیت اشاره سبابه در نماز از جمله آن مسائلی میباشد که با برداشت اشتباه از اقوال ائمه در بعضی از کتب معتبر مذهب جای گرفته است اما خوشبختانه التباس این مسأله همانند قضیه جمعه نیست که برای پی بردن به اشتباه بودن آن، به تتبع و جستجوی دقیق و مطالعه فراوان نیاز باشد به همین خاطر اکثر علماء متأخر مذهب مان به اشتباه بودن دلائل آن پی برده و آنرا رد نمودند و قول مفتی به در نزد علماء متأخر مان نیز سنیت اشاره میباشد و در این فصل قصد داریم رساله هایی را ذکر کنیم که به توضیح و بیان مسأله اشاره سبابه می پردازد اینکه چرا و چگونه کراهیت اشاره در کتب مذهب رواج یافت و اینکه رد علماء متأخر مان نسبت به آن چگونه بوده است تا طالب علم با فهم این مسأله، متوجه شود که رواج یافتن یک مسأله در کتب مذهب، به معنای صحت آن نیست و به این معنا نیست که آن اصل مذهب باشد و هیچ سخنی در مقابل آن جواز نداشته باشد تا بدین طریق قضیه جمعه را بر آن قیاس نماید و همچنان با فهم قضیه اشاره سبابه، برایتان اثبات می گردد که علمای ما تابع دلیل میباشدند نه اینکه صرفاً از متقدمین تقلید کورکورانه نمایند و اگر در قضیه نماز جمعه و دیگر قضایا به دنبال شان راه افتادند صرفاً به این دلیل بوده که دلائل متقدمین در نزد شان مورد پسند بوده است و قطعاً اگر بر دلائل اثبات جمعه آگاهی حاصل مینمودند از قول خویش مبنی بر منع، رجوع مینمودند و به عنوان شاهد میتوانیم این سخن علامه ابن العابدین در رد المحتار را ذکر کنیم که ایشان بعد از رد نمودن کراهیت اشاره و اثبات سنیت آن چنین بیان داشتند: "فأخرج نفسک من ظلمة التقليد و حيرة الاوهام و استضي بمصباح التحقيق في هذا المقام فانه من منح الملك العلام"

مصنف رحمته الله قصد دارند تا در رساله های مربوط به اشاره سبابه موارد ذیل را بیان کنند:

- اولین کسانی که قائل به منع اشاره شدند علماء ماوراء النهر میباشدند.
- علماء ماوراء النهر از عبارت مبسوط "و بسط اصابعه" کراهیت اشاره را فهمیدند.
- اهل تحقیق برداشت علماء ماوراء النهر را اشتباه دانستند.
- طحاوی رحمته الله در کتاب مختصر با پیروی از علماء ماوراء النهر منع اشاره را ذکر نمودند.
- معتبر در نزد امام طحاوی رحمته الله اثبات اشاره است به دلیل احادیثی که امام طحاوی آنرا ذکر نمودند.
- مراد طحاوی از عبارت "و لا یشیر بشئ منها" اشاره برای جواب سلام و یا اشاره در هنگام سلام خروج میباشد.

- احادیث وارده مبنی بر منع اشاره و امر به سکون و وقار منافی اشاره سیاه نیست.
- بسط اصابع که در مبسوط ذکره شده است منافی عدم اشاره نیست.

و لله الحمد و إليه المتاب.

## بيان مراد الطحاوى رحمته الله من قوله "و لا يشير بشئ منها"

قوله (و لا يشير بشئ منها آه) قد بوب الطحاوى فى معانى الآثار باب فى الاشارة و اورد من الاحاديث ما فيه منع عن رفع الايدى و ما فيه امر بالسكون و اثبت فيه كراهيتها و ان لا يشير بشئ و لكنه حملها على الاشارة<sup>1</sup> لرد السلام و الاشارة عند سلام الخروج الزائدين من اجزاء الصلوة و سكت عن الاشارة بالسبابة للتوحيد فى هذا الباب<sup>2</sup> بل ذكرها فى ابواب غيره فاورد فى باب صفة الجلوس فى الصلوة حديثا بسنده عن وائل بن حجر الحضرمى رحمته الله قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حفظن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفيه اليسرى على نخذه اليسرى و وضع مرفقة الايمن على نخذه اليمنى ثم عقد اصابعه و جعل حلقة بالابهام و الوسطى ثم جعل يدعوا بالانحرى آه» و فى حديث آخر «ان يضع يده اليسرى على نخذه اليسرى و يضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ثم يشير فى الدعا باصبع واحدة» و ذكر فى باب التشهد حديثا بسنده الى عائشة رضي الله عنها «انها تشير بيدها» فلذا ترى ينسبون سنيتها الى الطحاوى

<sup>1</sup>: لكنه حمها على الاشارة آه: اى ان مراد الطحاوى رحمته الله من قوله و لا يشير بشئ منها هو الاشارة لرد السلام و الاشارة عند سلام الخروج لا اشارة السبابة بل انها ثابتة عنده لاحاديث اوردها هو رحمته الله فى ابواب اخرى ذكر فيها الاشارة بالسبابة

<sup>2</sup>: فى هذا الباب آه: و لا يرتضى الطحاوى بقياس ما هو من اجزاء الصلوة على ما هو زائد منها فكيف ظن ارتضائه به و قد صرح هو رحمته الله بامرها و مشروعيتها و انها امر متفق عليه فى ابواب متفرقة غير هذا الباب مصنف رحمته الله

## بيان الاحاديث الواردة في منع الاشارة

و لا يخفى على الماهر المنصف ان شيئا من الاحاديث الواردة لمنع رفع الايدي و الاشارة و الامر بالكف و السكون<sup>1</sup> و الوقار و نشر الاصابع و بسطها لم يسق لاجل المنع عن اشارة السبابة عند شهادة التوحيد و لا يناقض النشر و البسط لاشارة التوحيد لانا قلنا بهما قبل البلوغ الى الشهادتين و لثبوت احاديث الاشارة مع البسط و لذا اختاره بعض اعلامنا و لما فهم بعض علماء ماوراء النهر من قول محمد ﷺ في المبسوط ان من سنن الصلوة هو بسط الاصابع في التشهد كراهية الاشارة خطأهم في ذلك اهل التحقيق بصريح المنقول عن ائمتنا الثلاثة (كما في موطأ الامام محمد و امالي ابى يوسف) بل لم يختلف فيها احد من الاوائل و قد نقل اصحاب الفتاوى عن الطحاوى ثبوت اشارة السبابة صريحا و انما المنع هي الاشارات الباقية<sup>2</sup> من رد السلام باليد و رفع اليد عند الخروج عن الصلوة كما بوب بهذا في معاني الآثار في باب الاشارة في الصلوة و ساقه لاشارات غير اشارة السبابة بل اورد في شأنها<sup>3</sup>

<sup>1</sup>: الامر بالكف و السكون أه: و قد جاء في حديث ورد في الكشف الامر بالسكون و عدم التماثل كتماثل اليهود مصنف ﷺ و كحديث رواه جابر بن سمرة قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَرَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ وَقَدْ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ. فَقَالَ: «مَالِي أَرَأَيْتُمْ تَرَفَعُونَ أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»

<sup>2</sup>: الاشارات الباقية أه: و قد اورد الطحاوى حديث المنع عن رفع الايدي عند الخروج عن الصلوة مع الامر بالسكون في آخر باب الاشارة و في النووى المراد بالنهي عن رفع الايدي هو ما كان عند السلام أه و في حاشيته لبعض اعلامنا الحنفية اجمع المحدثون على هذا التأويل قاله شيخ عبدالحق في شرح المشكوة مصنف ﷺ

<sup>3</sup>: و قد اورد في شأنها أه: و لا شك ان الرسالة ناقصة و لم نثر على بقيتها



## التحقيق في اشارة السبابة

قوله و لا يشير بشئ منها آه و عليه كثير من اعلامنا الحنفية من اصحاب الفتاوى المعتمدة و اول من استخرجه من ظاهر الرواية هم علماء ماوراء النهر لانه لما بلغ اليهم المبسوط للامام محمد ﷺ و فيه ان من السنة هو بسط الاصابع استخرجوا منه كراهية الاشارة لما فهموا ملازمتها للتحليق الذى يناقض البسط و من هنا قد نسب المنع الى ظاهر المذهب و اهل التحقيق و الاستدلال خطأهم فى ذلك و قالوا ان الحق ان بحث الاشارة لم يسق فى المبسوط و غيره من ظاهر الرواية بل المذكور فيه هو مطلق بسط الاصابع و هو كذلك عندنا حتى يبلغ أن الاشارة كيف و لم يختلف ائمتنا الثلاثة و لا ائمة المذاهب الباقية فى شرعيتهما و التحقيق يؤخذ من الاركان لمولينا بحر العلوم و حجة الله البالغة للمحدث الدهلوى و الكتب التى ذكرت فيها شرعية الاشارة من الفتاوى و الاحاديث كادت ان تكون خارجة عن الحصر كما لا يخفى على من طالع عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية و الاحاديث الفعلية و القولية بلغ تقريبا الى مائة و خمسين حديثا كاد اشتهارها الى ان بلغت روايتها الى خمسة او ستة و عشرين صحابيا و رواية كل واحد منهم مذكورة فى كتب عديدة من الاحاديث و التفصيل فى المكتوبات لشاه فقير الله العلوى و قد اثبت فيها على انه لا اختلاف فيها بين ائمتنا بل و لا بين جميع السلف الصالحين و اختاره صاحب الهداية فى مختارات النوازل و الخانية و الملتقط و فتاوى الصوفية و التبيين و الايضاح شرح الاصلاح و الناصرى ناقلا عن الطحاوى آه قلت فما ذكر الطحاوى ﷺ فى مختصره تبع فيه الغير و هو قد قلد فى ذلك علماء ماوراء النهر فى تخريجهم و قد قلنا انه غلط و المنقول الصريح عن صاحب المذهب ﷺ و صاحبيه ﷺ هو شرعية الاشارة كما لا يخفى على من طالع المؤطا و الامالى و غيرهما و قد نقل هنا اصحاب الفتاوى ﷺ عن الطحاوى ﷺ ثبوت الاشارة و نحن نقص ايضا عما اورد هو ﷺ فى كتابه المعانى الاثار لتعلم صدق ما نقل عنه اصحاب الفتاوى من شرعية الاشارة عنده و ان المراد بالامر بكف الايدى و السكون و الوقار و النهى عن رفع الايدى ليس هو منع الاشارة قطعاً و لم يقل بتأويل هذه الاحاديث الى منعها ابوحنيفة ﷺ و لا صاحبيه ﷺ يقينا و ان مجئ البسط و الانتشار فى الاصابع فى

الاحاديث لم يمنع ثبوت الاشارة بعد ذلك عند التشهد و ما يعبأ بما قال الجصاص في شرحه من فهم نهى الاشارة منها قال الطحاوى رحمه الله في باب صفة الجلوس صفحة 153 في الصلوة من كتابه معانى الآثار بسنده عن وائل بن حجر الحضرمي رحمه الله قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حفظن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفيه اليسرى على نخذه اليسرى و وضع مرفقة الايمن على نخذه اليمنى ثم عقد اصابعه و جعل حلقة بالابهام و الوسطى ثم جعل يدعوا بالاخري» و ايضاً في الباب المذكور في حديث آخر في الجلوس في التشهد «ان يضع يده اليسرى على نخذه اليسرى و يضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ثم يشير في الدعا باصبع واحدة» ثم قال الطحاوى في آخر الباب فثبت ما روى وائل بن حجر و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و ابى يوسف رحمه الله و محمد رحمه الله و المروى في هذا الحديث هو كيفية القعود و اشارة السبابة و ايضاً ذكر في باب التشهد بسنده عن عائشة رضي الله عنها «انها تشير بيدها» و ايضاً اورد في باب السلام في الصلوة بسنده عن جابر رضي الله عنه بن سمرة قال «كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم سلمنا بايدينا قلنا السلام عليكم و السلام عليكم فقال صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يسلمون بايديهم كانوا اذنا ب خيل شمس اما يكفي احدكم اذا جلس في الصلوة ان يضع يده على نخذه و يشير باصبعه و يقول السلام عليكم السلام عليكم اه» فهذا نص في الباب على ان المراد بمنع رفع الايدي ليس منعا عن الاشارة و حيث جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما علم قطعا ان المراد بالسكون ليس منعا عن الاشارة كما انه لا يكون منعا عن سائر افعال الصلوة و كيف تصور منعها و هي فذلكة البعثة اذ التوحيد الحالى مقدم عند الشارع من التوحيد القولى اذ هو مقصوده الاصلى من بعثة الرسل فاذا لم يتصور المنع عن القولى فكيف عن الفعلى بل المراد بالمنع لرفع الايدي و الامر بالسكون تارة انما هو لاجل رفعهم ايديهم عند سلام الخروج و تارة لدفع التمايل اذ كل واحد ليس من افعال الصلوة و قد اورد الطحاوى حديث جابر رضي الله عنه في باب الاشارة في الصلوة من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رفع الايدي و الامر بالسكون ففي الكشف صفحة 130 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «اذا قام احدكم في صلوته فليسكن اطرافه و لا يتمايل كما تتمايل اليهود فان سكون الاطراف في الصلوة من تمام الصلوة اه» فلا يجوز ان يحمل الامر

بالكف والسكون والوقار والنهي عن رفع الايدي على ترك افعال الصلوة خصوصا فعلا هو فذلكة البعثة والغرض الاصلى من العبادات لا سيما مع منع سياق الاحاديث و سباقها من هذا الحمل فكيف بجمع رسول الله ﷺ بين تشريع الاشارة مع ذكر هذا الامور و في الحديث المسند في التعليق على المؤطا و قال اى رسول الله ﷺ «هى مذبة للشيطان لا يسهو احدكم مادام يشير باصبعه» و كان ﷺ يقول «تحريك الاصبع فى الصلوة مذعرة للشيطان» و كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول «لهى اشد على الشيطان من الحديد آه» الكشف صفحة 154 قال الباجى فيه ان معنى الاشارة دفع السهو وقع الشيطان قلت تلك الاشارة فذلكة بعثة الرسل كالقول بالتوحيد بل لعبادة الثابتة بالفعل اصل الصلوة بالنسبة الى العبادة الثابتة بالقول فلذا نحن مأمورون بالصلوة عند القدرة على الاشارة فقط لا عند القدرة على القراءة فقط فلا يتصور من الشارع النهى عن الاشارة الى التوحيد كما لا يتصور النهى عن شهادة بالقول على التوحيد 12

## الفصل الثانی: فی بیان عشریة اراضی خراسان

### مقدمة الفصل:

از دیدگاه مولوی محمد سرور رحمۃ اللہ علیہ خراجی بودن زمین های هرات و فراه امروزی مسأله ایست که بر خلاف اصول مذهب و همچنان برخلاف آیت قاطع قرآن کریم قرار گرفته است و بگونه ای در کتب مذهب مشهور شده که پی بردن به اصل موضوع برای اکثر علماء دشوار و حتی غیر ممکن میباشد الا من کحل الله عینیه بکحل الدلائل و ایشان محل برداشت اشتباه علماء را مطلق دانستن عبارات متون بیان داشتند و بیان داشتند که آنچه در متون مذهب در باب خراجی بودن زمینهای مسلمانان ذکر شده مقید به خراجی بودن آب آن میباشد و برای اثبات ادعای خویش دلائلی را از کتب مذهب و اصول فقه یادآور میشوند به این منظور که قول بر اطلاق عبارات متون در باب خراجی بودن زمینهای مسلمانان برخلاف اصل مذهب و همچنان قواعد اصول فقه واقع میشود اما در اوراق متفرقه آنجناب آنچنان به جزئیات این مسأله پرداخته نشده بلکه تمام آنچه در اوراق متفرقه شان یافت میشود ذکر عباراتی چند از کتاب الخراج تألیف امام ابی یوسف رحمۃ اللہ علیہ میباشد و اگر کسی خواهان جزئیات بیشتر میباشد میتواند به دیگر تألیفات ایشان<sup>1</sup> در این باب که در کتاب مجموعه الآثار موجود است مراجعه نماید

و لله الحمد و الیه المتاب.

<sup>1</sup>: رساله های تحت نام های: حامدا مصليا فی بیان العشر، بیان ماء الخراجی، فذلکة الرسالة فی بیان العشر، بیان عشر هرات و فراه و رسالة العشر در مجموعه الآثار به زبان عربی موجود میباشد

## بسم الله الرحمن الرحيم

و كذلك قالوا ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض ذات الماء الجارى (اى من ارض السواد) العشر و فيما يسقى بالدالية نصفه آه كتاب الخراج لابی يوسف رضي الله عنه فى باب زيادة الصدقة و نقصانها صفحة 128

من اسلم من اصحاب الاراضى فليس عليه خراج آه باب المذكور صفحة 130  
و فى الباب المذكور صفحة 131 ليس لاحد ان يشتري ارضا عشرية ثم خلطها فى ارضه الخراجية فى قربها و ادى عنها الخراج كالعكس 12  
و فى كتاب الخراج للامام ابى يوسف رضي الله عنه صفحة 54 فى بيان اجرائات ارض السواد انه تعين عمر رضي الله عنه فى نخل تسقى بماء السماء العشر و بالدالية نصفه آه 12

## بسم الله الرحمن الرحيم

بعض القطائع (اي من اراضى السواد) تسقى من الماء الجارى ففيه العشر و في الدالية و نحوه نصفه فقد جاء في الاثار و السنة ان العشر ثابت في ارض (اي من اراضى السواد) لها ماء جارى و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوه و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء و آثارهم آه ملخصا كتاب الخراج لابي يوسف رحمته الله في فصل اجرائات اللازمة في ارض السواد صفحة 77 و 78

و في موضع آخر من هذا الفصل يؤدى العشر في الزعفران اذا بلغ قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يقدر به من الحبوب في الارض (اي من اراضى السواد تسقى من الماء الجارى او ماء المطر و نصفه في الدالية و نحوه و قال ابو حنيفة رحمته الله<sup>1</sup> في قليله و كثيره هذه الوظيفة و كذلك قال في كل ما اخرجته الارض بشرط ان تسقى (اي الارض في السواد) بما ذكرنا آه ملخصا ثم ذكر في هذا الفصل آثارا و احاديث كثيرة

<sup>1</sup>: قوله ابو حنيفة (رح) آه اى قال ابو حنيفة (رح) في قليل الزعفران و كثيره وجب العشر حتما في ارض العشر اى من اراضى السواد 12 مصنف رحمته الله

## بسم الله الرحمن الرحيم

و اذا كانت الاراضى القطائعة (اى من ارض العراق) تسقى من انهار الخراج فالخيار للامام فى وضع الخراج او العشر او ضعفه فلو لزم صاحب الاقطاع مؤنة حفر الانهر و نحوه على ذمته فى ارضه (فى ارض المذكورة) ففيه العشر (اى اتفاقا كما مر) لانه حينئذ كان المشقة على صاحب الاقطاع فيجرى عليه العشر (اى دون الخراج آه كتاب الخراج للامام ابى يوسف رحمته الله فى فصل قطائع العراق صفحة 86 و 87

ثم هذا التوسع كله فى ارض العراق للامام انما هو مقصور اذا كانت الاراضى تسقى بماء الخراج اى بيت المال و الا فليس له ذلك بل فيها العشر فقط ملخصا كتاب الخراج صفحة 86 و 87 الحاصل ان خيار الامام فى العشر و الخراج انما هو مقصور اذا تسقى الاراضى بماء الخراج اى ماء بيت المال و الا فليس له الخيار اصلا كما هو الظاهر

## بسم الله الرحمن الرحيم

البصرة و الخراسان عندي بمنزلة السواد فالخراج (الا اذا كان حفر انهارها على صاحبها و هو مسلم كما مر) في الاراضي المفتوحة عنوة و في الصلح على حسب الشرائط و في اسلام اهلها العشر و في الاقطاع الخراج و مع خيار الامام اذا فتحت عنوة كالسواد و غيره و العشر في ارض اسلم اهلها آه ملخصا من كتاب الخراج في فصل قطائع<sup>1</sup> السواد و خراسان و غيره صفحة 88 و 89

قد ظن بعض الناظرين (في هذه العبارة) ان المعتبر عند ابي يوسف رحمته الله في السواد و الخراسان و غيره هو كيفية الفتح مطلقا و ليس كذلك بل الماء قيد له اتفاقا كما مر منه مرارا و مع ذكر الاتفاق و انه ثابت في السنة و الاثار فالحاصل ان الخيار للامام مادام تسقى الارض بماء الخراج كما مر بخلاف ما اذا كانت تسقى بماء العشر و المقطع له مسلم كما عرفت من الاتفاق<sup>12</sup>

<sup>1</sup>: قوله في فصل قطائع آه كان بعض الصحابة عندهم ارض الخراج فكانوا يؤدونه آه ملخصا في فصل المذكور صفحة 93 فظن بعض الناظرين لزوم الخراج على المسلم مطلقا عند ابي حنيفة (رح) بل اذا كان حفر انهار القطائع على اصحابها فوجب العشر اتفاقا اذا كانت للمسلم و انما الخيار للامام في غير ذلك 12 مصنف رحمته الله



## الفصل الثالث: مسائل متفرقة

### حكم زوجة المفقود

(الافتاء) حكم تزويج زوجة المفقود بعد اربع سنين و اربعة اشهر و عشر قوى من حيث الدليل اذ فعله عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم كما في رحمة الامة صفحة 85 من الجزء الثاني و كما في الميزان صفحة 136 الجزء الثاني و كذا قضى به عثمان رضي الله عنه في خلافته بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم كما في الميزان صفحة 102 الجزء الاول و جاء عن علي رضي الله عنه نحو ما جاء عن عمر رضي الله عنه كما في الزرقاني على المؤطا و التفويض الى الرأى اقرب الى مذهب امامنا رضي الله عنه و هو ظاهر الرواية و هو المنقول عن الشافعي رضي الله عنه و محمد رضي الله عنه بل هو المشهور عن مالك رضي الله عنه و ابى حنيفة رضي الله عنه و ابى يوسف رضي الله عنه كما في كشف الاستار صفحة 369 على الدر المختار و التقدير بموت الاقران انما ينسب الى المذهب باعتبار التخريج و الا فلا شبه بفقهاء ابى حنيفة رضي الله عنه هو عدم التقدير كما في الهداية لان نصب التقادير بالرأى غير جائز (لانه اقتراء على الشرع) كما في المبسوط للامام السرخسي رضي الله عنه صفحة 36 انتهى تلخيصاً و محصولاً و زيادة الايضاح يؤخذ من رد المحتار و جامع الرموز و عمدة الرعاية و المنتقى على الملتقى و مجموعة الفتاوى و غيرها و من لم ير جواز تقليد سائر ائمة الهدى فقد خارق اجماع القرون الاولى من الصحابة و التابعين و تابعي التابعين كما في الحجة لولى الله الدهلوى لانهم اهل الذكر امرنا بالسؤال عنهم و دعوى التخصيص مكبرة بكتاب الله تعالى و احاديث رسوله صلى الله عليه و سلم و تشريع في الدين بما لم يأذن به الله كما في وصايا الفتوحات و غيرها آه تلخيصاً و محصلاً و كفى بكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم قدوة و اماماً فكيف مع اجماعهم مرتين و قول علي رضي الله عنه بخلافه لم يكن الا شورواً اذ جاء عنه مثل ما جاء عن عمر رضي الله عنه كما في الزرقاني على المؤطا 12 فله الحمد محمد سرور جيجه

## حكم زوجة المفقود ايضاً

فالإيق بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ (اي في الحكم بموت المفقود) لان نصب المقادير بالرأى لا يكون و لا نص فيه آه كتاب المفقود آه الجزء الحادى عشر من المبسوط صفحة 26 شرح الكافى الحاوى لجميع ظاهر الرواية 12

## بسم الله الرحمن الرحيم

(سئل) في رجل باع سلعة على آخر ثم شراها شريك البائع لنفسه لاجل بين بقيمة اكثر من قيمة المشتري الاول فهل يكون في البيع هذا شبهة تحريم ام لا كيف الحكم افتونا (اجاب) البيع المذكور صحيح جائز لا شبهة فيه ولا كراهية ولا حرمة والله تعالى اعلم آه فتاوى العلامة المفتي عبدالحفيظ مفتي مكة المشرفة 12

## مسائل فی الطلاق

درین واقعه مسئله اگر الفاظ مصحفه نحو طلاغ و تلاغ و تلاک و طلاک اهل زمان ملحوظ شود پس طلاق آن واقعه نزد قاضی خواهد بود نه در دیانت چنانچه در در مختار و حاشیتین او رد المختار و کشف الاستار مذکور است و ایضاً اگر گفته آید که باکراه اقرار طلاق نموده نه انشاء آن پس درین صورت طلاق باجماع واقع نشده چنانچه این مذکور است در کتاب اکراه قاضیخان و کتاب اقرار در مختار و جامع الرموز و کتاب طلاق در مختار و رد المختار و نص فی العالمگیریه ان هذا امر مجمع علیه اگر چه در صک قاضی ثلاث طلاقات نوشته شده باشد و لکن مقصود دفع فتنه و دیانت است ففی الرد المختار علی الحاوی الزاهدی ظن انه وقع الثلاث علی امرأته بافتاء من لم یکن اهلاً للفتوی و کلف الحاكم کتابتها فی الصک فکتبت ثم استفتی من هو اهل للفتوی فافتی بانه لا تقع و التطلیقات الثلاث مکتوبة فی الصک بالظن فله ان یعود الیه دیانة و لکن لا یمصدق فی الحکم آه و اگر در این اکراه اراده انشاء طلاق داشته باشید اگر چه نزد ائمه حنفیه طلاق واقع میشود مگر در این صورت عمل فتوی بر مذاهب ثلاثه اسلامیة کردن باتفاق ائمه رواست<sup>1</sup> و آنچه از بعضی فتاوی اختلاف معلوم میشود خلاف تحقیق است قال المحدث

<sup>1</sup>: باتفاق ائمه روا است آه: در حقیقت بسیاری از مغرضین، از اقوال مصنف رحمته الله مبنی بر عمل بر مذاهب دیگر، نهایت استفاده را بردند و با اشاعه این امر که مولوی محمد سرور رحمته الله به مذهب احناف پشت کرده و تمام فتاوی وی از مذهب شافعی و دیگر مذاهب میباشد، بسیاری از علماء را از مطالعه تألیفات ایشان دور نمودند در واقع عمل به مذاهب اربعه اهل سنت در تألیفات ایشان به کثرت یافت میشود اما نه آنگونه که مغرضین شایعه نمودند و قصد داریم در اینجا به این موضوع بپردازیم که مصنف رحمته الله در چه مواقعی در تألیفات خویش از مذهب غیر ذکر نمودند و قضاوت را بر عهده خواننده می گذاریم اولین موضعی که مصنف رحمته الله از مذهب غیر یاد آورد میشوند در باب اقامه جمعه در قریه ها میباشد اما در آنجا ایشان اولاً آیت قطعی قرآن کریم را ذکر می کنند و بعداً وعیدهای که در احادیث بر ترک جمعه مترتب شده است را یادآور میشوند و طبق اصول و قوانین مذهب احناف وجوب جمعه در قریه ها را بر اساس مذهب احناف اثبات می کنند و وجوب را اصل اقوال ائمه می پندارند اما قائل میشوند که اگر بالفرض که دلائل اثبات وجوب جمعه در قریه ها طبق مذهب احناف وجود نمیداشتند و منع از جمعه اصل اقوال ائمه میبود باز هم احتیاط حکم می کرد که نماز جمعه طبق مذهب شافعی در قریه اقامه گردد زیرا آیت قرآن مبنی بر فرضیت جمعه قطعی است و بر ترک آن وعید غلیظی مترتب شده که در ترک ظهر نشده است بلکه به قطع و یقین نماز جمعه از ظهر بهتر معرفی شده است پس در جائیکه احتمال وجوب جمعه و احتمال وجوب ظهر وجود داشته باشد عمل به وجوب جمعه اولی تر و محتاط تر است حال؛ آیا چنین استدلال نمودن به معنی توهین به امام ابوحنیفه رحمته الله و پشت کردن به مذهب وی میباشد اما در مورد مسأله مزبور در متن یعنی انشاء طلاق به اکراه مصنف رحمته الله بدون ضرورت از مذهب غیر ذکر

الدهلوی فی الحجة الله البالغة و من لم يجوز ان يستفتی الحنفی فقیها شافعیاً و بالعکس و لا يجوز ان يقتدی الحنفی بامام الشافعی مثلاً فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى و ناقض الصحابة عليهم السلام و التابعین آه صفحه 161 و فی موضع آخر منه انه قد خالف اجماع الامة کلها اولها عن اخرها بیقین لا اشکال فيه آه صفحه 160 قال البحر العلوم فی رسائل الارکان العمل بكل مذهب حق منج فی الاخرة باجماع من یعتقد به آه پس درین صورت نکاح نمودن زوجه خود را هیچ مضائقه ندارد فقط لله الحمد

---

نمی کند بلکه قائل می شوند که بدلیل اینکه تمام ائمه اربعه مذاهب شان بر احادیث نبوی و اقوال صحابه عليهم السلام استوار میباشد پس در صورتی که در عمل به مذهب غیر، مصلحتی بزرگتر از عمل به مذهب موجود باشد در آن صورت مفتی یا قاضی میتواند با در نظر داشت مصلحت، از مذهب غیر نیز استفاده نماید همانگونه که خود ائمه مذهب عمل مینمودند و ضرورت داعیه به مذهب غیر در این مسأله این است که عقد نکاح را خداوند جل جلاله میثاق غلیظ مینامد و همچنان به زبان پیغمبر خود به ما خبر میدهد که انحلال این میثاق غلیظ از مبغوض ترین حلال در نزد وی میباشد و همچنان دشمن وی ابلیس به هیچ چیزی به اندازه جدایی بین زن و شوهر، خوشحال نمیشود و همچنان در این مسأله وجود نکاح امر یقینی و اختلاف در انحلال آن میباشد پس بقای عقد به حالت اصلی آن بر اساس مذاهب سه گانه از انحلال آن بر اساس مذهب اولی تر است و آنهم در صورتیکه بقای عقد مصلحت زوجین و جامعه را به دنبال داشته باشد پس چطور کیان یک خانواده را با وجود شبهه از هم بیاشانیم در حالیکه برای بقای آن نیز دلائل محکمی وجود دارد و هنگامیکه دو دلیل با هم تعارض کند آن اولویت دارد که مصلحت آن بیشتر باشد و مصلحت بقای آن نسبت به فروپاشی، بر هیچ کس پوشیده نیست در حالیکه بقای آن موجب رضایت خداوند جل جلاله و خشم ابلیس نیز می گردد. به طور خلاصه منظور مصنف رحمه الله اینست که در مسائلی چون طلاق به خصوص طلاق ثلاثه باید حداکثر احتیاط صورت گیرد و از آنجائیکه طلاق ثلاثه تا حدودی شباهت به حدود دارد تا زمانی که به طور قطع و یقین اثبات نگردد و در اثبات آن شبهه وجود داشته باشد نباید دیانتاً حکم به ثلاثه نمود. و الله اعلم بالصواب

## في بيان ما يفعله الطالب مقابل اقوال الفلاسفة

قال في التوشيح حاشية التلويح في صفحة 392 واما سائر ما اورده المتفلسفة في هذا الباب فلا يستحق الاصغاء<sup>1</sup> انخ بل يرجع محصولة الى انكار طور النبوة والولاية<sup>2</sup> الذي يذهل في مبادئ اشراقه عقل العقلاء ويدهش في سماع بعض اسراره فهم الحكماء فاين لشغبهم الواهي في دياجر معتقداتهم من هذا الاشراق بل كذبوا بما لم يحيطوا به ولما يأتيهم تأويله بل لا بد ههنا من التسليم والانقياد واستعمال العقل في ما اذن به الشرع<sup>3</sup> والاتباع والرجاء في انشراح الصدر و اشراق نور النبوة الذي يخالف طور العقل و قد شاهدنا<sup>4</sup> على رغم

<sup>1</sup>: فلا يستحق الاصغاء أه: قال صاحب التوشيح بعد ذكر اقوال المتفلسفة في بيان جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث: واما سائر ما اورده المتفلسفة فلا يستحق الاصغاء الخ فكتب مولوى محمد سرور رحمته الله بخطه على قول صاحب التوشيح الرسالة التي تقرأها  
<sup>2</sup>: انكار طور النبوة والولاية أه: قال الامام محمد غزالي رحمته الله في كتابه احياء علوم الدين المطبوع في بيروت صفحة 238: و لما كانت هذه الأمور لا تتراءى إلا في المراتى الصقيلة، وكانت المرأة كلها صدئة فاحتجبت عنها الهداية: لا لبخل من جهة المنعم بالهداية، بل لخبت متراكم الصدأ على مصب الهداية تسارعت الألسنة الى إنكار مثل ذلك، اذ الطبع مجبول على انكار غير الحاضر، و لو كان للجنين عقل لأنكر امكان وجود الإنسان في متسع الهواء، و لو كان للطفل تمييز ما ربما أنكر ما يزعم العقلاء إدراكه من ملكوت السموات والأرض، وهكذا الإنسان في كل طور يكاد ينكر ما بعده. و من أنكر طور الولاية لزمه أن ينكر طور النبوة، و قد خلق الخلق اطوارا، فلا ينبغي ان ينكر كل واحد ما وراء درجته. نعم! لما طلبوا هذا من المجادلة والمباحثة المشوشة، و لم يطلبوها من تصفية القلوب عما سوى الله عز و جل فقدوه فأنكروه و من لم يكن من أهل المكاشفة، فلا أقل من أن يؤمن بالغيب و يصدق به، إلى أن يشاهد بالتجربة. ففتح أبواب السماء، و مواجهة الله تعالى إياه بوجهه كناية عن الكشف الذي ذكرناه. أه انتهى بحروفه

<sup>3</sup>: و استعمال العقل فيما اذن به الشرع أه: و قال صاحب التوشيح صفحة 380 بعد إيراد الكلام عن فعل البارئ عليه السلام: اقول الكلام في فعل البارئ عليه السلام اجترأ بجريان ما احاطه العقل على افعاله تعالى على زعم ان حكم العقل قطعى في ادراكه و هذا ما انكره حكماء الاسلام و اعنى بهم المشائخ الصوفية فانهم انكروا ان يعرف العقل من شأنه او يدرك من علمه شيئا الا ما علمه النص و انهم تركوا اتباع هذا العقل الى اتباع حضرة الرسالة عليه السلام كما قدمناه أه انتهى بحروفه

<sup>4</sup>: و قد شاهدنا أه: قال الامام محمد غزالي في كتابه الاحياء في الصفحة المذكورة في باب الشروط الباطنة للصلوة: و اعلم أن تخليص الصلوة عن الآفات وإخلاصها لوجه الله عز و جل، و اداءها بالشروط الباطنة التي ذكرناها؛ من الخشوع، و التعظيم، و الحياء سبب لحصول أنوار في القلب تكون تلك الأنوار مفاتيح علوم المكاشفة. فأولياء الله المكاشفون بملكوت السموات والأرض، و أسرار الربوبية، إنما يكاشفون في الصلوة، لا سيما في السجود إذ يتقرب العبد من ربه عز و جل بالسجود، و لذلك قال تعالى: و اسجد و اقترب و إنما تكون مكاشفة كل مصل على قدر صفاته عن كدورات الدنيا، و يختلف ذلك بالقوة والضعف، و القلة والكثرة، و بالجللاء والخفاء، حتى ينكشف لبعضهم الشيء بعينه، و ينكشف لبعضهم الشيء بمثاله، كما كشف لبعضهم الدنيا في صورة جيفة، و الشيطان في صورة كلب جائم عليها يدعو إليها. و يختلف ايضا بما فيه المكاشفة؛ فبعضهم ينكشف له من صفات الله تعالى، و لبعضهم من أفعاله، و لبعضهم من دقائق علوم المعاملة. و يكون لتعين تلك المعاني في كل وقت أسباب خفية لا تحصى، و أشدها مناسبة الهمة فإنها إذا كانت مصروفة إلى شئ معين كان ذلك أولى بالانكشاف، و لما كانت هذه الأمور لا تتراءى الخ انتهى بحروفه

المتفلسف باتباع الانبياء صلوات الله و سلامه عليهم اندراج سنين كثيره بل الوف كثيرة في مقدار يوم و اندراج زمان البرزخ بل ايام القيامة في ايام الدنيا سوى مشاهدة دركات النيران و درجات الجنان و مشاهدة ارواح الانبياء و شخص نبينا ﷺ و سماع كلامه و هذا هو السبب في قوة الايمان و اليقين لا الخوض في كلماتهم الواهية و تشكيكاتهم الغير المتناهية ﴿أَقْنِ شَرَحَ اللَّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الزمر: 22] فله الحمد و اليه المتاب سرور<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>: یکی از بزرگترین دلائل برای اثبات ادعای مولوی محمد سرور رحمہ اللہ ہمین آثار بجا مانده از وی میباشد و فقط اهل علم میتوانند درک کنند که نوشتن چنین کتابی در چنین سطح فقط از عهده علمای بزرگ بر می آید علمای که در مدارس بزرگ دینی تعلم دیده باشند و یک عمر به تصنیف و تعلیم مشغول بوده باشند حتی میتوان ادعاء نمود که از میان آنها نیز عده اندکی میتوانند به این سطح از علم برسند این در حالی است که جناب مرحوم فقط شش ماه در ایام جوانی در انار دره زانوی تلمذ زده است پس آیا جز این است که وی صاحب علم لدنی از لدن علیم حکیم میباشد مولوی ابوالحسن از ایشان نقل می کنند که وی می فرمود: من با نگاه انداختن به کتابها قصد آموزش علم را ندارم بلکه قیل از اینکه به کتابها نگاه بیاندازم علم همانند آبشاری در سینۀ من می ریزد سپس که به کتب می نگرم می بینم که در آنها دقیقا همان چیزی میباشد که در سینۀ من موجود است. و البته این آثار بجا مانده از وی، شاهد بعد از حیات ایشان میباشد ولی در زمان حیات ایشان معاصرین وی به شمول خواص و عوام به فضل و بزرگواری وی شهادت میدادند و الله اعلم بالصواب.





# خاتمة الكتاب

## خاتمه:

از سخنان مصنف رحمه الله میتوان برداشت نمود که منبع اصلی اشتباه در بسیاری از احکام، مطلق دانستن عبارات متون و سخنان علماء و در نظر نگرفتن قیودات آن میباشد بنأ عبارات و سخنان شان بر خلاف نصوص و قواعد اصول فقه واقع شدند به طور مثال در باب نماز جمعه، در متون اینطور ذکر شده است: "و یکی از شرایط ادای آن مصر میباشد پس ادای آن در قریه جایز نیست" که اطلاق این عبارت به منع از جمعه منجر میشود و بسیاری از علماء نیز به دنبال اطلاق آن رفتند و قید آنرا در نظر نگرفتند و آن اینکه قروی بر رفتن مصر قادر باشد و جای تعجب است که دیگر عبارات شروط و ارکان را به قدرت مقید نمودند اما این قید را در باب اشتراط مصر رعایت ننمودند و نهایتاً منع از نماز جمعه در نزد علمای مذهب شهرت یافت و در باب اشاره سبابه، عدۀ از علماء به منع از اشاره قایل شدند به دلیل اینکه برای اشاره قبض انگشتان لازم است و در مبسوط بسط انگشتان در تشهد، ذکر شده است پس اشاره منافی بسط میباشد و باز هم در نظر نگرفتن قید عبارت مبسوط سبب این اشتباه گردید و آن اینکه تا قبل از اشاره انگشتان خود را بسط نماید ولی هنگام اشاره قبض نماید و به همین ترتیب در نظر نگرفتن قیودات عبارات متون سبب گردید تا فتوای اهل مذهب در باب زمین های عشری و خراجی بر خلاف نصوص و اصول قرار بگیرد زیرا عبارات متون مبنی بر اخذ خراج، از زمین خراجی در ملکیت مسلمان، دارای قید میباشد و آن اینکه این زمین ها از آبهای خراجی آبیاری گردد ولی اگر آب آن عشری باشد در آن صورت عشر اخذ می گردد. اما اکثر علماء قید مذکور را در نظر نگرفتند و همچنان عبارات نظیر پیروی از مذهب و عدم جواز پیروی از مذهب غیر نیز دارای قید میباشد ولی اکثر علماء این عبارات را مطلق دانستند و قید را در نظر نگرفتند و آن اینکه پیروی از مذهب بر خلاف نصوص قرار نگیرد و پیروی از مذهب غیر نیز بدون ضرورت باشد ولی اگر در مذهب حکمی از احکام بر خلاف نصوص واقع شده باشد قطعاً پیروی از آن جایز نیست و اگر در پیروی از مذهب غیر، مصلحتی آشکار و نفع عامه موجود باشد پس قطعاً در پیروی از آن هیچ گونه منعی نیست.

و در حالیکه دلایل کافی برای اثبات این قیودات موجود است اما اکثر علماء حاضر نیستند قیودات مذکور را بپذیرند؛ می گویند: اطلاق عبارات متون قطعی میباشد و تقیید آن جواز ندارد اما جای بسیار تعجب است که بدون هیچ دلیل با اطلاق دانستن آنها، نصوص قطعی قرآن و اطلاق آنها را تقیید نمودند و از این بابت هیچ باکی ندارند اما از تقیید عبارات متون، هراس دارند و متوجه نیستند که قول به منع از نماز جمعه در قریه ها منجر به تقیید نص قرآن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9] می گردد و قول به عدم اخذ عشر از زمین مسلمان در صورت عشری بودن آب آن، به تقیید قول خداوند متعال ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الانعام: 141] منجر می گردد و همچنان منحصر گردانیدن حق در مذهب سبب می شود تا قول خداوند ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا

تَعْلَمُونَ ﴿ [النحل: 43] تقيید گردد و این در حالی است که علمای اصول فقه تصریح نمودند که اطلاق کتاب خداوند قطعی میباشد و تقيید آن بدون دلیل جواز ندارد و آنچه از ادله مبنی بر تقيید آیات مذکور ذکر نمودند در اثنای همین کتاب به طور مفصل جواب شان ارائه گردید پس ای برادر متوجه باش که هدف از پیروی مذهب، دانستن احکام نصوص قرآن و احادیث میباشد و مبادا با پیروی اشتباه و نادرست از مذهب، در مخالفت با قرآن و احادیث نبوی قرار بگیری و متوجه باش که پیروی از مذهب، دارای اصول و قواعدی میباشد که اگر رعایت نگردد سبب ضلالت و گمراهی میگردد و لله الحمد و اليه المتاب.

## التأسيسات الاربعة:

نريد ان نذكر لكم في هذا العنوان يا اخوة الكرام التأسيسات الاربعة التي كان المصنف رحمه الله يصر على تعليمه ويرغب الطلاب في تعلمها و حفظها لان بهذه التأسيسات يتضح لك صحة اقوال المثبتين للجمعة و يزول عن بصرک غشاوة المنع و كفى بهن دليلا على اثبات الجمعة فمن لم يتعلم من كتبه رحمه الله سوى هذه التأسيسات يكفيه قال المصنف رحمه الله في كتابه التأسيسات الاربعة:

هذه رسالة في الجمعة سمينها التأسيسات الاربعة في تجديد دلائل الجمعة نيين فيها اربع تأسيسات لم يختلف احد في كليتها لنثبت بها ما قاله اهل التحقيق ان منع الجمعة في القرى و البرارى ليس من اصل المذهب خصوصا عند تعذر المصر لان المنع حينئذ لا يتصور بناءه على ما ذهب اليه بعض اهل التخریج ايضا بل هو تخمين محض في مقابلة القاطع القرآنى امرا و اخبارا و الاحاديث الصريحة و الفعل الصحيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم آه انتهى

و قد تعلم يا مخاطبا انه اذا زالت الشمس قدرنا ان الله تعالى يطلب منا اداء صلوة الظهر بقوله و اقم الصلوة و لكن الموجود في يوم الجمعة بعد زوال الشمس امران قوله تعالى ﴿ اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: 78] و قوله تعالى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: 9] و الاول يطلب اداء الظهر و الثانى اداء الجمعة فايهما يطلب؟ و قد تمسك المانعون بنصوص الظهر على ترك الجمعة في القرى و البوادی و قالوا ان الظهر فريضة محكمة لا يترك الا بمثله فينبغى لنا ان لا نترك الظهر المقطوع به بالجمعة المظنون بها في القرى و البوادی و بعضهم بالغ في قطعية الظهر حتى سمي الجمعة في مقابله بركعتين نافلتين مكروهتين فللجواب عن السؤال و عن قول المانعين اورد المصنف رحمه الله التأسيس الاول.

## التأسيس الاول:

هو ان النص الآخر من النصوص المرتبة نزولا لا يتصور ان ينسخ او يخص عمومه او يقيد اطلاقه بالنص الاول بل الامر مقلوب سواء كان الزمان بينهما ساعة لطيفة او سنين كثيرة والا لتصور رفع شرعنا بالشرائع المتقدمة فليس قول اليهود مثلا بنسخ شرعنا او تخصيص عمومه او تقييد اطلاقه بايات التوراة باشنع من القول بنسخ نصوص الجمعة او تخصيص عمومها او تقييد اطلاقها بنصوص الظهر بل من المسلمات ان الظهر انما ترك لمزاحمة قاطع الجمعة امرا و اخبارا ثم انت ترى ان هذا القاطع انما نزل بصفة العموم و الاطلاق فوجب ان يكون ترك الظهر ايضا كذلك اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر التزامه فينبغي ان يكون في محفوظك ان دعوى منع الجمعة (اي وجوبا و صحة) او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا التأسيس ضد الواقع في نفس الامر ثم انتظر التأسيسات الالية

### توضيح الشارح:

فهذا التأسيس تفهم ان نص الجمعة لتأخره نزولا يزاحم نص الظهر فبقدر مزاحمة الجمعة للظهر يبقى معدوما و هي تزاحمه باعتبار العموم و الاطلاق فيثبت خيريتها و مزاحمتها له باعتبار العموم و الاطلاق الا ان مزاحمتها له لبعض الافراد قد رفع بقدر الرخصة لوقوع الحرج في ادائها و قد قال الله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78] فبقدر الرخصة يأتي اداء الظهر فاذا زالت الشمس من يوم الجمعة يطلب نص ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] من جميع المؤمنين اداء الجمعة الا ان طلبه باعتبار اهل الرخصة يكون على حد الندب و الاستحباب فيأتي الرخصة في اداء الظهر و طلبه باعتبار غيرهم يكون بالوجوب فيحرم اداء الظهر و يأثم بتركه امر الله تعالى و اتيانه بالمعدوم في مقابل الجمعة اما المنع و القول بأن الظهر قطعي في مقابل الجمعة في هذا الوقت فقد قال المصنف رحمه الله فيه ان هذا بمثابة قول اليهود بقطعية التوراة في مقابل القرآن

ثم للمانع ان انعدام نص المتقدم يثبت بقدر مزاحمة المتأخر و الجمعة تزاحم الظهر في الامصار فقط دون القرى و البوادي لان في الحديث قال ﷺ «لا جمعة و لا فطر و لا

اضحى و لا تشريق الا فى مصر جامع» فالمصر شرط لصحة اداء الجمعة و القروى لا يجوز جمعته دون المصر و هو عاجز عن اتيانه فالجمعة لا تطالب منه و على هذا ليس مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] على اطلاقه و عمومه فباعتبار اهل الرخصة تطالب الجمعة ندبا و باعتبار غيرهم من اهل الامصار تطالب وجوبا كما قلتم و اما باعتبار اهل القرى و البوادرى فلفقدان المصر لا تطالب اصلا فلنسنا نقول بمزاحمة الظهر للجمعة بل ان الجمعة منعدم عند فقد المصر و التأسيس مسلم عندنا ايضا فللجواب عن قولهم بتخصيص نص الجمعة بحديث على رضي الله عنه اورد المصنف رحمته الله التأسيسين الثانى و الثالث.

## التأسيس الثاني:

هو ان النصوص الآمرة الموجبة المطالبة لاصل الصلوات لا يتصور ان تنسخ او يخصص عمومها او يقيد اطلاقها بنصوص وردت لاثبات اركانها او شروطها و ان كانت هذه النصوص (اي نصوص الاركان والشروط) من القواطع (و ذلك لاختلاف الجهة لانها غير متوجهة لرفع جهة الامر باصل الصلوات) فكيف بالظنيات اذ من المسلمات ان قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: 238] و ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: 72] مطلق عام بصيغته موجب مطالب لاصل الصلوة سواء كان المأمور بهذا الامر قادرا على توجه القبلة و ستر العورة و الركوع و السجود مثلا او عاجزا عنها ثم انت ترى ان نصوصها لم تورد لرفع ذلك الامر (الذى ورد باداء اصل الصلوات) و الايجاب و الطلب عن العاجز الكذائي اتفاقا بين الامة بل العاجز عن جميع الاركان والشروط داخل تحت الامر الموجب لاصل الصلوة و هو مطالب باداءها كالقادر عليها كما كان كذلك قبل ورود نصوص الشروط و الاركان فمن هنا علمت ان القول برفع امر الجمعة عن اهل القرى و البوادي بحديث علي عليه السلام و ان فرضناه من القواطع متنا و مرادا تخمين محض في مقابلة القاطع القرآني امرا و اخبارا واحاديث الباب و افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم باقامة الجمعة في سفر الحديبية و الحنين كما في ابى داود و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم في تعميم الجمعة فينبغي ان يكون في محفوظك ان منع الجمعة او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا التأسيس من الشناعات الواهية لا يليق نسبتها الى امام عليه السلام المذهب و ذلك لاختلاف الجهة قطعا فكيف و الحديث مع كونه غير واقع لرفع الايجاب معلل بعلّة الاجتماع مع انه سيق بعدم الجمعة في المصر المجرد

## توضيح الشارح:

فهذا التأسيس يتضح لك ان قوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] لا يتصور ايراده لتخصيص النص الموجب ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78] فيصير المعنى ان قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: 78] يطالب اداء الظهر و لكن بقوله تعالى

﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] يصير مطالبته مخصوصا في حق القائم و لا يطالب عن الجالس اى من كان جالسا بعد الزوال و لم يقيم حتى خرج الوقت لم يطالب باداء الظهر و لا يأثم بتركه له و هذا باطل اتفاقا و كذلك حديث على عليه السلام لا يتصور ان يجعل مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] مختصا على اهل الامصار فيقال ان من كان في القرية حتى خرج الوقت لم يطالب باداء الجمعة و قد علمت بطلانه و ما ذلك الا لاختلاف الجهة اذ جهة الموجب لا يجاب الجمعة فقط و ان المكلفين مأمورون بادائها و ليس فيه كيفية ادائها و لا كميته و جهة الحديث لاثبات شرطية المصر لاداء الجمعة فلا يتعارضان و لا يخفى ان القول بتخصيص نص ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] عن القرى لا بد له من دليل و الدليل يكون مخصصا معارضا للنص الموجب و الحديث لا يعارضه فلا يخصصه

ثم يرد على هذا التأسيس ان الحديث يجعل المصر شرطا لصحة اداء الجمعة و القروى يؤديها دونه و هو مطالب (بالبناء للمفعول) من حديث على عليه السلام فكيف تحكمون بصحة جمعته و تهملون مطالبة حديث على عليه السلام و ما الفائدة في اشتراطه اذا كنتم تحكمون بصحتها دونه ثم ان اشتراط الجماعة قد افضت الى منع الجمعة اذ لا تصح دونها و من كان عاجزا عنها لا يطالب من جهة نص ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] اتفاقا فللجواب عن الاسئلة اورد المصنف رحمته الله التأسيس الثالث.



## التأسيس الثالث:

هو ان الله تعالى اذا امر القادر على شئ من العبادات من حيث هي هي ثم جعل لها اركاناً او شروطاً و امر بمراعات اركانها او شروطها لا يتناول هذا الامر (اي بالاركان او الشروط) العاجز المتخرج عنها بالنص اجماعاً فترى حينئذ ان حديث الامام و حديث المصر لو كانا من القواطع متناً و مراداً في اشتراط السلطان و المصر لكانا غير متناولين للعاجز المتخرج عنهما بالنص وقد علمت دخوله تحت الامر الموجب المطالب فالقول بعدم صحة الجمعة من العاجز الكذائي استدلالاً بالحديثين تخمين محض و تخطيط لامر العاجز بامر القادر و وهم مجرد مردود بنفسه فكيف في مقابلة المطالب القاطع و اخبار الله تعالى و سائر الدلائل الموجبة لاصل الجمعة

### توضيح الشارح:

فبهذا التأسيس علمت ان القول بعدم اتيان المصر عند العجز عنه ليس اهمالاً لحديث على عليه السلام لان الامر بالشروط و الاركان لا يشمل العاجز و فائدة اشتراط المصر و سائر الشروط و الاركان ضرورة مراعاتها عند القدرة عليها و الموجب المطالب عام يشمل المؤمنين جميعاً فالقروى داخل تحت مطالبة الموجب و غير داخل تحت مطالبة الحديث و لذلك هو مأمور باداء الجمعة و لو ادى الجمعة دون المصر صحت ثم القول بان فقدان الجماعة يفضي الى ترك اصل الصلوة فلان الجماعة محل تشريع الجمعة و هو المراد من قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] فاذا كان عاجزاً عنها فانه عاجز عن مقتضى النص فلا يطالب النص اداء الجمعة ثم ان هناك من قال بان الجماعة ليس محل تشريع الجمعة فلا تسقط عند فقدانها بل يجب عليها اداؤها منفرداً اذا تم شعار الاجتماعى دونه او عجز عن حضور الاجتماع كما فعله ابن عباس عليه السلام و لا يخفى كون هذا القول احوط في باب الجمعة لانها هي المقطوع بها في هذا اليوم و في تركها طبع القلوب و لا يصح التمسك بالنصوص الظهيرية في مقابلتها ثم لا يخفى عليك ان هذا التأسيس و التأسيس الثانى مآلهما واحد و هو ان الشروط و الاركان

لا يفضى الى المنع عند العجز عنها لبقاء المطالب على حاله ويكون الثالث كالمتمم للثانى و لذلك ادخلهما المصنف رحمته الله في بعض تصنيفاته في تأسيس واحد و جعل التأسيسات ثلاثة ثم الى هنا علمت ان القول بقطعية الظهر في وقت الجمعة و التمسك به على عدم مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] و ترك الجمعة باطل و القول بعدم صحة جمعة القروى و عدم مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] تمسكا باشتراط المصر باطل ايضا فلا يبقى للمانعين الا ان يقولوا ان نص الجمعة لا يطالب من القروى و ليس عدم مطالبته باعتبار اشتراط المصر و لا باعتبار نص الظهر بل باعتبار انهم غير داخلون تحت قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] من بدو الامر و مراد الله تعالى من يايها الذين آمنوا هو اهل الامصار فقط و الدليل عليه الاجماع او نقل الاجماع فاذا المنع من حيث ان اهل القرى ممنوعون من الجمعة لا من حيث نصوص الظهر و لا من حيث اشتراط المصر فلرد هذا القول اورد المصنف رحمته الله التأسيس الرابع.

## التأسيس الرابع:

ان الشارع اذا اخبر بتشريع شئ من حيث هو هو الى يوم القيمة لا يتصور نهيه عنه من الحيثية الكذائية الى يوم الموعود و قد اخبر الله تعالى بلسان رسوله صلى الله تعالى عليه و آله و صحبه وسلم بتشريع الجمعة من حيث هي الى يوم القيمة فلا يتصور ورود نهى منه عنها من الحيثية الكذائية اجماعا فجميع التأسيسات الاربعة من حيث هي امر مجمع عليه بين الامة و قد جعلناها في بعض الرسائل ثلاثة و الفرق بالتفصيل و الاجمال

### توضيح الشارح:

فالمنع من حيث ان الجمعة ممنوعة في حقهم ليس غير موجود فقط بل غير متصور ايضا اذ المنع بهذا الاعتبار يقدح في ذات الجمعة و الجمعة من حيث هي هي مأمور بها و بهذا التأسيس لا يبقى للمانعين متمسك لمنع الجمعة الا مكابرة نص الجمعة و اهماله بلا دليل قال المصنف رحمته الله:

فالمانع المخمن لا بد له اما ان يتمسك بنصوص الظهر و هو من فضائح الوقت و اما ان يتمسك بنصوص واردة لشروط اداء الجمعة كحديث الامام و حديث على رحمته الله في المصر على زعمه و هو ايضا من اعاجيب الزمان و اما ان يدعى بورود نهى من الشارع عن الجمعة من حيث هي و هو مفقود اجماعا و اما ان يلتبس عليه حال العاجز بحال القادر و نسي شرط بقاء الشرط و هو بقاء مقدوريته و هو ايضا خلاف القاطع الاجماعي بعدم دخول العاجز تحت التكليف فمن تأمل في هذه التأسيسات حق التأمل و هو من اهله فقد ظهر له اليقين من التخمين و ان المنع مع جميع دلائله لم يقل به ابوحنيفة رحمته الله و صاحبا رحمته الله بعون الله تعالى و حسن توفيقه آه انتهى

## استدلالات المانعين التي ردها المصنف رحمه الله:

### باب الجمعة:

نماز جمعه فرض عين بوده و از نماز ظهر موکدتر میباشد و منکر آن کافر می گردد.

سوال: دلیل شما بر فرضیت نماز جمعه و کفر منکر آن چیست؟

جواب: فارسی آنچه در فتح القدير آمده: کتاب خدا و سنت رسول الله صلی الله علیه و آله و اجماع علماء. خداوند جل جلاله می فرماید ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9] در این آیه خداوند جل جلاله سعی به سوی ذکر خدا را بر ندای روز جمعه مرتب گردانیده است و ظاهراً مراد از ذکر الله نماز جمعه است و ممکن مراد خطبه باشد اما خطبه خود یکی از شرایط نماز جمعه میباشد پس سعی به سوی خطبه ملازم سعی به سوی نماز جمعه میباشد پس این آیت قرآن کریم یکی از بزرگترین دلائل بر فرضیت نماز جمعه و کفر منکر آن، میباشد و از پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله احادیثی زیادی مبنی بر فرضیت جمعه وارد گردیده است منجمله:

قال صلی الله علیه و آله: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة: مملوك، او امرأة، او صبي، او مريض» رواه ابوداود

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رضي الله عنه، عَنْهُ صلی الله علیه و آله قَالَ «الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ أَوْ مُسَافِرٍ» وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍوَيْهِ، وَزَادَ فِيهِ «الْمَرْأَةُ وَالْمَرِيضُ»

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه و آله يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»،

وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمَرِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله قَالَ «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا بِهَا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَحَسَنَهُ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

وَقَالَ صلی الله علیه و آله «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ صلی الله علیه و آله «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ كُتِبَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، لَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ فَلَا يَضُرُّهُ تَضَعِيفُ جَابِرٍ،

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»

پس از دلائل فوق و اجماع علماء مشخص می گردد که منکر نماز جمعه کافر می گردد. خلاصه آنچه در فتح القدير ذکر شده است.

اما برای وجوب و ادای نماز جمعه شرایطی وجود دارد و فقهاء شرایط نماز جمعه را به دو دسته تقسیم می کنند:

اول: شرایطی که به نماز گذار تعلق می گیرد که آن شرایط وجوب است و عبارت اند از: اقامت به مصر، مرد بودن، صحت، آزادی و سالم بودن چشم و پاها

دوم: شرایطی که به نماز گذار تعلق نمی گیرد و آن شرایط صحت و اداء میباشد و عبارت اند از: مصر، سلطان و یا نائب آن، وقت ظهر، خطبه قبل از نماز، جماعت که آن هم سه نفر بدون امام میباشد و اذن عام و فرق بین شرایط وجوب و اداء اینست که فاقد شرایط وجوب هر گاه نماز جمعه گذارد نماز جمعه آن صحیح است و اما بدون شرایط صحت، ادای نماز جمعه جایز نیست.

پس بر اساس اینکه مصر بودن موضع، یکی از شرایط صحت اداء میباشد پس فقهاء تصریح نمودند که اقامه جمعه در قریه ها و دشت ها جایز نیست. اما آنده از آبادی ها که در فناء مصر موقعیت دارند به دلیل اینکه فناء مصر حکم مصر را دارد، اقامه جمعه در آنجا صحیح است.

در هدایه در باب جمعه آمده: لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلی المصر و لا تجوز في القرى لقوله ﷺ «لا جمعة و لا تشريق و لا فطر و لا اضحی إلا في مصر جامع»

و در تفسیر مصر جامع در هدایه به نقل از امام ابویوسف دو قول ذکر شده است:

اول: کل موضع له امیر و قاض ینفذ الاحکام و یقیم الحدود

دوم: انهم اذا اجتمعوا فی اکبر مساجدهم لم یسمعهم

اما در مورد تفسیر فناء مصر اقوال زیادی وجود دارد که اینجا محل آن نیست

و از آنجائیکه سلطان شرط است صاحب هدایه می گوید: و اقامه جمعه جایز نیست مگر برای سلطان یا کسی که سلطان آنرا مأمور کند زیرا نماز جمعه در یک اجتماع عظیم برپا می شود و قطعا بر سر امامت دادن و تعیین امام منازعه و اختلاف رخ میدهد بناء وجود سلطان شرط قرار داده شده تا به این نزاع خاتمه دهد

ولی با وجود اشتراط سلطان اما اخیرا فتوا بر این است که هر گاه سلطان و یا نائب آن حضور نداشت عامه بر خود خطیب نصب کنند و نماز جمعه اقامه کنند.

سوال: آیت موجب نماز جمعه عام و مطلق میباشد پس چطور شما نماز جمعه در قریه ها و دشت ها را منع می کنید که این امر تقييد و تخصيص عام آیت جمعه را به دنبال دارد؟

جواب: آیت جمعه بر اطلاق خود نیست و مقید میباشد به دلیل قول پیغمبر ﷺ که می فرمایند: «لا جمعة و لا تشريق و لا فطر و لا اضحی إلا فی مصر جامع»

سوال: طبق گفته علماء اصول تخصيص عام کتاب و تقييد اطلاق آن با خبر واحد جایز نیست پس چطور شما با حدیث علی رضی الله عنه که خبر واحد میباشد اطلاق آنرا قید نمودید؟

جواب: در فتح القدير آمده: (اطلاق آن با خبر واحد قید نگردیده است بلکه) همه امت اتفاق نظر دارند که آیت جمعه مقید است و در دشتها جایز نیست و همچنان بر اساس گفته شافعی رحمه الله در قریه که کمتر از چهل نفر در آن سکونت داشته باشد اقامه جمعه جایز نیست. پس بر اساس اجماع معلوم میشود که از امر ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] مکان خاص مراد است و چون آن مکان خاص نیاز به بیان دارد خبر واحد به بیان آن واقع میشود پس شافعی رحمه الله آن مکان خاص را به قریه تفسیر نموده است و آن هم نه هر قریه بلکه قریه ای که چهل نفر مقیم در آن موجود باشد که نه در زمستان و نه در تابستان از آن کوچ نکنند به دلیل اینکه کعب بن مالک رحمه الله نماز جمعه را با چهل نفر اقامه نمود پس این فعل کعب رحمه الله به بیان آن مکان خاص قرار میگیرد اما ما آن مکان خاص را به مصر تفسیر نمودیم و آن هم بر اساس قول حضرت علی رضی الله عنه که می فرماید لا جمعة الا فی مصر جامع و هر گاه سخن علی رضی الله عنه با فعل غیر آن در تعارض قرار گیرد عمل به سخن علی رضی الله عنه اولی تر است.

## اشارة السبابة في الصلوة

در کتاب مختصر الطحاوی در باب کیفیت الجلوس للتشهد چنین ذکر شده است:

ويستقبل بأصبع رجله اليمنى القبلة، كما يفعل في السجود، ثم ييسط كفيه على ركبتيه، وينشر أصابعه، ولا يشير بشيء منها

و در کتاب شرح مختصر الطحاوی للجصاص در قسمت توضیح آن آمده:

وينشر أصابعه كما ينشرها في السجود والركوع، ولا يشير بشيء منها، لقوله ﷺ: «كفوا أيديكم في الصلاة، واسكنوا في الصلاة».

و در کتاب تنویر الابصار چنین ذکر شده است

ولا يشير بسبأته عند الشهادة وعليه الفتوى

و در در المختار شرح تنویر الابصار در قسمت توضیح عبارت فوق آمده:

كما في الولوجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى، لكن المعتمد ما صححه الشراح، ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهنسي والباقاني وشيخ الاسلام الجد وغيرهم أنه يشير لفعله ﷺ، ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه غرر الاذكار: المفتي به عندنا أنه يشير باسطا أصابعه كلها، وفي الشرنبلالية عن البرهان: الصحيح أنه يشير بمسبحته وحدها، يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات. واحترز بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية، وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقد عند الاشارة اهـ. وفي العيني عن التحفة: الاصح أنها مستحبة. وفي المحيط سنة

از عبارات فوق فهمیده میشود که مسأله عدم اشاره در کتاب مختصر الطحاوی به لفظ و لا يشير بشئ منها ذکر شده است و جصاص در شرحش نیز آنرا به همین لفظ یاد می کند که صراحتاً منع از اشاره سبابه نمیباشد اما در کتاب تنویر الابصار منع از اشاره سبابه به صراحت ذکر می گردد طوری که در آن آمده و لا يشير بسبأته عند الشهادة و در در المختار ابتدا روایات موافق با منع اشاره ذکر می گردد و سپس صاحب در المختار منع اشاره را رد می کند و به استحباب و سنیت اشاره میل می کند و آنچه از سخنان وی ظاهر میگردد اینست که ایشان قایل به اشاره همراه بسط میباشد اما علامه ابن عابدین در رد المحتار به توضیح این مطلب می پردازند

و اثبات می کنند که اصل مذهب اشاره همراه قبض میباشد که حاصل سخنان ایشان چنین است: " در مورد کیفیت انگشتان در تشهد دو قول وجود دارد اول بسط اصابع در تمام تشهد دوم قبض آن در هنگام اشاره اما روایت اول فرع و نتیجه عدم صحت اشاره میباشد و روایت دوم هم نتیجه صحت آن پس روایت اشاره همراه بسط اصلا در مذهب وجود ندارد و هیچ کس به آن تصریح ننموده است مگر شارح (صاحب در المختار) به نقل از شرنبلالی که وی از برهان نقل می کند که صاحب آن علامه ابراهیم طرابلسی صاحب کتاب الاسعاف از علمای قرن دهم است پس بر اساس گفته کسانی که قایل به صحت اشاره میباشد در هنگام اشاره باید قبض صورت گیرد اما آنده که قایل به عدم اشاره سبابه میباشد در نزد آنها بسط اصابع موجود است و البته روایت صحیح هم صحت اشاره میباشد که آن منقول است از امام محمد رحمته الله و وی نیز صحت اشاره را به امام ابوحنیفه رحمته الله نسبت میدهد و همچنین ثبوت اشاره از احادیث رسول الله صلی الله علیه و آله ثابت است پس آنچه بعضی مشایخ از عدم اشاره روایت می کند خلاف روایت و درایت میباشد " خلاصه و فارسی آنچه در رد المحتار ذکر شده است.

هدف از ذکر این باب اینست که مطالعه کننده متوجه شود که در بسیاری از کتب معتبر منع از اشاره سبابه ذکر گردیده است و بسیاری از مشایخ به عدم ثبوت اشاره فتوا دادند تا بدینوسیله به پاسخ این سوال دست یابند که چرا مولوی محمد سرور رحمته الله چندین رساله را در مورد اشاره سبابه اختصاص دادند.

کتابی که در آنها عدم اشاره ذکر شده و آنرا تصحیح نموده، قرار ذیل است:

1. مختصر الطحاوی و شرحه الجصاص. البته در این دو کتاب صراحتاً منع از اشاره سبابه صورت نگرفته بلکه عبارت آن محتمل منع از اشاره سبابه و دیگر اشاره ها میباشد که مولوی محمد سرور رحمته الله در رساله های خویش به بیان این مطلب می پردازند که منظور از طحاوی رحمته الله منع از اشاره سبابه نیست.

2. تنویر الابصار و جامع البحار که در آن به صراحت منع از اشاره ذکر گردیده است.

3. الولوالجیة

4. التجنیس

5. عمدة المفتي

6. عامة الفتاوى

7. الخلاصة

8. البزازیة



## باب العشر و الخراج

فقهائ زمین های زراعتی را به سه دسته تقسیم نمودند: زمین های عشری، زمین های خراجی و زمین های تضعیف و در تعریف این زمین ها اقوال ذیل را یادآور میشوند:

زمین های عشری سه نوع ذیل را در بر می گیرد:

1. زمین های عرب
2. زمین های مناطقی که بزور فتح میشود و بین غنیمت بران تقسیم می گردد
3. زمین های که اهالی آن مسلمان میشوند (یعنی قبل از اینکه به زور و یا به صلح فتح شوند) و زمین های خراجی اقسام ذیل را شامل میشود:

1. زمین های سواد
  2. زمین های مناطقی که بزور فتح شوند ولی زمین ها بین غانمین تقسیم نگردیده بلکه به دستور امام اهالی آن بر آن زمین مقرر گردند
  3. زمین های مناطقی که به صلح فتح میشوند
- و اما زمین های تضعیف عبارت از زمین های بنی تغلب میباشد.
- و فرق بین این اقسام سه گانه زمین با تفصیل ذیل معلوم میشود:

مقدار عشر به آنچه از زمین بیرون میشود و آبی که با آن آبیاری میشود بسته گی دارد به گونه که اگر با آب آسمان و یا آب دریا آبیاری شود یک دهم محصول زمین باید به عنوان عشر پرداخت گردد و اگر با آب چاه و از طریق دلو آبیاری گردد یک بیستم محصول باید پرداخت گردد اما مقدار خراج توسط امام تعیین می گردد و وابسته به محصول زمین نمیباشد و در هر سال یکبار از صاحب زمین اخذ می گردد و لو اینکه آن زمین در یکسال دوبار کشت گردد و یا اینکه اصلاً کشت نگردد.

مصارف عشر همان مصارف زکات میباشد اما خراج برای مصالح عامه مصرف میگردد یعنی در مرزها، ساخت سرک و پل، معاش قضاة، علماء، ارتش و کارمندان دولت

اما زمین های تضعیف مقدار شان دو برابر مقدار عشر میباشد یعنی در زمین های که با آب آسمان و یا دریا آبیاری میگردد یک پنجم محصول و در زمین های که با آب چاه آبیاری می گردد یک دهم محصول پرداخت

میگردد و به همین علت به نام تضعیف یاد میشوند چون دو چند عشر میباشد ولی مصارف آن مصارف خراج میباشد.

سوال: دلائل مشروعیت هر یک از این اقسام چیست؟

اول: دلائل مشروعیت عشر:

خداوند ﷻ می فرماید ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141] که اکثر اهل تفسیر آنرا به عشر تفسیر نمودند و همچنان پیغمبر اکرم ﷺ می فرماید «مَا سَقَتُهُ السَّمَاءُ فِيهِ الْعُشْرُ وَمَا سَقَى بَعْزٍ أَوْ ذَالِيَةٍ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ» و علماء نیز بر فرضیت آن اجماع نمودند.

دوم دلائل مشروعیت خراج:

حضرت عمر رضی الله عنه بر زمین های سواد خراج را وضع نمود و بسیاری از صحابه رضی الله عنهم با وی موافقت نمودند و همچنان هنگامیکه عمرو بن العاص مصر را فتح نمود بر آن خراج را وضع کرد و صحابه رضی الله عنهم بر وضع خراج بر اهالی شام اجماع نمودند.

سوم: دلائل مشروعیت تضعیف:

در البنایة شرح الهدایة چنین ذکر شده است: و بنی تغلب از جمله نصرانی های عرب واقع در نزدیکی روم میباشد و زمانیکه عمر رضی الله عنه خواست تا بر آنها جزیه تعیین نماید بدو گفتند: ما از عرب هستیم و گذاشتن جزیه، بر ما عار و ننگ است بناء اگر بر ما جزیه توظیف کنی به روم که دشمن تو است ملحق میشویم پس اگر مناسب ببینی که از ما آن چیزی بستانی که از یکدیگر تان میستانی (یعنی زکات و عشر) ما دو چند آنرا به تو میدهیم پس عمر رضی الله عنه با اصحابش مشورت نمود و کردوس تغلبی که واسط بین بنی تغلب و عمر رضی الله عنه بود به عمر رضی الله عنه گفت: یا امیر المؤمنین با آنها مصالحه کن پس عمر رضی الله عنه بر همین امر (یعنی تضعیف زکات و عشر) با آنها مصالحه کرد و به آنها گفت: که این (در حقیقت) همان جزیه است (و لو اینکه شما به اسم زکات پرداخت کنید) و شما هر طور دوست دارید آنرا بنامید پس صلح بین عمر رضی الله عنه و بین بنی تغلب بر تضعیف صورت گرفت و در زمان عثمان رضی الله عنه نیز بر همین منوال ادامه یافت پس بر اول و آخر این امت عمل به آن لازم میگردد. و امام محمد در "النوادر" می فرماید: صلح عمر رضی الله عنه امری ضعیف است اما قضیه آن همانند اجماع است و به دلیل قول پیغمبر اکرم ﷺ که می فرماید: آگاه باشید که از زبان عمر ملائک سخن می گوید و هم چنان در جای دیگر می فرماید: عمر به هر طرف دوران نماید حق نیز با وی دوران می کند. فارسی شده آنچه در البنایة آمده است.

بعضی از احکام و فروعات مربوط به عشر و خراج:

سوال: هرگاه یک مسلمانی زمین مرده ای را احیا کند آیا عشری است یا خراجی؟ و همچنان اگر یک ذمی آنرا احیا کند؟

در کتاب الكنز چنین آمده که هرگاه (مسلمانی) یک زمین مرده را احیا کند پس قرب آن اعتبار دارد (یعنی اگر به نزدیکی زمین خراجی بود پس آن نیز خراجی شود و اگر به نزدیکی زمین عشری بود پس عشری محسوب می گردد) و صاحب کتاب البحر الرائق شرح الكنز در توضیح مطلب فوق می نویسد: این قول امام ابو یوسف رحمته الله میباشد اما امام محمد رحمته الله آب را معتبر میداند یعنی اگر آنرا با آب خراجی احیا نمود پس خراجی است و اگر با آب عشری احیا کرد پس عشری محسوب میگردد اما ذمی اگر زمین مرده ای را احیا کند به طور مطلق زمین خراجی می گردد خلاصه آنچه در بحر الرائق ذکر شده است.

سوال: هرگاه ذمی زمین عشری را از مسلمانی خریداری کند آیا زمین عشری میماند یا اینکه خراجی میشود؟ و همچنان بالعکس اگر مسلمان زمین خراجی را خریداری کند آیا زمین عشری میشود و همینطور زمین تضعیف؟

جواب: در کتاب الكنز آمده: بر زمین تغلبی تضعیف لازم است و لو اینکه صاحب آن مسلمان شود و یا مسلمانی از او خریداری کند و هرگاه ذمی از مسلمانی زمین عشری را خریداری کند از آن خراج گرفته میشود و صاحب بحر الرائق در توضیح آن مینویسد: زیرا در عشر معنی عبادت موجود است و کفر منافی عبادت است و در ادامه مینویسد: حاصل تمام مسائل اینگونه است که زمین یا عشری است یا خراجی یا تضعیفی و مشتری یا مسلمان است یا ذمی یا تغلبی پس حالات ذیل ممکن است رخ دهد:

1. هرگاه مسلمان زمین عشری یا خراجی را خریداری کند زمین به حالت خود باقی میماند یعنی اگر عشری بود عشری و اگر خراجی بود خراجی باقی میماند.
2. در صورتیکه مسلمان زمین تضعیفی را خریداری کند در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله و امام محمد رحمته الله زمین به حالت خود باقی میماند اما امام ابو یوسف رحمته الله می گوید که زمین عشری میشود چون آنچه سبب تضعیف میشد از بین رفته است. و هم چنان اگر تغلبی مسلمان شود اختلاف بر همین منوال است.
3. هرگاه تغلبی زمین خراجی یا تضعیفی را خریداری کند زمین به حالت خود باقی میماند و هرگاه زمین عشری را خریداری نمود در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله و امام ابو یوسف رحمته الله زمین تضعیفی میگردد اما در نزد امام محمد رحمته الله زمین عشری باقی میماند زیرا در نزد امام محمد رحمته الله قاعده چنین است که زمین به هیچ عنوان حالت آن تغییر نمی کند.
4. هرگاه ذمی غیر تغلبی زمین خراجی یا تضعیفی را خریداری کند، زمین به حالت اصلی خود باقی میماند و هرگاه زمین عشری را خریداری کند زمین خراجی می گردد.

خلاصه آنچه در بحر الرائق ذکر آمده است.

در نتیجه میتوانیم به این پاسخ دست یابیم که زمین خراجی به حالت خود باقی میماند و لو اینکه مسلمانی او را خریداری کند و یا اینکه صاحب آن مسلمان شود و همچنان زمین تضعیفی در نزد امام ابوحنیفه و محمد رحمهما الله به خلاف ابویوسف رحمهما الله اما زمین عشری به حالت خود باقی نمیماند یعنی هرگاه ذمی تغلبی زمین عشری را خریداری نمود تضعیفی میشود و هرگاه ذمی غیر تغلبی آنرا خریداری نماید زمین خراجی می گردد به نزد امام ابوحنیفه و امام ابویوسف رحمهما الله

سوال: در خراج هم معنی مؤنه وجود دارد و هم معنای عقوبت که بر غیر مسلمان وضع میگردد پس چطور شما میگویید که وضع خراج بر مسلمان جایز است؟

درست است که وضع خراج بر مسلمان جایز نیست اما در حالت ابتداء نه در حالت بقاء پس در حالت بقاء معنای مؤنه در آن زمین باقی می ماند نه عقوبت زیرا آن در حالت ابتداء بر ذمه ذمی بوده است و روایت شده است که صحابه رضی الله عنهم در زمان حضرت عمر رضی الله عنه زمین های خراج را خریداری نمودند و خراج آنرا پرداخت مینمودند. خلاصه آنچه در هدایه آمده است.

سوال: هرگاه ذمی مسلمان شود و یا مسلمانی زمین خراجی را خریداری کند قبلاً تصریح شد که زمین به حالت خود یعنی خراجی باقی میماند، سوال اینجاست که چون صاحب آن مسلمان است آیا علاوه بر خراج عشر هم باید پرداخت کند یا نه؟

در کتاب قدوری و کنز تصریح شده است که: و لا عشر فی الخارج من ارض الخراج یعنی آنچه از زمین خراج بیرون میشود در آن عشر نیست و در هدایه در توضیح آن مینویسد که این حکم به خلاف گفته شافعی است زیرا او قایل به وضع عشر و خراج به یکباره گی میباشد و دلیل ما قول پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله میباشد که میفرماید: «لَا يَجْتَمِعُ عَشْرٌ وَخَرَاجٌ فِي أَرْضٍ مُسْلِمٍ» و همچنان به این دلیل که هیچ یک از ائمه چه ائمه عدل چه ائمه جور بین عشر و خراج جمع ننمودند پس اجماع آنها به عنوان حجت و دلیل کافی است. خلاصه آنچه در هدایه آمده است.

سوال: آیا بر زمین های امروزی هرات و فراه عشر لازم است یا خراج؟

مولوی محمد عظیم برنابادی در نامه به مولوی محمد سرور رحمهما الله اینطور مینویسد: تمام کتاب های تاریخ تصریح بر این دارند که این سرزمین ها (هرات و فراه) به زور فتح گردیده و در زمان عثمان رضی الله عنه و خلفای بعد از آن، خراج بر آنها وضع گردید.

پس بر اساس این گفته مولوی برنابادی و بر اساس احکام فوق میتوانیم به این نتیجه برسیم که در نزد فقهای مذهب احناف زمین های امروزی هرات و فراه خراجی است و بر آنها عشر لازم نیست گرچه صاحبان شان مسلمان باشد.